عمـــــادة الدراســـــات العليـا

جامعة القدس

مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساته على تحقيق التنمية الشاملة

دراسة ميدانية: طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة

وليد محمود هاشم الأغا

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

1441هـ/ 2020م

مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساته على تحقيق التنمية الشاملة

دراسة ميدانية: طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة

إعداد

وليد محمود هاشم الأغا

بكالوريوس آداب تاريخ، جامعة الأقصى/ فلسطين

المشرف: الدكتور حسن خميس السعدوني

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة / كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس.

القدس– فلسطين

1441هـ/ 2020م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساته على تحقيق التنمية الشاملة

دراسة ميدانية: طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة

اسم **الطالب: وليد محمود هاشم الأغا**

الرقم الجامعي: 21712266

المشرف: د. حسن خميس السعدوني

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 1 / 6 / 2020م، من قبل أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة:	**د. حسن خميس السعدوني**	**التوقيع: .....**
2. ممتحنا داخليا:	**د. سعدي محمود الكرنز**	**التوقيع: .....**
3. ممتحنا خارجيا:	**د. محمد إبراهيم المدهون**	**التوقيع: .....**

القدس– فلسطين

1441هـ– 2020م

الإهـــــداء

- ❖ إلى معلم البشرية الخير، سيدي وحبيبي محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- ❖ إلى أرواح شهدائنا الأبطال، الذين ضحوا بدمائهم فداء للدين وللوطن.
- ❖ إلى أسرانا البواسل فك الله قيدهم.. رفاق القيد في سجون الاحتلال الصهيوني الغاشم.
- ❖ إلى من ربياني صغيراً.. إلى روح والدي الذي أسأل الله له الرحمة والمغفرة، وإلى أمي أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية.
- ❖ إلى زوجتي الغالية " حلا ".. وابنتي الحبيبة " جود ".
- ❖ إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء.
- ❖ إلى أساتذتي الكرام في الجامعة وكل من قدم لي يد العون لإتمام هذا البحث، وإلى كل من علمني ولو شطر حرف أو شطر مهارة أو أقل من ذلك، من المعلمين والمعلمات على مدار سنيَّ عمري.
- ❖ إلى زملائي وزميلاتي في جامعة القدس.
- ❖ إلى أهلي وزملائي في مشروع رؤانا للإبداع التربوي، المعلمين والمعلمات ومدراء ومديرات المدارس وطلبتي وأبنائي الأعزاء.
- ❖ إلى فلسطين كل فلسطين.

إليكم جميعاً أهدي بحثي هذا

وليد محمود هاشم الأغا

الإقرار

أقر أنا معد هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: .....

الاسم: وليد محمود هاشم الأغا

التاريخ:

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والشكر له سبحانه على ما أنعم به علي، وكان عوناً لي في إنجاز هذا البحث، أما بعد:

إيماناً مني بقول الحبيب محمد صل الله عليه وسلم: "**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**"

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي ومشرفي الدكتور الفاضل/ حسن السعدوني، الذي كان لتوجيهاته وإرشاداته وملاحظاته الفضل الكبير في إنجاز هذه الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجامعة القدس الغراء، وإلى عمادة الدراسات العليا، وأعضاء الهيئة التدريسية في قسم التنمية المستدامة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير أيضاً إلى كافة الأساتذة الذين قاموا بتحكيم الاستبانة، وزودونا بآرائهم وتوجيهاتهم.

كما أتقدم بالشكر الخاص للأستاذ/ هشام الكحلوت، لما بذله من جهد في التحليل الإحصائي لهذه الرسالة.

وإلى جميع الأصدقاء والزملاء الذين مدوا لي يد العون والمساعدة لإتمام هذا البحث وبخاصة عمي د. محمد هاشم أغا.

الباحث وليد محمود هاشم الأغا

مصطلحات الدراسة:

التمكين: هو السيرورة التي يطور الأشخاص من خلالها مهاراتهم الضرورية، ومعارفهم وخبراتهم وثقتهم بهدف ممارسة حقوقهم، والتأثير على القرارات والعمليات التي تؤثر على حقوقهم (منظمة العفو الدولية، 2017).

الشباب:

- **وفق قانون الشباب الفلسطيني رقم 2 لعام 2011، الفصل الأول مادة 1:** الشاب: كل فلسطيني يتراوح سنه ما بين الثامنة عشر والخامسة والثلاثين عاماً.
- **ووفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019:** هم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم من 18 عام وحتى 29 عام (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2019).

تمكين الشباب: عملية بناء قدرات الشباب، وتوسيع فرص خياراتهم، ومشاركتهم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والتعليمية والسياسية، وزيادة وعيهم بحقوقهم وقدرتهم على إدارة شئون حياتهم العامة والخاصة (عيسى، 2015).

المشاركة السياسية:

وتعني الجهود المشتركة الرسمية وغير الرسمية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد المتوافرة أو التي يمكن توافرها لمواجهة الحاجات الضرورية، ووفقاً لخطة مرسومة في حدود السياسة المجتمعية للجميع (الإدارة المركزية للبحوث، 2009).

المشاركة السياسية للشباب: وفق البرنامج الانمائي للأمم المتحدة فإن المشاركة السياسية تعني:

ضمان صوت لكل مواطن بغض النظر عن الجنس أو اللغة أو الدين، وبحكم هذه المشاركة تتكون قيمة حرية الرأي في اتخاذ القرار، والغاية من ذلك إعطاء المواطنين فرصة للتعبير عن آرائهم واهتماماتهم لترسيخ الشرعية السياسية، ومثل هذه المشاركة الواسعة تكون مبنية على قاعدة تشريعية واضحة لحقوق الانسان التي تضمن حرية التعبير، ولا تقبل ممارسة هذا الحق تحت أي ضغوطات مباشرة او غير مباشرة (بلقاسم، 2015).

القرار السياسي:

عملية تخطيط اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي شاملة او جزئية تصدرها القيادة السياسية في البلاد وينبغي أن تتوافر فيه الخصائص التالية، صدوره عن شخص ذو صفة سياسية (سلطة قانونية)، وان يحمل في طياته القوة والالزامية، والعمومية بمعنى ان يمس الشئون العامة والحاجات الجماعية (مكاوي، 2017).

صناعة القرار السياسي:

منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون وغير الرسميون للمجتمع بوعي من اجل إقرار أو تغيير موقف في النسق السياسي بشكل يتفق مع الأهداف المحددة سلفاً (مكاوي، 2017).

الانتخابات:

الوسيلة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الذين يسند إليهم ممارسة الحكم، وهي مجموعة إجراءات تتيح لأفراد المجتمع المشاركة في عملية اتخاذ القرار، وتعتبر أداة من أدوات بناء النظم الديمقراطية القائمة على التداول السلمي للسلطة، وفتح المجال لحرية الرأي والتعبير وبناء مجتمع سياسي غير إقصائي (الباز، 2017).

الأحزاب السياسية:

عرفه إدموند بيرك: هو مجموعة من الأفراد اتحدت بجهود ذاتية من أجل ترقية المصلحة الوطنية على أساس مبدأ معين متفق عليه بين المجتمع، وأما تعريف هارولد لازويل: الحزب السياسي هو المنظمة المختصة بتقديم المرشحين والقضايا السياسية تحت اسمها في الانتخابات (كمال، 2012).

الأندية الاجتماعية:

هي مؤسسات ترويحية تهدف إلى المساهمة بدور إيجابي في التنمية الاجتماعية لأفراد المجتمع في اطار احتياجات ورغبات أعضاءه وبما يؤدي إلى تحقيق فلسفة الدولة (العجلان، 2011).

العمل التطوعي:

الجهد الذي يبذله الإنسان لمجتمعه بدوافع إنسانية، وبدون مقابل، للإسهام في تحمل جزء من مسئوليات المؤسسة الاجتماعية التي تعمل على تقديم الرفاهية الإنسانية، وعلى أساس أن الفرص التي تتهيأ لمشاركة المواطن في أعمال هذه المؤسسات الديمقراطية، باعتبارها ميزة يتمتع بها الجميع، وأن المشاركة تعهد يلتزمون به (الفرا، 2018).

الحق والواجب الوطني:

حقوق المواطنة: هي المصالح والحريات التي يتوقعها الفرد أو الجماعة من المجتمع بما يتفق مع معايير هذا المجتمع ، أي المزايا التي يشعر بها الفرد أو الجماعة أن من حقهم أن يحصلوا عليها من المجتمع، والحقوق هي سلطة يخولها القانون لشخص ما لتمكينه من القيام بأعمال معينة تحقيقاً لمصلحة له يعترف بها ذلك القانون.

واجبات المواطنة: هي مجموعة المهمات المطلوبة من مواطني بلد ما تجاه بلدهم بما يحمي هذا البلد ويكفل له التقدم والازدهار (أبو سنينة، غانم، 2011).

التنمية:

- التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم، والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية، وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها (الإعلان العالمي للحق في التنمية عام 1986م).
- وتعرف التنمية الشاملة على أنها عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وغيرها في الدولة، ويكون مدفوعاً بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات خارجية، ويجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية تواصلاً مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية (غنام، وأبو سنينة، 2014).

طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة: هم الطلبة الذين يدرسون بشكل منتظم في الجامعات الفلسطينية المعترف بها من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني كجامعات، والموجودة في قطاع

غزة وهي (القدس المفتوحة، الأزهر، الإسلامية، الأقصى، غزة، فلسطين) لمرحلة البكالوريوس (المصري. 2008).

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى إبراز انعكاس مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية (كالمشاركة في صناعة القرارات السياسية، في الانتخابات ترشيح وترشح، وفي الانضمام للأحزاب والأندية، وفي حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية، وتحقيق مفهوم المشاركة السياسية كحق وواجب وطني) على تحقيق التنمية الشاملة المنشودة في الواقع الفلسطيني.

واستهدفت هذه الدراسة الميدانية طلبة الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي لدراسة انعكاس مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية على تحقيق التنمية الشاملة، وقد تم الاعتماد على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، وتمثلت مصادر المعلومات الثانوية بالمسح المكتبي للأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، أما فيما يتعلق بالمصادر الأولية فقد تم الاعتماد على الاستبانة كأداة في جمع البيانات الأولية، وقد بلغ حجم عينة الدراسة (441) طالب وطالبة، وتم اتباع أسلوب العينة العشوائية في عملية توزيع الاستبانة، وتم استرداد (441) استبانة منها، بنسبة استرداد بلغت 100%.

وأظهرت الدراسة عدداً من النتائج أهمها: وجود درجة موافقة منخفضة على محور الدراسة الأول وهو تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، مما انعكس ذلك على نتائج الأبعاد كوجود موافقة منخفضة على بعد مشاركة الشباب في صناعة القرارات السياسية، وأيضاً وجود درجة موافقة منخفضة على بعد مشاركة الشباب في الانتخابات ترشيح وترشح، كما وأظهرت النتائج وجود درجة موافقة مرتفعة على المحور الثاني: انعكاس المشاركة في الحياة السياسية للشباب على التنمية.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها بضرورة تعزيز الاهتمام بجيل الشباب باعتباره المكون الأساسي من مكونات المجتمع، وعلى عاتقه تقع مسئولية البناء والتنمية، وأيضاً ضرورة اعتماد استراتيجية من أجل تنمية الوعي السياسي للشباب، والذي يؤهلهم للمشاركة السياسية الفعالة، والتي يتمكنون من خلالها تحقيق التنمية المنشودة في المجتمع الفلسطيني، وأوصت بضرورة قيام الأحزاب السياسية المختلفة بفتح المجال أمام الشباب لتولّي مناصب تشريعية داخل الأحزاب، وفتح آفاق التدريب على تلك المهمات، وقيام المؤسسة الرسمية من خلال البرامج الحكومية لمختلف الوزارات

بتعزيز ثقافة الديمقراطية والمشاركة لدى الشباب، وأيضاً قيام منظمات المجتمع المدني بدورها في تعزيز ثقافة قبول الاخر والحوار بين مختلف التيارات التي تؤدي لتمكين الشباب من المشاركة الفاعلة الواعية في الحياة السياسية.

The level of youth empowerment to participate in political life and its implications for achieving comprehensive development

Field study: Students of Palestinian universities in the Gaza Strip

Prepared By: Walid Mahmoud Hashem Alaga

Supervisor: D. Hasan Khamis Alsa'adooni

Abstract

The current study aimed at addressing the effect of reflecting the level of empowerment of young people to participate in political life (such as participation in political decision-making, elections, nomination and candidacy, joining parties and clubs, freedom to volunteer in social work, and achieving the concept of political participation as a right and a national duty) to achieve the desired development in reality Palestinian.

This field study targeted Palestinian university students in the southern governorates (Gaza Strip), and used the descriptive analytical method to study the reflection of the level of youth empowerment to participate in political life on development. Both primary and secondary sources were used to collect data, and secondary information sources were surveyed Al Maktabi for the literature related to the subject of the study. As for primary sources, the questionnaire was relied upon as a tool in collecting primary data. The size of the study population reached (441) students, and the random sample method was followed in the process of distributing the questionnaire, (441) questionnaires were retrieved, with a 100% recovery rate from the study population.

The study also showed a number of results, the most important of which is the presence of a low degree of approval on the first axis of the study, which is enabling young people to participate in political life, which was reflected in the results of the dimensions as having a low approval after the participation of young people in making political decisions, and also the presence of a low degree of approval at a distance Youth participation in the elections is nominated and nominated, and the results also showed a high degree of approval on the second axis: the reflection of participation in the political life of youth on development.

The study presented a set of recommendations, the most important of which is the need to enhance attention to the youth generation as the main component of society, and it is the responsibility of construction and development, and also the need to adopt a strategy for developing political awareness of youth, which qualifies them for effective political participation, and through which they can achieve the desired development in Palestinian

society, and recommended the need for different political parties to open the way for young people to take up legislative positions within the parties, open horizons for training on those tasks, and for the official establishment through government programs of various ministries to promote a culture Democracy and youth participation, as well as civil society organizations' role in fostering a culture of accepting the other and dialogue between the various currents that lead to enabling young people to consciously participate in political life.

الفصل الأول:

خلفية الدراسة:

1.1 مقدمة:

غني عن البيان أن تكون مرحلة الشباب هي المرحلة المعبرة عن القوة والعطاء في البناء والتعمير والتنمية والنهوض الشامل لكافة المجتمعات، وأن تعبر كشريحة عن الفئة الأكثر طموحاً في المجتمع، بمعنى أن عملية التقدم والتغيير لديهم لا تقف دونها حدود ولا تحول دونها حواجز، كما أنها تتمتع بالحماس والحيوية فكراً وحركة، مما يشكل طاقة جبارة نحو تقدم ورقي وتنمية المجتمع.

كما أن اعتبار الشباب كعنوان للقوة والفتوة، يُعتبر دافعا للنهوض فهاتين الميزتين هما من المتطلبات الرئيسة للعمل السياسي، فالمؤسسة التي لا تضم في صفوفها الشباب، ولا تجدد عضويتها بعناصر شابة ودماء جديدة، ستتحول مع الوقت إلى مؤسسة مترهلة وضعيفة وكمعلم من معالم الشيخوخة، فيما المؤسسة المتجددة بدماء الشباب في كل هيئاتها ومستوياتها القيادية، ستحافظ على شبابها المتجدد، والدولة والمجتمع ليسوا بمنأى عن هذا التوصيف (وفا، 2020).

وتعد التنمية في مختلف مجالاتها من أهم الموضوعات التي تتناولها الحكومات كما المؤسسات المحلية والدولية وذلك لأنها تقدم رؤى وحلولاً متوازنة لمشكلات العصر، كما وأنها تحقق الرقي المطلوب للمجتمعات من منطلق أنها تلبي احتياجات الأجيال الحالية وفي نفس الوقت تحافظ على

حقوق واحتياجات الأجيال القادمة في ظل الموارد والامكانات المحدودة، وهذا يتطلب مشاركة جميع الشرائح الاجتماعية دون تمييز بما فيها الشباب.

لذلك دأبت المنظمات المحلية والدولية إلى الدعوة للاهتمام بالشباب اعترافاً بما لديهم من مكانة مميزة في بناء المجتمع المعاصر، وسعت من أجل أن يكون لهم دور في تحقيق التنمية المنشودة في أوطانهم من خلال اشراكهم في العملية السياسية باعتبارهم أحد أهم الشرائح الاجتماعية التي لديها الطاقات والامكانات اللازمة للتنمية التي تنشدها المجتمعات.

وحتى يستطيع الشباب القيام بدورهم المنوط بهم سياسياً، لابد من توفير القوة القانونية التي تتيح لهم ذلك، وفي هذا السياق يأتي التمكين كأحد المفاهيم المستحدثة التي تم تداولها في عدد من المجالات والحقول المعرفية، ويعني أن يصبح الإنسان قادراً على توسيع فرص خياراته ومشاركته في مجالات متعددة، وعليه فإن المفهوم يستمد القوة القانونية لتقوية الإمكانيات التي يتصف بها الناس وخصوصاً الشباب، والتي تمكنهم من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية (رزيج، 2015).

ولكي يتمكن الشباب من القيام بأدوارهم السياسية لابد من إعدادهم وتأهيلهم لتفعيل مشاركتهم في مختلف جوانب تنمية المجتمع، وأهمها قضايا بناء الدولة ومؤسسات المجتمع، لأن مشاركتهم وإسهامهم يعد عملاً أساسياً وضرورياً لضمان استمرارية جهود التنمية، ولاستقرار البلدان من الناحية الأمنية والسياسية (مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، 2002).

وفي مجتمعنا الفلسطيني يعتبر الشباب _ وفي طليعتهم طلبة الجامعات_ هم الفئة الأكثر تأثيراً، والقوة الكامنة القادرة على صنع التغيير وبناء المستقبل، إذ يشكلون المورد الأهم والاستثمار الحقيقي للشعب الفلسطيني، حيث أن عدم الاستثمار في هذا الفئة المنتجة، وتركها دون الرعاية المطلوبة، سوف ينعكس سلباً على المجتمع، وعلى أهداف تحقيق التنمية خاصة، وإن تهميش طاقات الشباب وتركهم دون تمكين يحولهم إلى عناصر هدامة لمقدرات الدولة في الحاضر والمستقبل (حلس، 2017).

وهنا سيعمد الباحث من خلال هذه الدراسة للتأكد من مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، وانعكاسات ذلك التمكين على تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع الفلسطيني، بدراسة ميدانية على طلبة الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة).

2.1 مشكلة الدراسة:

وتتلخص مشكلة الدراسة فيما يلي:

- تراجع مؤشرات التنمية في المجتمع الفلسطيني عامة وفي قطاع غزة خاصة.

حيث تشير الأرقام الواردة من البنك الدولي إلى ان نسبة البطالة في قطاع غزة بلغت 54% ونسبتها بين الشباب 70%، وشهد العام 2018 تراجعاً غير مسبوق في مستويات الرعاية الصحية وجودة التعليم وانتشار الفقر مع توسع الأضرار البيئية وتعمقت الأزمة الانسانية على نحو غير مسبوق، تراجع العدالة مع غياب المساءلة والمحاسبة محلياً ودولياً (مركز الميزان لحقوق الانسان، 2019).

وكما وأشارت الأمم المتحدة على تراجع مؤشرات التنمية في فلسطين مقارنة بالدول الأخرى كما أكدت على التزامها بدعم الحكومة في تحقيق أهداف خطة عمل سنة 2030م (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، 2018).

وبالرغم من التزام السلطة الفلسطينية بالحقوق المدنية والسياسية، والتوقيع على الميثاق العالمي لحقوق الانسان، وما تنص عليه مواد القانون الأساسي الفلسطيني من ضرورة وجود دور للشباب الفلسطيني في العمل السياسي والوصول إلى مراكز صنع القرار، إلا أن الأرقام الرسمية تأتي بعكس ذلك، حيث أكدت أن 71% من سكان قطاع غزة هم دون سن ال 30 عام، ونسبة الشباب (من 18– 29 عام) تشكل 30% من السكان في قطاع غزة، في حين أن 0.7% (أي اقل من 1%) يعملون في مراكز صنع القرار، مما أدى إلى أن 37% من الشباب يفكرون بالهجرة لعدم التزام السلطة الوطنية بما قامت بالتوقيع عليه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

وعلى مستوى المؤتمرات التي حضرها الباحث، ففي مؤتمر رؤى شبابية: تعزيز المشاركة المدنية والديمقراطية للشباب الفلسطيني والذي عُقد بالتزامن في غزة والبيرة وبيروت في ديسمبر 2019م، ما أشار إليه (الناشف، 2019) بأن ثلثي الشباب الفلسطيني يخشون من الحديث في القضايا السياسية، وكذلك ورقة الحقائق (أبو عبدو، وآخرون، 2019) والتي أشارت إلى عدم انتخاب أيٍ من الشباب في الانتخابات الأخيرة التي أجرتها حركتي فتح وحماس.

وبناء على ما تقدم فإن ثمة مشكلة تظهر للباحث على مستوى التراجع في مؤشرات التنمية، وثمة شك بأن ذلك يأتي انعكاساً لمستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية لذلك فإن الباحث سعى للتعرف مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وما إذا كان لذلك انعكاسات على التنمية في فلسطين، وسيعمد للإجابة عن سؤال البحث، من خلال دراسة ميدانية على طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، للإجابة عن السؤال التالي:

ما مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، وانعكاساته على تحقيق التنمية الشاملة من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة؟

3.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع الذي تتناوله، فمن جانب هي تقيس مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، ومن جانبٍ آخر فإنها تدرس انعكاساتها على واقع تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع الفلسطيني ولذلك أهميتان:

الأهمية العلمية:

- تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تبحث عن مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساتها على تحقيق التنمية الشاملة، حيث لم يتوصل لأي دراسة سابقة ربطت بين المتغيرين من قبل على حد علم الباحث.
- إثراء المكتبة العربية والفلسطينية بموضوعات جديدة، ومن الممكن أن تكون مرجعاً للباحثين وصناع القرار على حد سواء.
- تسليط الضوء على حالة تمكين الشباب من المشاركة السياسية في الحالة الفلسطينية عامة، وفي قطاع غزة خاصة.
- الوقوف على مدى توفير متطلبات تمكين الشباب من المشاركة السياسية في قطاع غزة.
- إبراز أثر تمكين الشباب من المشاركة السياسية في قطاع غزة وتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع الفلسطيني.
- اكتشاف أهمية تمكين الشباب في الحياة السياسية وأثرها على تحقيق التنمية الشاملة المنشودة.

الأهمية العملية:

- تنبثق الأهمية من خلال العمل على تكوين رأي عام يؤكد على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والأحزاب للقيام بالدور المنوط بها، من أجل توفير المناخات اللازمة واتخاذ الإجراءات من أجل تحسين الأبعاد الثقافية والمعرفية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المختلفة للشباب، وتوسيع فرص خياراتهم ومشاركتهم في المجالات المتعددة مما يؤدي إلى زيادة وعيهم بحقوقهم، وقدرتهم على إدارة شئون حياتهم العامة والخاصة، إسهاماً في تمكين الشباب والذي سيكون له انعكاسات إيجابية على واقع التنمية في المجتمع الفلسطيني.
- كما أن نتائج هذه الدراسة تُسهم في دعم توجهات منظمات المجتمع المدني الداعية لتمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية.
- إفادة متخذي القرارات– في المؤسسات والأحزاب– في التعرف إلى أهمية تمكين الشباب من المشاركة السياسية في الواقع الفلسطيني على مستوى الأحزاب والمؤسسات، لما له من انعكاسات على التنمية الوطنية الشاملة.
- وتنبع أهمية الدراسة أيضاً من حيث مساهمته في سد النقص الواضح في المعرفة والأبحاث، حول موضوع مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية في الواقع الفلسطيني، وانعكاساته على تحقيق التنمية، كون هذا المفهوم حديث نسبياً.
- توجيه الباحثين لدراسة أهمية تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة من خلال تمكين الشباب في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلاقتها بأبعاد النهوض المختلفة في المجتمع الفلسطيني.
- الخروج بنتائج وتوصيات ومقترحات لحل مشكلة تهميش الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، وأثر ذلك على تحقيق التنمية الشاملة بشكل فعلي.
- كما تعتبر هذه الدراسة ذات فائدة حقيقية للباحث من خلال الاطلاع على المراجع والدراسات السابقة والإحصائيات المتعلقة بموضوع مشكلة الدراسة، والتي لها علاقة بمتغيرين مهمين على المستوى المحلي الوطني وعلى المستوى الدولي (تمكين الشباب والتنمية)، فهي عملت على إثراء الحصيلة المعرفية والعلمية للباحث، مما ينعكس بشكل حقيقي على شخصية

الباحث وقدراته، وسيفتح له آفاق جديدة من خلال المشاركة والاسهام بمؤتمرات وندوات ذات علاقة بموضوع الدراسة.

4.1 مبررات الدراسة:

يعتبر الشباب هم العنوان للقوة والفتوة، فإن عملية دفعهم نحو المشاركة في الحياة السياسية؛ ينطلق من التكامل بين نظرتين: الأولى وهي لأهمية الشباب، والآمال المعلقة عليهم، والثانية حتى تحقق عملية التنمية النجاح المطلوب منها، فيفترض فيها أن تراعي الدولة احتياجات الشباب ورغباتهم وتطلعاتهم المستقبلية، وذلك من أجل استثمار الجهود والطاقات والامكانات الشبابية كأحد أهم الشرائح الاجتماعية ودمجهم في عملية التنمية وذلك كحق من حقوقهم المعلنة لئلا تندثر هذه الطاقات بلا فائدة أو تستغل بما يعود على المجتمعات بالضرر.

لذلك جاء الإعلان العالمي في الرابع من ديسمبر لعام 1986م (إعلان الحق في التنمية) ليؤكد أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان، المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتمتع بها، والتي يمكن من خلالها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً، لذا يُعدُّ مفهوم التنمية بأبعاده المختلفة: السياسة والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واحداً من المفاهيم الكبرى التي تدلّ على طابعها التّركيبيّ المعقد، والذي يستدعي مشاركة المجتمع بكافة فئاته وأطيافه وفي طليعتهم الشباب، وذلك لتحقيق تلك التنمية، وادماجها في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا شك في أنّ هذا الحضور المتنامي لمفهوم التنمية بصيغه الأحدث قد تعزّز في العقود الأخيرة، وقد تمحورت الأسئلة المركزيّة للفكر التنموي حول كيفيّة الكشف عن قوانين تقدّم المجتمعات الإنسانيّة وتخلّفها، أو التقدّم والتخلّف في قطاعات محدّدة كالحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة (وطفة، 2019).

واعترافاً بإمكانات الشباب، فقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 2013م أول استراتيجية للشباب على الإطلاق 2014م- 2017م تحت عنوان" شباب مُمَّكن "مستقبل مستدام"، بالتزامن مع خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب (2013م)، التي تدعو الأجيال الشابة إلى أن تساهم وتلتزم أكثر في عمليات التنمية، لأن إهمال وتهميش هذه القوة الشبابية قد يؤدي بهم إلى الاحباط واليأس، وهذا ما يدفعهم إلى الأعمال الإرهابية في دولهم (الأمم المتحدة، 2013).

وفي القت ذاته أشارت منظمة العفو الدولية إلى أنه وبالرغم من أن الشباب يلعبون أدواراً مركزية وتحفيزية في التحركات من أجل الديمقراطية، والحرية، والعدالة، وحقوق الإنسان، إلا أنهم من الناحية العملية أقل مشاركة من الأجيال الأكبر سناً في النشاط الحزبي والسياسي (منظمة العفو الدولية، 2017).

لذلك يرى الباحث ضرورة إجراء هذه الدراسة للتأكد من مستوى تمكين الشباب من المشاركة السياسية وانعكاس ذلك على التنمية المنشودة في المجتمع الفلسطيني، لتسليط الضوء على أهم جانبين في حياة المجتمعات، الشباب والتنمية.

5.1 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، وانعكاساته على تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع الفلسطيني، من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، كما ويتفرع من الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية وهي كالتالي:

1. التعرف إلى مستوى المشاركة في صناعة القرارات السياسية وانعكاسها على تحقيق التنمية الشاملة، من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.
2. الكشف عن مستوى مشاركة في الانتخابات "ترشح وانتخاب"، وانعكاسها على تحقيق التنمية الشاملة من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.
3. التعرف إلى واقع حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية، وانعكاسها على تحقيق التنمية الشاملة من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.
4. الكشف عن مدى ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية، وانعكاسها على تحقيق التنمية الشاملة من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.
5. معرفة مدى توفير مساحة للمشاركة السياسية للشباب كحق وواجب وطني، وانعكاسها على تحقيق التنمية الشاملة من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.
6. الكشف عن دور الشباب في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع الفلسطيني، من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.

7. الخروج بتوصيات لصانع القرار السياسي، حول أهمية مشاركة الشباب في الحياة السياسية وانعكاساته على عملية تحقيق التنمية الشاملة.

6.1 أسئلة الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والمراجع والأهداف التي صيغت لهذه الدراسة نستطيع إن نطرح السؤال الرئيسي للدراسة وهو:

ما هو مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، وانعكاساته على تحقيق التنمية الشاملة من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة ؟

وينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو مستوى المشاركة في صناعة القرارات السياسية وانعكاسه على تحقيق التنمية الشاملة من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة ؟
2- ما مدى المشاركة في الانتخابات "ترشح وانتخاب"، وانعكاسها على تحقيق التنمية الشاملة من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة؟
3- ما واقع حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية، وانعكاسها على تحقيق التنمية الشاملة من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة؟
4- ما مدى ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية، من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة؟
5- ما مدى توفير مساحة للمشاركة السياسية للشباب كحق وواجب وطني، وانعكاسها على تحقيق التنمية الشاملة من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة؟
6- ما دور الشباب في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع الفلسطيني، من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة؟

7.1 فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** وجود علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية و تحقيق التنمية الشاملة في قطاع غزة.

وأما الفرضيات الفرعية:

1- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، للمشاركة في صناعة القرارات السياسية، وانعكاساتها على تحقيق التنمية الشاملة.

2- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، للمشاركة في الانتخابات "ترشح وانتخاب"، وانعكاساتها على تحقيق التنمية الشاملة.

3- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لحرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية، وانعكاساتها على تحقيق التنمية الشاملة.

4- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لضمان حرية التطوع في الاعمال الاجتماعية، وانعكاساتها على تحقيق التنمية الشاملة.

5- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، للمشاركة السياسية للشباب كحق وواجب وطني، وانعكاساتها على تحقيق التنمية الشاملة.

- **الفرضية الرئيسية الثانية:** وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، وانعكاساته على تحقيق التنمية الشاملة.
- **الفرضية الثالثة:** وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، تعزي للبيانات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، التخصص، مكان السكن، طبيعة مكان السكن، المستوى الدراسي، الجامعة، الميول السياسية).
- **الفرضية الرابعة:** وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول تحقيق التنمية الشاملة، تعزى للبيانات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، التخصص، مكان السكن، طبيعة مكان السكن، المستوى الدراسي، الجامعة، الميول السياسي).

8.1 حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

الحد الموضوعي: تشمل الدراسة على تحديد مستوى تمكين الشباب من المشاركة السياسية، وانعكاساته على تحقيق التنمية الشاملة.

الحد المكاني: تنحصر هذه الدراسة على طلبة الجامعات في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة).

الحد الزماني: طُبقت هذه الدراسة في من شهر سبتمبر 2019م حتى نهاية شهر مارس 2020م.

الحد البشري: تستهدف الدراسة طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة (القدس المفتوحة، الأزهر، الإسلامية، الأقصى، فلسطين).

9.1 المنهج العام للدراسة:

واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي، والذي يتوافق مع طبيعة هذه الدراسة حيث يقوم الباحث بوصف وتحليل مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية ومدى تأثير هؤلاء الشباب ومشاركتهم في السياسات العام وفي الحالة الديمقراطية، والذي يهدف إلى جمع البيانات لمحاولة اختبار الفروض أو الإجابة عن تساؤلات تتعلق بالحالة الراهنة لأفراد عينة الدراسة، والدراسة الوصفية تحدد وتقرر الشيء كما هو عليه، دون تدخل الباحث في مجريات الدراسة.

كما تبدو أهمية هذا المنهج عندما يكون هناك العديد من المتغيرات التي لازالت بحاجة إلى الوصف والتفسير، ولا زالت بحاجة إلى تفهم العلاقات التي تربط بين هذه المتغيرات، وغيرها من المتغيرات الأخرى، ولهذا فإن الدراسة الوصفية تهتم بتحديد الظروف والعلاقات بين متغيري الدراسة: تمكين الشباب، وتحقيق التنمية الشاملة (ابراهيم، 2000).

10.1 متغيرات الدراسة:

حسب المناقشات الاستطلاعية التي قام بها الباحث، وكذلك مراجعة الأدبيات ذات العلاقة والدراسات السابقة، توصل الباحث للإطار النظري لتصميم متغيرات الدراسة:

تبعاً لتفصيل المتغير المستقل والتابع للعوامل المؤثرة في كل منها في الخطوة السابقة، تمكن الباحث من رسم الشكل التالي، والذي يوضح العلاقة بين عوامل المتغير المستقل وعوامل المتغير التابع (التفصيل تم حسب المناقشة الاستطلاعية، ومراجعة الأدبيات السابقة)، من خلال الاستناد إلى الدراسات السابقة وهي: (الشامي، 2011)، و(شعبان، 2012)، و(عودة، 2017)، و(مرعي، 1996)، و(جعفر، 2019) فتم تصميم أبعاد المتغير المستقل .

بينما تم الاستعانة في تصميم أبعاد المتغير التابع بنفس الرتم من خلال الدراسات السابقة (المصري، 2016)، و(المصري، 2008)، و(زامل ولعيبي، 2019) بالإضافة إلى تقرير الأمم المتحدة للتنمية الانسانية العربية 2016، والإعلان العالمي للحق في التنمية 1986م، كما أن الباحث قام بعمل مقابلات ومناقشات مع باحثين ومتخصصين في هذا المجال للتأكد من توافر هذه المتغيرات مع الواقع الفلسطيني.

وقد توصل الباحث إلى الشكل التالي والذي يحدد كل من أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع للدراسة الحالية والذي يوضحه النموذج التالي:

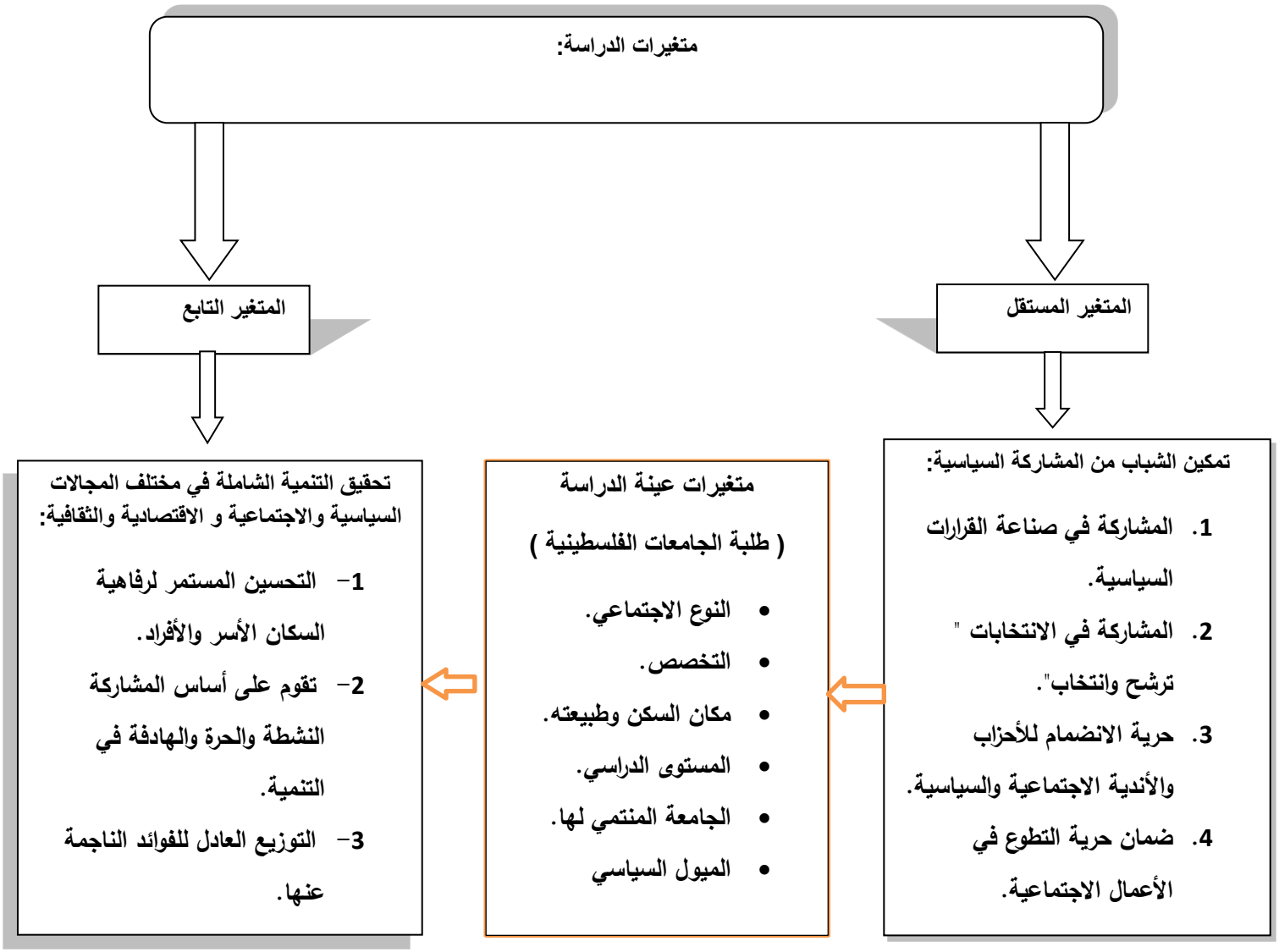

شكل 1.1: نموذج العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

11.1 صعوبات الدراسة:

ولقد واجهت الباحث أثناء اعداد هذه الدراسة العديد من الدراسات أهمها:

- رفض العديد الكوادر الأكاديمية والادارية في الجامعات اجراء مقابلات حول موضوع الدراسة.
- عدم حداثة المراجع والكتب في مكتبات الجامعات الفلسطينية والمكتبات العامة في قطاع غزة.
- اعلان حالة الطوارئ بسبب انتشار فيروس كورونا وتعطيل الجامعات والمكتبات والمؤسسات.

الخلاصة:

أوضح الباحث خلال الفصل الأول في الصفحات السابقة ما تم انجازه لموضوع الدراسة وهو مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاسها على تحقيق التنمية الشاملة من خلال دراسة ميدانية على طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، وتم تحديد مشكلة الدراسة وتعريفها والمتعلقة بتراجع مؤشرات التنمية في فلسطين عامة وفي قطاع غزة خاصة، وكذلك وتم وضع أهداف الدراسة والأسئلة لمعرفة مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاسها على التنمية من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة وأهمية الموضوع الذي تناولته هذه الدراسة وكذلك مبرراتها وفرضياتها ومحدداتها ومتغيراتها المختلفة.

ومن هنا فإن الباحث سينطلق في الاجراءات البحثية خلال الفصول التالية :

الفصل الثاني : وسيضم الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة من خلال مباحث خمسة.

الفصل الثالث: منهج الدراسة اجراءاتها.

الفصل الرابع: النتائج ومناقشتها .

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.

ومن ثم المراجع والملاحق.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المبحث الأول: الشباب وماهية التمكين

1.1.2 مقدمة:

الشباب شريحة اجتماعية هامة كونها تمثل المكون الرئيس من مكونات بناء المجتمع، فهي الشريحة التي تساهم في التنمية المجتمعية، وهي الركيزة الأساسية لاستمرار عملية البناء والتطور، وهي التي تمثل سلاح الأمة وعمادها، وبالاعتماد عليها تنطلق الأمم في صناعة مستقبلها، كما أن عدم الاهتمام بهذه الشريحة وتجاهلها سينعكس سلباً على بناء المجتمع وصناعة مستقبله.

والشباب كمفهوم يشير إلى مرحلة ما بعد المراهقة، وتبدو من خلالها علامات النضج الاجتماعي، والنفسي والبيولوجي واضحة، ويعد الشباب من أكثر الشرائح العمرية تفاعلاً مع أي تغير يحدث في المجتمع، مما يترك أثراً واضحا في طبيعة هذه المرحلة، وفي تشكيل ثقافة خاصة تحمل العديد من القيم والمواقف والاتجاهات.

ولا شك أن انتشار الوعي في القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية بين صفوف شريحة الشباب في المجتمع، ينعكس بشكل مباشر على نوعية وحجم المشاركة واتجاهها في مختلف تلك القضايا.

ولما تقدم فإن تمكين الشباب يمثّل أهمية قصوى، وذلك انطلاقاً من الموقع الذي تشغله هذ الشريحة في بنية المجتمع والتنظيم الاجتماعي بصورة عامة، فهي تشكّل الأساس الذي يُبنى عليه مستقبل البلاد وقوتها، ولا نبالغ إن قلنا أن الاهتمام بشريحة الشباب إنما هو رسالة اهتمام بالمجتمع برمته، ولهذا أصبحت قضايا الشباب تستحوذ على اهتمام الأمم المتحدة، والدول وحكوماتها، كما أخذت تنتشر في معظم دول العالم منظمات رعاية الشباب بغية الاهتمام بهم، وتوجيههم التوجيه الصحيح الذي يضمن تمسكهم بثقافة المجتمع الذي ينتمون إليه، وبما يمكّنهم من القيام بالأدوار والوظائف المنوطة بهم في سياق علاقاتهم الاجتماعية والثقافية مع بعضهم البعض، ومع غيرهم من الشرائح الاجتماعية، والتعبير عن ذواتهم بشكل إيجابي فعال.

2.1.2 أولاً – مفهوم الشباب:

1.2.1.2 الشباب:

تتميز مرحلة الشباب بكونها المرحلة العمرية الأهم للفرد، فخلالها تتشكل شخصيته وتنضج، وتتجه سلوكياته نحو وجهات محددة، فيتخذ فكراً ويتبنى أيدولوجية تعبر عن وجهة نظره في الحياة تنعكس على سلوكه، وذلك من خلال كل ما مر به من معارف وعلوم ومهارات وخبرات وعلاقات اجتماعية، وتأثير للحياة الاقتصادية والسياسية والدينية عليه، وهذا كله يؤدي إلى تشكل هذه الشخصية لتأخذ طابعها الخاص بها.

1- المعنى اللغوي للشباب:

ورد معنى كلمة (الشباب) في كل المعاجم والقواميس، ففي المعجم المدرسي ورد عن مادة (شب) المعاني العربية التالية: شب الغلام شبابا وشبيبةً: أي نما وبلغ سن الشباب.

والشبيبة: سن الحداثة والشباب، ويقال :أشبَّ الغلام: شب، وفلان صار بنوه فتياناً (المعجم المدرسي، 1985).

والشباب هو جمع مذكر ومؤنث، تعني الفتاء والحداثة، ويطلق لفظ شبان وشبيبة كجمع مذكر لمفرد شاب، ويطلق لفظ شابات وشائب وشواب كجمع مؤنث لمفرد شابة، وأصل كلمة شباب هو شبّ، أي من أدرك سن البلوغ ولم يصل إلى سن الرجولة (المعجم الوسيط، 2004).

2- المعنى الاصطلاحي للشباب:

أما عملية تحديد مفهوم الشباب من الناحية الاصطلاحية عملية ليست باليسيرة، فقد يصعب تحديد بداية هذه المرحلة أو نهايتها بصورة قاطعة، وذلك لاختلاف المفهوم بين البلدان، فقد بيّنت الدراسات التي أعدتها منظمة اليونسكو من أجل التحضير للمؤتمر الاقليمي الخاص بإعداد المؤشرات الشبابية في كولومبو عام 1983م، أنه لا يوجد حد أدنى من التوافق الدولي حول مفهوم الشباب، وتعود المشكلة بالدرجة الأولى إلى مسألة تحديد الفئة العمرية، التي تتغاير من بلد الآخر في العالم، ففي آسيا مثلا تشمل فئة الشباب في تايلند جميع الأفراد الذين يقعون في الفئة العمرية من سنة واحدة حتى (20) سنة، أما في الفلبين فمن (10-25) سنة وفي بنغلادش من (10-30) سنة، وبينت اللجنة المخصصة لدراسة مؤشرات الشباب في المؤتمر العالمي للشباب الذي عقد في برشلونة عام 1980م، وذلك في إطار العام الدولي للشباب، أن مفهوم الشباب يعاني من القصور، ويشكل مسار فهم مختلف يتباين باختلاف المكان والزمان، واختلاف الشروط الثقافية في كل مرحلة تاريخية (قباني، 2011).

وبالنسبة للفلسطينيين فإن مفهوم الشباب قد اختلفت تعريفاته ما بين القانون الأساسي الفلسطيني، وبين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فحسب قانون الشباب الفلسطيني رقم 2 لعام 2011م، الفصل الأول مادة (1) فإن الشاب هو: كل فلسطيني يتراوح سنه ما بين الثامنة عشر والخامسة والثلاثين عاماً (القانون الاساسي الفلسطيني، 2011).

وأما بالنسبة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: هم الأفراد الذين تترامح أعمارهم من 18 عام وحتى 29 عام (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

وبرغم الاختلافات في المفهوم يتضح من التعريفات السابقة أن الشباب كشريحة اجتماعية تمثل فئة عمرية تتميز بالحيوية والنشاط والفاعلية والقدرة على العمل والعطاء، كما أنها بحاجة إلى التوجيه السليم والرقابة المسئولة، لأنها تؤدي دوراً هاماً في تنمية وتطوير المجتمع، وبالتالي فإن دراسة الشباب يمثل ضرورة هامة في الوقت الحاضر، وذلك لما له من أهمية في تقدم المجتمعات وتطورها، أو دمارها وتخلفها وتراجعها إلى الوراء.

3- الشباب الجامعي:

وأما الشباب الجامعي فإن تعريفه لا يشير إلى مجرد مرحلة عمرية والتي يكون فيها الفرد بحاجة إلى مجموعة من الخدمات التي تعده للمستقبل فقط، بل اتسع هذا المفهوم في النظر إلى الشباب الجامعي على أنه فترة من حياة الإنسان يتميز فيها بمجموعة من الخصائص تجعلها أهم فترات الحياة وأخصبها، وأكثرها صلاحية للتجاوب مع المتغيرات السريعة المتلاحقة التي يمر بها المجتمع الإنساني المعاصر. وقد أشارت بعض الدراسات مثل دراسة (عيسى، 2015) و(عفيفي، 2011) و(جلالة، 2009) أنه يمكن تعريف الشباب الجامعي من خلال أربعة معايير رئيسية:

1- **المعيار الزمني:** حيث يتحدد الشباب الجامعي بأنه مرحلة عمرية تقع بين السابعة عشر وحتى الخامسة والعشرين، وقد تقل أو تزيد في حدود عامين عن هذا الحد، وهذه المرحلة ليست منفصلة عن بقية مراحل العمر، وخاصة مرحلة الطفولة والمراهقة، وإنما امتداد لهذه المرحلة الأخيرة بالذات.
2- **معيار النوع:** تشمل هذه المرحلة العمرية النوعين من الذكور والإناث على حد سواء.
3- **معيار السمات والخصائص النفسية والسلوكية المميزة للشباب الجامعي:** والتي تتمثل في الرغبة في التجديد والقدرة على الانجاز والمساهمة في إحداث التغيير وكسب المعرفة إلى جانب سمات الشباب الجامعي العامة.
4- **المعيار الدراسي:** ويتحدد بالوضع والمكانة التي يشغلها الشباب الجامعي فقد يكون طالباً في إحدى الكليات النظرية أو العملية أو أحد المعاهد العليا التي تشملها مرحلة التعليم الجامعي (جلالة، 2009).

ويجمع علماء النفس على أن مرحلة الشباب أصبحت تشكل أحد الموضوعات البالغة الأهمية في مجال البحث السيكولوجي، ويرجع سبب ذلك إلى ما تحمله هذه المرحلة من خصائص ومقومات المرحلة السابقة واللاحقة على حد سواء، وذلك لأن هذه المرحلة مرحلة انتقالية، وكل مرحلة انتقالية تحمل في طياتها القديم الذي خرجت منه والجديد الذي تتجه إليه (ياسين، 2010).

وعليه يرى الباحث أن الاهتمام بالشباب والبحث في قضاياه المعاصرة والعمل على ايجاد الحلول الذكية لمشاكله المختلفة، وهذا يتطلب إكسابه المهارات التي تمكنه من أداء دوره المنوط به في تطوير

المجتمع وتنميته، لابد وأن يستحوذ على اهتمام كبير من قبل كافة المؤسسات والمنظمات، لأهمية تلك المرحلة وحساسيتها، وهنا كان من الواجب تخصيص رعاية مكثفة للشباب من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بحيث تضمن تنشئتهم الاجتماعية والصحية ورفاهيتهم المادية، وحصانتهم الفكرية هذا من جانب ومن جانب آخر بناء قدراتهم، وتوسيع فرص خياراتهم، وزيادة مساحة مشاركتهم في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والتعليمية، وزيادة وعيهم بحقوقهم وقدرتهم على إدارة شئون حياتهم العامة والخاصة، لما لذلك من آثار إيجابية على الشباب أنفسهم بشكل خاص، وعلى المجتمع بشكل عام.

2.2.1.2 أهمية الشباب:

إن الأهمية التي يكتسبها الشباب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأدوار التي يمكن أن يقوموا بها في المجتمع، من خلال مشاركتهم في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتثقيفية والصحية، وعليه فإن أهمية الشباب تتمثل في مجموعة من النقاط أهمها:

1- يعتبر الشباب في أي أمة المرآة الصادقة التي تعكس واقع المجتمع، ومدى نهضة الأمة وتقدمها، فالشباب هم قادة المستقبل، وسوف يكون منهم من يؤثر في محيطه ومجتمعه أو في وطنه، أو فيما هو أبعد من حدود الوطن.
2- ضرورة الاهتمام بالشباب تحتمها مصلحتهم، ومصلحة المجتمع، فكما هي ضرورة فردية- لأنها تساعد الشاب في كشف استعداداته، وقدراته، وطاقاته، أيضاً هي ضرورة اجتماعية لأن قوة المجتمع وتماسكه، تتطلب جيلاً من الشباب مشبعاً بثقافة أمته، معتزاً بتراثها، محافظاً على قيمها (جلالة،2009).
3- إن الاهتمام بالشباب يعتبر ضرورة اقتصادية تنموية، لأن التنمية تتطلب طاقات بشرية واعية ومدربة، ومحيطة بأصول العمل والإنتاج، وممتلكه للمعارف والمهارات اللازمة لذلك. وتعتبر ضرورة سياسية أيضاً، بسبب ما يسود هذا العصر من صراعات سياسية أيديولوجية وحضارية، وعنصرية وطائفية. لذلك فإن عملية التنمية تتطلب دراسة العنصر الرئيس في هذه العملية الذي يمثله جيل الشباب (السعدي، 2008).

وهكذا فإن الشباب يُلقى على عاتقهم أداء أدوارٍ كبيرة في بناء المجتمع، من خلال إسهامهم الفاعل في عملية التغيير والتطوير، وفي عملية التنمية السياسية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة.

3.2.1.2 خصائص الشباب:

تعتبر الخصائص التي تميز ليست ثابتة بل إنها متغيرة بتغير الأزمان، ومن هنا فإن فهم تلك الخصائص التي يتميز بها الشباب في كل عصر، تساعد المختصين وصناع القرار على اتخاذ الخطوات المناسبة التي تؤدي لتمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، انطلاقاً من فهم تلك الخصائص، وتلبيةً لاحتياجات الشباب، ومواكبة لحالة التطور التي وصل إليها الشباب، لتحقيق أقصى فائدة من هذه الطاقات والإمكانات الشابة.

ومن هذه الخصائص:

أ- **الخصائص الجسمية للشباب:** إن نقطة البداية في تحول الفرد من مرحلة الطفولة إلى الشباب هي البلوغ، ويُستخدم للإشارة إلى المظاهر الفيزيولوجية للنضج الجنسي، وتتميز هذه المرحلة بظهور معالم جسمية وفسيولوجية معينة سواء عند البنين أو البنات (فهمي، 1999).

ب- **الخصائص النفسية للشباب:** المسألة الجوهرية أثناء مرحلة الشباب هي التوتر بين الذات والمجتمع، وفي تلك المرحلة يميل الشبان والشابات إلى قبول بعض تعريفات مجتمعهم السلبية عنهم، وتتعقد العلاقة ما بين الشباب والقيم المحددة اجتماعياً، وتتسم أحياناً بالنفور والصراع وعدم القبول، كما ويكافح الشباب لكي يحدد ماهيته، وينتابه أيضاً عددٌ من المشاعر مثل العزلة وعدم الواقعية والسخط وعدم الارتباط بالعالم الظاهري والاجتماعي والشخصي، وهذه المشاعر تنبع من الإحساس النفسي بعدم التوافق بين الذات والعالم الخارجي. ويُرجع علماء النفس مشاكل الشباب الأساسية في هذه الفترة إلى أزمة الكيان، فهو يريد الاستقلال وتأكيد ذاته، ولكنه لا يستطيع ذلك لاعتماده على والديه اعتماداً كبيراً في النواحي المالية، وكذلك اعتماد الشباب على المجتمع، وهوما يقلل من استقلالهم الذاتي إلى حد بعيد، ولهذا ينظر بعض العلماء إلى مرحلة الشباب باعتبارها مرحلة المتناقضات، فمن الشعور بالكآبة أحياناً إلى التميز بالتهور والانطلاق، أو التقلب والتذبذب أحياناً أخرى (زيود، 2006).

ت- **الخصائص العقلية للشباب:** يميل الشباب في هذه المرحلة نحو النمو الفكري والعقلي مع تميزه بطابع الخيال والجرأة والمغامرة، ويعتز الشباب بطريقة تفكيره وأسلوبه، وكما تتميز هذه المرحلة بيقظة عقلية كبيرة، فالشباب يحتاج لحرية عقلية ويميل إلى الحصول على معلومات وثيقة من مصادر موثوق بها.

ويمتاز النمو العقلي الانفعالي في هذه المرحلة بأنه نتاج التجارب والتفاعل والنمو السابق في المراحل الأولى من هذه المرحلة مع المؤثرات المختلفة بالأفراد، ولهذا تتميز هذه المرحلة بالاختلاف الكبير بين الأفراد وفي درجات نموهم النفسي والعقلي والبدني، وبتشكل قيم الشباب ومعتقداته، وتتضح شخصيته من خلال تحديد ميوله واتجاهاته في الحياة (عيسى، 2015).

ث- **الخصائص الاجتماعية للشباب:** يتصف الشباب في هذه المرحلة بالقابلية والقدرة الكبيرة على التغير والنمو كما يتميز بالتالي:

- **التحرر:** ويرى خبراء التربية وعلماء الاجتماع أن الكبار مخطئون عندما يفترضون أن لديهم الخبرة الكافية لتوجيه الشباب، وأنهم يستغلون مراكزهم في السلطة لتقييد الشباب، وذلك لأنهم يتبنون تقاليداً لم تعد تلائم العصر الجديد، ولا حتى متطلبات المراهقة المعاصرة، مما يضطر الشباب للسعي للتحرر من تلك القيود، وقد يؤدي ذلك لإنكار مكانة الكبار وفضلهم (ميلسون، 2007).
- **التقليد والتغيير:** بالرغم من تصور البعض أن شريحة الشباب تلعب دوراً في استيعاب قيمٍ غريبة على تراثها، إلا أنها تعتبر الشريحة ذات الفاعلية في جانب إحياء التراث، ويحدث ذلك تحت وطأة ميلها إلى التغيير والتجديد وتطوير المجتمع، والمفارقة أن هذه الشريحة قد تلعب دوراً هاماً في عملية الإحياء أو الصحوة أو التجديد من داخل التراث لكونها الأكثر قدرة على البعث والتغيير، ولأنها الأقل التزاماً بما هو قائم ومتوارث في الحاضر، ومن ثم فإن بحثها في التراث وبعثها لبعض عناصره ليس إلا نوعاً من التجديد (ليلة، 2005).
- **الخوف:** إن الشباب في هذه المرحلة معروفون بمواكبتهم للألبسة وطرق تصفيف الشعر الحديثة وميلهم للتجمع معاً، وبالتالي يكونون بمثابة أعداء لمجتمع الكبار، وتبعاً لذلك تنشأ متطلبات الضبط الاجتماعي، والتي تشكل لهم مصدر الخوف، من الكبار الذين يرفضون التغير والتجديد ويريدون قبول الشباب لآرائهم دون نقد (فهمي، 1999).

ومن هنا يرى الباحث أن الشباب هم أكثر شرائح المجتمع تجاوباً مع مستلزمات التحرر والتغيير، وأكثرها قدرة على العطاء السخي بهدف تحقيق الذات، واثبات القدرة على تحمل المسؤولية حتى يصبح مواطناً مندمجاً في مجتمعه، وكما أن الشباب الجامعي يتميز بالطموح للتغيير والأكثر انفتاحاً على التكنولوجيا الحديثة والتعاطي مع منتجاتها، مما يجعلهم يتأثرون بعوالم أخرى غير عالم المجتمع الذي يعيشون فيه، لذا يرغب الشباب في التميز، ويأمل في العمل، ويواصل النقد ويبحث له عن مكان مناسب على خريطة الوطن، لذلك فإن فتح المجال أمام الشباب للمشاركة السياسية يشكل الضامن الأساسي للحفاظ على السلم والأمن الاجتماعي، وهذا ما يتوافق مع منظور الأمم المتحدة لدور الشباب، وذلك أيضاً خير من إهدار تلك الطاقات في جوانب سلبية تعود بالضرر على المجتمع المحلي والدولي.

ج- **خصائص الشباب الجامعي:**

ينطبق على الشباب الجامعي ما ينطبق على الشريحة الشبابية عموماً من خصائص، إلا أن ثمة خصائص أخرى قد ينفرد بها الشباب الجامعي باعتبارهم ينتمون لنسق تعليمي معين، ويتهيؤون لشغل مكانة اجتماعية معينة، ما فرض عليهم إدراكاً أكبر لمختلف ما يحدث في المجتمع المحيط بهم، ومن هنا كانت إضافة الدكتورة نيفين عيسى لخصائص ينفرد بها الشباب الجامعي:

أ- **الفاعلية والدينامية:**

تتولد هذه الفاعلية نتيجة لما يصل إليه الشباب الجامعي من نمو واكتمال للتكوين البيولوجي والفيزيولوجي من جهة، وما يؤدي إليه النمو النفسي من ناحية أخرى، فالمرحلة الجامعية تجمع بين خاتمة المراهقة واستهلال الشباب، وتتجلى فيه بشكل واضح مظاهر الاستعدادات العقلية وتمايز الميول والاتجاهات، وهو ما يؤدي إلى بداية تهيئة الشباب الجامعي لشغل الدور السياسي وتقلد المسؤوليات السياسية (عيسى، 2015).

ويرى الباحث أن حساسية الشباب الجامعي للواقع السياسي بمختلف مكوناته ومشكلاته تكون أكثر، مما يدفعه لمزيد من الفاعلية والمشاركة للمحاولة منه في التأثير في هذا الواقع، وهذا ما يفسر الدور البارز للشباب الجامعي الفلسطيني في الثورات والانتفاضات والاندماج في الحالة النضالية الفلسطينية.

ب- القلق والتوتر:

ويرجع ذلك لطبيعة المرحلة وبما يصاحبها من خيارات تُفرض عليه وقد لا تلائمه، ويبدو ذلك واضحاً في اختيار نوع التعليم ووجهته. فكثيراً ما يقع الشباب الجامعي تحت وطأة القلق والتوتر نتيجة لفرض تطلعات أبوية غير واقعية في تحديد وجهته التعليمية، أو نتيجة وقوف مفاتيح تنسيق القبول في الجامعات بينه وبين نوع التعليم الذي يرغبه، وينشأ القلق والتوتر أيضاً من غموض المستقبل المهني الذي ينتظر الشباب الجامعي (عيسى، 2015).

ت- النظرة المستقبلية:

والشباب الجامعي يكونون أكثر ميلاً للنظر إلى مستقبل مجتمعهم لأنهم أصحابه الحقيقيون، ومن ثم يكونون أكثر حرصاً على تغيير الواقع، وأكثر حساسية تجاه متغيراته (الحقباني، 2009).

ث- وجود ثقافة شبابية خاصة:

نظراً لتضخم حجم الشريحة الشبابية في المجتمع وانفتاحهم على آخر مستجدات التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي يدفع الشباب الجامعي للتأثر بالثقافات الأخرى بحكم قدرتهم الأكبر على الاستيعاب والتواصل (عيسى، 2015).

ج- القابلية للتشكيل:

إن شغف الشباب الجامعي ومثاليتهم وحساسيتهم الشديدة للواقع الاجتماعي، تجعلهم أكثر تقبلاً للأفكار الجديدة وأكثر تمثلاً لها، وهذا ما يفسر الانتشار السريع للتيارات الفكرية بين الشباب الجامعي، ومن ثم الكثير من هذه التيارات تسعى لاستقطاب الشباب الجامعي ونقل هذه الأفكار ونشرها (جلاله، 2009).

وهنا يرى الباحث أن الثروة الحقيقية لأي شعب من شعوب الأرض هم طلبة الجامعات بما يمثلونه من إمكانات وعقول، وبالتالي ستتشكل لديهم توجهات ورغبات واهتمامات خاصة بهم، وهذا يجب أن يدعونا دوماً للتنبه لتلك الطاقات الكامنة، والاستفادة منها على المستوى المحلي، من خلال إفساح المجال لمشاركتها السياسية، وهذا يضع صانع القرار أمام تحد كبير فإما أن يستثمر تلك الثروة ويقوم

بتخصيص برامج للاستفادة منها لصالح عملية التنمية المنشودة، أو هدر تلك الطاقات أو تركها للضمور أو الهجرة.

4.2.1.2 واقع الشباب الفلسطيني:

وبما أننا نعتبر شريحة الشباب الأكثر تأثيراً في المجتمعات، فإن المجتمع الفلسطيني ليس بدعاً من المجتمعات شأنه كغيره، فالشباب هم القوة الكامنة القادرة على صنع التغيير وبناء المستقبل، ولا شك أنهم يشكلون المورد الوحيد والاستثمار الحقيقي للشعب الفلسطيني، لذا يتوجب على كافة مؤسسات المجتمع (الحكومية، الخاصة والأهلية) الاستثمار بهذه الشريحة من أجل إحداث تنمية حقيقية ومستدامة، حيث أن عدم إيلاء هذه الشريحة المنتجة الاهتمام الذي ينبغي، وتركها دون الرعاية المطلوبة والتوجيه بالتأكيد سينعكس سلباً على المجتمع عامة، وعلى هدف تحقيق التنمية خاصة، وأن تهميش طاقات الشباب وتركهم دون تمكين يحولهم إلى عناصر هدامة للتنمية في الحاضر والمستقبل (حلس، 2016).

1- 30% من المجتمع الفلسطيني شباب:

يمثل الشباب في المجتمع الفلسطيني شريحة كبيرة، لذا يصنف المجتمع الفلسطيني على أنه مجتمع فتي، إذ تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة الشباب في فلسطين من الفئة العمرية (18–29 عامًا)، تشكل 30% من إجمالي السكان، وتشير الإحصائيات أيضاً إلى أن 72% من الأسر الفلسطينية لديها شاب واحد على الأقل، كما وتشير بيانات مسح الشباب الفلسطيني عام 2015م، إلى أن 72% من الأسر الفلسطينية لديها شاب واحد على الأقل، بواقع 71% في الضفة الغربية، و74% في قطاع غزة .كما أشارت إلى أن 37% من الشباب ملتحقون حالياً بالتعليم، بواقع 36% في الضفة الغربية، و83% في قطاع غزة، وأظهرت النتائج أيضاً أن نسبة الشباب الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي" بكالوريوس فأعلى" قد بلغت 13% للذكور مقارنة مع 14% للإناث من إجمالي الشباب في هذه الشريحة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

2- 45% من الشباب الفلسطيني في صفوف البطالة:

ورغم أن 82% من الشباب الفلسطيني يمتلكون المهارات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)، إلا أنه قد سُجلت أعلى معدلات للبطالة في صفوف الشباب من الفئة العمرية (19-29) عامًا، حيث بلغت 44% في العام 2018م، و27% في الضفة الغربية، و69% في قطاع غزة (عوض،2019).

وتأتي في هذا السياق إشارة العديد من تقارير منظمة العمل الدولية إلى تأثير الخسائر المترتبة على بطالة الشباب، ليس على الاقتصاد في مجمله فحسب، بل على قطاعات ومؤسسات محددة بشكل أكثر حدة، فهذه البطالة تعني بالنسبة للحكومات أن الاستثمارات في مجال التعليم والتدريب قد ذهبت سدى، وأن قاعدة عائداتها الضريبية تدنت، وأن تكاليف الرعاية الاجتماعية قد ارتفعت، وأن تأييد ناخبيها من الشباب قد تضاءل (العجلة والخضري، 2016).

كما أن ذلك يؤدي إلى فقدان الثقة بالمؤسسة الرسمية والقيادة السياسية، وبالبرامج والخطط التي تنتج عنها، مما يدفع الشباب نحو الاحباط، وازدياد التطرف بين صفوفهم إضافة لزيادة احتمالية تعاطيهم للمخدرات وارتكاب الجرائم نتيجة الفقر(منظمة العمل الدولية، 2005).

وهنا يمكننا القول أنه إذا كان من المؤكد أن بطالة الشباب تترك آثاراً بالغة الضرر على الاقتصاد والمؤسسات حيث تتضح من خلال نسبة الراغبين بالهجرة وفقدان الموارد البشرية، فإن تمكين الشباب سيؤدي أيضاً إلى نتائج إيجابية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً سواء على صعيد تخفيف حدة البطالة والفقر والإسهام الفاعل في نشاط المجتمع، وهذه تُعتبر خطوة في اتجاه التنمية المنشودة.

3- التحديات السياسية التي تواجه الشباب الفلسطيني:

يعاني الشباب الفلسطيني من تحدياتٍ سياسية عدة أهمها ظاهرة الفئوية الحزبية في أوساط الشباب، والقيود على حرية التنقل والسفر، واستغلال الأحزاب السياسية لطاقات الشباب، وضعف دور المجلس التشريعي في معالجة قضايا الشباب، وعدم توفر قانون يحمي الشباب، وعدم توفر تشريعات تستجيب لاحتياجات الشباب، وضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في معالجة قضايا الشباب، ومحدودية فرص تقلد الشباب للمناصب العليا، والقيود التي تواجه الشباب في مجال حرية الرأي والتعبير،

وضعف الممارسات الديمقراطية داخل المؤسسات الحكومية وداخل الأحزاب السياسية، وغياب فئة الشباب عن قيادة المؤسسات الشبابية، وضعف القيادات الشبابية، وضعف الممارسات الديمقراطية داخل المؤسسات الأهلية، وضعف المشاركة السياسية (صافي،2008).

ولازالت الأحداث والعوامل التي ساهمت بشكل كبير في تردي أحول الفلسطينيين السياسية والاقتصادية قائمة، وهذا التردي والتدهور نتج عن عدة عوامل، أهمها:

- استمرار إسرائيل في انتهاج سياسة العنف والتصعيد وتكريس أعمال العدوان والحصار والإغلاق، وشل حرية الحركة للأفراد والبضائع على المعابر الفلسطينية.
- فشل حركتي فتح وحماس في التوصل إلى اتفاق سياسي يحدد أولويات المشروع الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة، شكل ضربة قاسية للمشروع الوطني الفلسطيني، ترتب عليه نتائج سلبية خطيرة ألقت بظلالها الثقيلة على كافة مناحي الحياة، فالانقسام الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والقصور في الممارسات الديمقراطية في المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وشلل المجلس التشريعي (حيث لم يصدر قانون واحد يستجيب لطموحات ومشكلات الشباب)، مع انتشار ظاهرة الفئوية السياسية، وانتشار ثقافة العنف والتعصب والكراهية ورفض الآخر وخاصة بين الشباب، كل ذلك أدى إلى غياب الشباب عن المشاركة في صناعة القرار، والمشاركة في الحد الأدنى من تفاصيل الحياة اليومية (ماس وآخرون، 2007).

ووفق تقرير مجلس حقوق الإنسان فإن شريحة الشباب في قطاع غزة تتعرض لانتهاكاتٍ لحقوقهم الأساسية، كالحق في الحياة، والعمل، والأمن الشخصي، وفي مستوى معيشي مناسب، والحرية الشخصية، و السكن، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الحركة والتنقل، والرعاية الصحية، وغيرها من الحقوق الأساسية (مجلس حقوق الإنسان،2007).

كما تبرز هذه التحديات بصورة جلية في إقصاء الشباب الفلسطيني عن مواقع صنع القرار في مختلف المؤسسات ومستوياتها القيادية، والتي أكدت الإحصائيات بشأنها أن 0.9% من الشباب فقط يعملون في مهنة "مشرعون وموظفو إدارة عليا"، بواقع 1% في الضفة الغربية، و0.4% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

وهناك ثغرات في التشريعات الناظمة لحقوق الشباب وواجباتهم، وانعدام المؤسسات الوسيطة القادرة حقًا على تمثيل الشباب اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا، ومحاولة المؤسسات القائمة احتواء الشباب والالتفاف على مصالحهم وقضاياهم الحقيقية واستغلال قدراتهم ومواهبهم، والتباطؤ في الإقرار بقدراتهم وفتح فرص الاندماج والتطور والمشاركة الحقيقية أمامهم (جودة، 2016).

بالرغم من أن الشباب دائماً يسعى إلى تحقيق الذات، والميل إلى الاستقلال الاجتماعي، والانتقال من الاعتماد على الآخر إلى الاعتماد على الذات، كما يميل في هذه المرحلة إلى الأصدقاء والارتباط بهم ومنحهم الثقة الكبيرة، وبالإضافة إلى الميل إلى الزعامة والإعجاب بالشخصيات الكاريزمية ومحاولة محاكاتها، كما يزداد وعيهم بالمسؤولية الاجتماعية والسياسية والمكانة الاجتماعية والطبقية التي ينتمون إليها (الدرويش، 2002).

لذا يرى الباحث أنه وبالرغم من وجود بعض التشريعات في القانون الفلسطيني التي تكفل الحد الأدنى من تفعيل دور الشباب في المجتمع، إلا أن تفعيل تلك القوانين لم يجد حتى هذه اللحظة طريقه للتطبيق العملي والملموس، وجراء هذا الوضع الكارثي، فإن شريحة الشباب في فلسطين عامة، وقطاع غزة خاصة _الذي تعرض إلى حصار مطبق منذ العام 2006م، وتزامن الحصار مع الانقسام، وما تلا ذلك من عدوان إسرائيلي في الأعوام 2008م و 2012م و 2014م_ قد كانت هي أبرز ضحايا هذا الوضع والأكثر تضرراً.

3.1.2 ثانياً: تمكين الشباب:

1.3.1.2 مفهوم تمكين الشباب:

التمكين من وجهة نظر منظمة العفو الدولية هو السيرورة التي يطور الأشخاص من خلالها مهاراتهم الضرورية، ومعارفهم وخبراتهم وثقتهم بهدف ممارسة حقوقهم، والتأثير على القرارات والعمليات التي تؤثر على حقوقهم (منظمة العفو الدولية، 2017)، وأما فويجن (Foegen) فيرى التمكين من منظور إداري بأنه "مشاركة السلطة مع المرؤوسين أو تحريك السلطة لأسفل الهيكل التنظيمي" (foegen، 1999).

ويعتبر التمكين المفتاح الأساسي للعمل والإنجاز وهو "نقل طوعي لسلطة الأعمال إلى مجموعة أو أفراد لديهم القدرة على التعامل مع الحالة المناسبة في محيط ممكن، ويمتلكون السلطة والمسؤولية والمهارة والقدرة والفهم متطلبات العمل، والدافعية والالتزام والثقة والإدارة الصادقة في محيط يمنع العمل المناسب والإتاحة الكافية لهم لإطلاق إبداعاتهم وطاقاتهم" (Buking ham and Cliftou, 2001).

وعرفه (حلمي، 2003) على أنه "العملية التي من خلالها يدرك الفرد أنه يتحكم في مسار حياته أي أن الشخص المتمكن يتعامل مع بيئته بفعالية إيجابية وليس بشكل سلبي، كما أنه يتفاعل مع الأحداث وكأنه متحكم فيها وليست مفروضة عليه، أو مقدرة له، أي إن لمفهوم التمكين أكثر من رؤية وأكثر من زاوية يمكن تعريفه من خلالها؛ فهو تمكين وظيفي موجه للموظف، وتمكين سلطوي مسؤول عن إدارة العمل، والتمكين هو مناخ للعمل بشكل إيجابي للموظف والمدير"، وهي نفس العناصر التي يتضمنها مفهوم تمكين الشباب السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ولقد تناول التقرير السنوي حول الشباب العربي بُعدين لعملية التمكين: أولهما بعد يؤدي إلى قدرة الفعل، أو المقدرة التي تنتج عن العوامل الذاتية التي توفر طاقة العمل، والتي يجسدها "عنفوان الشباب" وطموحاته واحتجاجاته، أما البعد الثاني فيتمثل في "التحكم معاً"، أو القدرات المشتركة التي تعبر عن تركيب نوعي أكبر وأعمق من أجوائه، أي حصاد تفاعلات البنية المجتمعية (فتيان، 2013).

وكما يمكن أن يُعرف تمكين الشباب بأنه: عملية بناء قدرات الشباب، وتوسيع فرص خياراتهم ومشاركتهم في المجالات السياسية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والتعليمية، وزيادة وعيهم بحقوقهم وقدرتهم على إدارة شؤون حياتهم العامة والخاصة (عيسى،2015).

ويرى الباحث أن تمكين الشباب يعني إعداد الشباب وتطوير معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم وتهيئتهم للمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتي من شأنها أن تساهم في مضاعفة قدرات الشباب على تحقيق ذواتهم. كما يشمل التمكين عملية توجيه الشباب وتنمية الشعور بالذات وبالملكية والقيادة للأعمال التنموية التي تمس الشباب والمجتمع، وبما يجعلها أكثر استجابة وتلائماً مع احتياجات ومصالح الشباب، لذلك كان من الضروري معرفة أهداف تمكين الشباب.

2.3.1.2 أهداف تمكين الشباب:

وبعد أن تم التطرق للشباب كمفهوم، ولأهمية تلك المرحلة العمرية في بناء المجتمعات، والحفاظ على مقدراتها، وتحقيق التنمية ونهضة البلاد، فإن تمكين الشباب لن يتأتى إلا من خلال تحقيق عدد من الأهداف، والتي يتم في محصلتها حصول الشباب على التمكين الشامل، وقد اعتمد الباحث في تحديد تلك الأهداف من تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016م، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الشباب وآفاق التنمية في واقع متغير)، وكذلك وثيقة منظمة العفو الدولية (الاستراتيجية الدولية للشباب 2017 – 2020):

1- أما من الناحية السياسية، فيهدف تمكين الشباب لإقامة مؤسسات شفافة خاضعة للمساءلة، تحترم الحقوق الإنسانية، وتشجع على المشاركة في الحياة السياسية.
2- ومن الناحية القانونية: توفير الخدمات الاستشارية لبناء القدرات البشرية، والمؤسسية للآليات الوطنية المعنية بالشباب، والمنظمات غير الحكومية، وإيجاد بيئة قانونية تحقق المساواة وتحد من كل أشكال التمييز، وترجمة المواد القانونية على أرض الواقع.
3- الدعوة إلى اتباع نهج يقوم على الحق في التنمية لتمكين الشباب والنهوض به، وتقليص الاختلالات بين الذكور والاناث، وإدماج منظور النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج ومشاريع تنموية، كأداة لتحقيق المساواة بين النوعين.
4- وصول الشباب إلى المشاركة الحقيقية في صنع القرار، بدءاً من الأسرة حتى أعلى مراكز صنع القرار في الدولة، ومروراً بمؤسسات المجتمع المحلي والقومي الحكومية وغير الحكومية، وتعزيز دور القطاع الأهلي والمنظمات الشبابية في تغيير الأوضاع السائدة، والمشاركة بفعالية أكبر في تمكين الشباب.
5- إزالة كافة أشكال العنف على الشباب ومحاربة بطالة الشباب وفقرهم.
6- تحسين وضع الشباب، وتمكينه اقتصادياً للوصول إلى مستوى معيشي لائق، بتحقيق اقتصاد تنافسي شامل، يوفر فرص عمل مناسبة، ويشجع على الابتكار ويدعم ريادة الأعمال.
7- توفير التعليم، والذي يتضمن المعارف والمهارات وتعزيز فرص التعليم المتواصل للجميع (خوري وآخرون، 2006).

كما أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب رصد إمكانات المجتمع في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإدارية، ودمج الشباب فيها لتستطيع الوصول إلى أعلى مستوى للتمكين في هذا المجتمع، ويتم ذلك من خلال تحديد أهم الأسس لمعرفة كيفية التعامل مع مفهوم تمكين الشباب.

ومن هنا يرى الباحث أن الهدف من التمكين الفعلي للشباب لن يتحقق إلا من خلال إرساء قواعد الديمقراطية الحقيقية في الدولة، وترسيخ الممارسات والإجراءات اللازمة، التي توفر أجواء الحرية والعدالة والتداول السلمي على السلطة، وتكافؤ الفرص بين أبناء الوطن الواحد، وتعزيز المساءلة والشفافية والافصاح والمشاركة في صنع القرار، وأيضاً مؤسسات ترعى وتوجه هؤلاء الشباب للعمل الجاد من أجل تحقيق التنمية المنشودة، وترجمة ذلك على أرض الواقع.

3.3.1.2 أبعاد ومؤشرات تمكين الشباب:

ومن خلال الأدبيات السابقة يمكن عرض أهم أبعاد تمكين الشباب، والتي يمكن أن تسهم في إحداث التنمية المنشودة:

1- التمكين السياسي للشباب:

وأما التمكين السياسي فيُقصد به: رفع مستوى وعي الشباب بحقوقهم وواجباتهم وضرورة المشاركة والانتساب للأحزاب السياسية المشروعة، وممارستهم دورهم فيها في النقاش والرفض والتأييد، والتعبير عن فكرهم السياسي بحرية، وتوفير الوسائل اللازمة حتى يتاح لهم فرصة المشاركة في اتخاذ القرار، والتحكم في الموارد، من خلال الاعتماد على النفس عن طريق تنمية الوعي والتعليم والعمل (عبد الستار، 2007).

واعترافاً بإمكانات الشباب، فقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2013م أول استراتيجية للشباب على الإطلاق (2014 – 2017) تحت عنوان "شباب ممكن ,مستقبل مستدام"، تمشياً مع خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب، والتي تدعو الأجيال الشابة إلى أن تساهم وتلتزم أكثر في عمليات التنمية. ومن أجل زيادة تعزيز تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب ،والاستجابة لكل من خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2250 بشأن الشباب والسلام والأمن، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً

عالميا للشباب من أجل التنمية المستدامة والسلام GPS–Youth – (2016 – 2020)، ويركز البرنامج على المشاركة المدنية والسياسية، من بين مجالات أخرى، ويستجيب للشواغل التي عبّر عنها الشباب في مختلف المحافل العالمية والإقليمية والوطنية، وللطلب المتزايد على جميع المستويات للحصول على الدعم المتطور والاستراتيجي في برامج الشباب في جميع سياقات التنمية (الأمم المتحدة، 2013).

في عام 2010م اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي قرار "مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية" في دورته الثانية والعشرين بعد المائة، وفي عام2013م وبناءً على ذلك أُنشأ منتدى البرلمانيين الشباب. ومنذ ذلك الحين، نشر الاتحاد البرلماني الدولي دراستين، واحدة في عام 2014م وأخرى في عام 2016م، تقومان على استبيان من البرلمانات الأعضاء في جميع أنحاء العالم بشأن مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية، ومن خلال هذه الدراسات، يقدم الاتحاد البرلماني الدولي عدداً من التوصيات التي تشمل تصميم استراتيجيات من قبل البرلمانات الوطنية والأحزاب السياسي، تهدف إلى إشراك النواب الشباب وضمان التنوع بين الشباب، ومعالجة الفوارق بين عدد الشابات والشباب الذين يدخلون البرلمان. ويوصي الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً بمواءمة الحد الأدنى لسن الترشيحات البرلمانية مع الحد الأدنى لسن التصويت كوسيلة لزيادة عدد النواب الشباب، وفي عام 2016م أيّد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي وثيقة "تجديد الديمقراطية، إعطاء صوت للشباب"، استناداً إلى مبادئ البرلمانيون الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي "لا قرارات عنا بدوننا"، والتي توضح للبرلمانات والبرلمانيين كيفية إعادة تنشيط الديمقراطية وإعطاء الشباب في العالم صوتاً في صنع القرار السياسي (الأمم المتحدة، 2017).

كما أن المطالبة بتبوء الشباب المسؤولية في الهيئات السياسية الرسمية وغير الرسمية لم يعد مطلباً أساسياً من أجل اثبات ديمقراطية النظام السياسي القائم فحسب، بل يتعدى ذلك في أن مشاركة الشباب السياسية هي تعبير حقيقي وفعلي عن مصالحهم (رحال، 2006).

ويخلص الباحث إلى أن الشباب هم الثروة الوطنية البشرية الهائلة القادرة على مواجهة التحديات في الحاضر والمستقبل، والقادرة أيضاً على التغيير، وتحديث المجتمع في ظل الظروف التي نعيشها، فكما عليهم واجبات، أيضاً لهم حقوق، فالشباب لهم حق الحياة الآمنة، والحصول على جميع الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية والتعليمية والعمل والانتاج، ولهم الحق في التمكين في الحياة السياسية

مثل إبداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار، وضمان حق الانتخاب والاختيار الحر، والمشاركة السياسية الفاعلة حتى لا تنحرف بوصلة الشباب نحو التطرف والارهاب.

2- التمكين الاجتماعي للشباب:

ونعني بالتمكين الاجتماعي للشباب برفع الكفاءة الذاتية للشباب، ليكون شباباً ذا رؤية عملية بعيدة المدى، ومبدع، ولديه تصميم والتزام ودرجة عالية من الكفاءة والقدرة على المشاركة واتخاذ القرارات، يشارك في مجتمعه بفاعلية، كما يعني ضمان بيئة اجتماعية متعاونة للشباب في المجتمع بما يحقق لهم فرصة لممارسة عملهم بيسر وسهولة وإثبات قدراتهم (عيسى، 2015).

ولابد لسياسات وبرامج تمكين الشباب اجتماعياً أن تستهدف الأمور التالية:

أ- تحقيق المشاركة المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية للشباب، وثقافة الإبداع الاجتماعي، وليس فقط نشر مبادئ ومفاهيم التطوع.

ب- إنشاء منظومة معلوماتية تساعد الشباب على التعرف على القنوات المختلفة، والفرص المتاحة أمامه، وكيفية الاستفادة منها.

ت- تطوير وتنمية المهارات الحياتية للشباب.

ث- إعطاء الفرصة للشباب وأن يتم التعامل معهم، بما لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات، وأنهم ليسوا عبئاً أو مصدر خطر.

ج- إعداد الأطر الشبابية، وبناء وعي وفكر جماهيري بأهمية حرية الرأي والتعبير (الصاوي، 2005).

وهنا يتبين للباحث أن برامج تمكين الشباب الاجتماعي يجب أن تكون متنوعة وبأساليب مختلفة، لتجذب الشباب على الرغم من اختلاف اتجاهاتهم ورغباتهم، كما يجب أن يشارك الشباب أنفسهم في إدارة وتنفيذ مختلف الأنشطة، ليشعروا أن لهم دوراً حقيقياً في المشاركة، وأن هناك اتجاه حقيقي لتمكينهم وتفعيل دورهم ومشاركتهم.

3- التمكين الاقتصادي للشباب:

ويقصد بالتمكين الاقتصادي بداية حصول الشباب على الإعداد والتدريب المهني المناسب، ليكونوا قادرين على دخول سوق العمل، وبالتالي حصولهم على التعويض المناسب عن الأعمال التي يقومون

بها في المجتمع، بما يتناسب مع الجهد المبذول لإنجازها، وهو ما يضمن لهم مستوى معيشة عالٍ، ويفتح أمامهم المجال للقيام بمشاريع علمية واقتصادية تعود عليهم بالنفع العلمي والمادي (قباني،2011).

ويعتقد الباحث أن التمكين الاقتصادي يأتي على رأس الأولويات لذا يتطلب ضرورة العمل على تضافر كافة الجهود لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الشباب خاصة في سوق العمل، كما أن التمكين الاقتصادي لا يعني التركيز على قيام الشباب بالمشروعات الصغيرة فقط، أو مشاريع التشغيل المؤقت، وأن من أهم هذه الحلول هو توفير التدريب اللازم لملائمة خبرات ومهارات الشباب باحتياجات سوق العمل، وصقل مهارتهم الخاصة للقيام بالمشروعات الصغيرة التي تعود بالمنفعة المادية عليهم، وتنمي وتطور مجتمعهم اقتصادية، مما يتطلب التعاون ما بين جميع القطاعات العامة والخاصة والأهلية.

4- التمكين التكنولوجي للشباب:

يعني التمكين التكنولوجي: حصول الشباب على المعارف والعلوم التكنولوجية والأدوات التقنية والتقنيات التعليمية كاستخدام برامج حاسوبية تخدم العملية التعليمية؛ بحيث تواكب الجديد والمتطور بما يخدمهم في تحقيق واجباتهم في عمليتي الدراسة والبحث العلمي (عيسى،2015).

وقد تنبهت الحكومة الفلسطينية السابعة عشر برئاسة رامي الحمد الله إلى ضرورة التركيز على نشر التكنولوجيا، للحصول على أفضل الفوائد العلمية من التطورات والوصول إلى مستوى تنموي جيد، لذلك وضعت استراتيجية وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العام 2017م، وتضمنت هذه الاستراتيجية توسيع نطاق خدماتها الإلكترونية عبر تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية، والتوسع في عدد المراكز التي تقدم الخدمات العامة للمواطن، وإطلاق مبادرات خلاقة لضمان وصول الخدمات للمواطنين في المناطق النائية والمهمشة (أجندة السياسات الوطنية، 2017- 2022).

وهنا يرى الباحث أن تمكين الشباب تكنولوجياً يوفر إمكانيات هائلة للتواصل مع الشباب، وزيادة معارفهم ومهاراتهم وزيادة خبرتهم، ودمجهم في التطورات المعرفية الهائلة، كما يقع على عاتق المؤسسات الوطنية دور هام في تطوير استخدامها للإنترنت، وكذلك تحويل المشاركة الافتراضية للشباب على مواقع الانترنت إلى مشاركة فعلية على أرض الواقع.

5- التمكين التعليمي للشباب:

والتمكين التعليمي هو مجموع الفعاليات العلمية وتشمل كل ما يقوم به الشباب من بحث علمي، ومشاركة في الأنشطة العلمية المختلفة من مؤتمرات ندوات وغيرها؛ مما يعود بالفائدة عليهم وعلى المجتمع عامة، وكما لا ينبغي النظر إليه بوصفه حقوق خاصة بفئة دون الأخرى بالمجتمع، بل التعامل معه بوصفه السبيل الأساسي إلى الرقي بشريحة الشباب، وتحقيق مطالبهم من أجل بناء مجتمع عادل، ومتقدم قابل للاستمرار، والتجديد العصري الإيجابي (أبو بكر، 2008).

ويرى الباحث أن تحقيق المساواة بين شرائح المجتمع المختلفة وفتح أبواب التعليم من أجل الرقي، والتخلص من الأمية والجهل الذي يعد أساس التبعية التي تدفع المجتمع إلى السقوط في بوتقة التخلف، وإما اتباع الأسلوب التشاركي والديمقراطي الحديث في التعليم من أجل تمكين الشباب، والدفع بهم في عجلة التنمية والنهوض بمجتمعاتهم، ليُعتبر ذلك شرطاً ضرورياً لتحقيق الأمن الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع.

وعلى الرغم من التقدم المحرَز في نسب الالتحاق والقيد في جميع مراحل التعليم، والأشواط المهمة المقطوعة على طريق سد الفجوة بين الذكور والإناث، لكن لا تزال البلدان العربية في معظمها خارج دائرة المنافسة من حيث جودة العملية التعليمية ونوعية مخرجاتها، فالدراسات والتقارير الأولية المتعاقبة ما زالت تؤكد ضعف إنتاجية نظم التعليم والتدريب، وهو ما يظهره خصوصاً تدني تحصيل الطلبة في مهارات العلوم والرياضيات والقرائية، فضلاً عن محدودية القدرات الإبداعية والمهارات المعرفية وما وراء المعرفية العالية التي يتطلبها مجتمع المعرفة، ومن شأن هذا الوضع أن يبعث على الانشغال، وبخاصة إذا ما نظر إليه من منظور متطلبات ولوج مجتمع المعرفة وتحقيق اقتصادات المعرفة، فهو يقيم الدليل على ضعف جاهزية بلدان المنطقة لتحقيق أمنها المعرفي، وللمساهمة بفعالية في بناء المعرفة العالمية بأشكالها المختلفة (تقرير التنمية الانسانية العربية، 2016).

وبناءً على ذلك ولكي يتمكن الشباب من القيام بدورهم، فقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2015م، أن هذا يحتاج إلى مراعاة أن الشباب بحاجة إلى ما يلي:

أ- خيارات مقنعة في زمن سريع التغير، خيارات في مجال التعليم الذي يوفر إمكانيات للعمل تنسجم وحاجات المجتمع، تجعل من الشباب قطاع مشاركة في عملية التنمية والبناء، خيارات تراعي الحاجة للأنثى والذكر دون تحيز.

ب- برامج تنموية مناسبة تستهدف استئصال التخلف والأمية والفقر بمعناه الشمولي، ضمن استراتيجية وطنية شمولية.

ت- مؤسسات تعبيرية ذات دلالة شبابية دينامية، لا تعاني الخوف والتقوقع أو تعمل المصلحة جهة معينة، أو تحظى برعاية الأجنبي.

ث- ثقافة مدنية توفر لهم الحصانة، وتمكنهم من تحدي الثقافات الدخيلة "ثقافة العولمة" والاستقواء على الفقر المعولم.

ج- مكانة يشاركون من خلالها في صناعة القرار والمشاركة فيه، ولا سيما في المؤسسات التعليمية المختلفة.

ح- الشباب بحاجة إلى هوية وطنية مستقرة تعزز قيم المواطنة الصالحة والديمقراطية، لأنه «لا ثقافة بدون هوية حضارية؛ بدون نتاج فكري نقدي».

خ- التعليم خيار أساسي تقاس من خلالها مستويات التنمية البشرية المستدامة، وبناء القدرات، وتوظيف هذه القدرات التي تم بناؤها.

د- توسيع المهارات يعزز من فرص العمل، وهذا يؤدي إلى زيادة الشعور بالكرامة والتقدير والابتكار والإبداع، وبالتالي يعزز فرص المشاركة وإعلاء الصوت (تقرير التنمية البشرية، 2015).

ويرى الباحث أن مفتاح التمكين للشباب يبدأ بتمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية، والتي ستنعكس بشكل مباشر على تمكينهم اجتماعياً واقتصادياً وتعليمياً وتكنولوجياً.

4.3.1.2 اتجاهات حول تمكين الشباب:

وبالاستناد إلى الورقة البحثية المقدمة من علي الصاوي إلى ورشة العمل الإقليمية الثالثة حول الشباب والمنعقدة في العاصمة المغربية الرباط في العام 2005م برعاية UNDP – UNDESA والتي كانت بعنوان "الشباب والحكم الجيد والحريات"، فقد أشار إلى أنه ثمة مدارس ثلاث حول موضوع تمكين الشباب، هي المدرسة المثالية، والمدرسة النفعية، والمدرسة النخبوية.

1. **المدرسة المثالية:** تنطلق هذه المدرسة من أن مشاكل الشباب هي مشاكل المجتمع، وبالتالي فإن تمكين الشباب يأتي في إطار تمكين المجتمع. وفي نظر هذه المدرسة فإن انخفاض مستوى المشاركة بين الشباب هو مجرد الأعراض (symptoms)، أما المرض فهو تأخر مستوى تطور المؤسسات السياسية وهشاشة مؤسسات صنع وإنفاذ "سيادة القانون".

وحسب هذه النظرة، فإن قدرة الشباب (potential) لم تكتشف جيدا، وأن الشباب قادر على الانطلاق وريادة النهضة إذا ما تغيرت البيئة الحاكمة.

وهذه المدرسة ترى أنه من غير الضروري" حصحصة "الديمقراطية، بالحديث عن الأنشطة التي تسمى" التمييز الإيجابي "للمرأة مثلا، أو للأقليات الدينية أو للطبقة العاملة بل إن الأهم هو إصلاح مؤسسات الحكم، لتكون جيدة، من خلال احترام سيادة القانون ومبادئ الشفافية.

2. **المدرسة النفعية:** وترى هذه المدرسة أن مشاكل الشباب تختلف عن مشاكل المجتمع، وأنها لا ترتبط مباشرة بمستوى الحكم الجيد. ويترتب على تلك النظرة إعطاء الأولوية للخدمات الموجهة للشباب، مثل الأنشطة الترفيهية والرياضية أو بناء مساكن الشباب، والقول بأن الشباب يريد الانضمام إلى سوق العمل وليس الانضمام إلى الأحزاب، ويتم القبول بهامش" ضيق "من الحريات والمشاركة باعتبار أن هذا الهامش سوف يتسع بعد انخفاض حدة المشكلة الاقتصادية وعند توافر الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات الشباب من الخدمات، ويتم الترويج لثقافة تبرر النقص في الحريات بالتقدم في الخدمات.
3. **المدرسة النخبوية:** ترى أنه يوجد ما يكفي من الديمقراطية، و"التغيير قبل التمكين"، لأن الشباب يحتاج أولا لتغيير ثقافته حتي يستوعب زيادة مساحة الديمقراطية والحريات ويستأهل التمكين لكي تتاح له فرصة الوصول إلى مواقع القيادة. وقد يتطرف رأى هذه المدرسة بالترويج لفكرة أن "الشباب لا يستحق أكثر من هذا"، وأن الشعوب العربية أمية تعليمياً وسياسياً، وتخضع لتقاليد قبلية وعصبية، ولا تصلح للديمقراطية (الصاوي، 2005).

ومن خلال عرض المدارس الثلاث يتضح للباحث أن المدارس التوجهات تسعى إلى تمكين الشباب وفق رؤية كل مدرسة، فالمدرسة المثالية تعتبر الشباب جزء من كل ففي إطار تمكين المجتمع يتم تمكين الشباب، أما المدرسة النفعية تعتبر أن مشاكل الشباب تختلف عن مشاكل المجتمع، وترتبط بمستوى الحكم الذي يوفر الخدمات المقدمة للشباب من فرصة عمل ومسكن وترفيه وعند المفاضلة

فإن الشباب سيفضلون الخدمات على المشاركة السياسية، أما المدرسة النخبوية فتعتبر أن الشباب لا يستحقون أكثر مما يقدم لهم لأن الثقافة العربية غير ناضجة لتقبل ثقافة الديمقراطية.

ووجهة نظر الباحث هنا أنه مع تأكيد وجهة نظر المدرسة المثالية في ان الشباب جزء من المجتمع، إلا أن للشباب خصوصية لابد أخذها بعين الاعتبار وفق المدرسة النفعية.

5.3.1.2 أسس مقترحة للتعامل مع مفهوم تمكين الشباب:

واستناداً إلى تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2016، ووثيقة منظمة العفو الدولية (الاستراتيجية الدولية للشباب، 2017 – 2020)، وورقة (الصاوي، 2005)، و(رحال، 2006) فيمكن للباحث اقتراح أسس للتعامل مع تمكين الشباب، من أهمها:

1- البعد عن التعميمات بدون معرفة الحقائق، واستخدام التفكير العلمي، ولهذا السبب هناك حاجة إلى استثمار هام في أنشطة جميع البيانات وإجراء البحوث حول الشباب بما يتيح اتخاذ القرار الأنسب بشأن تمكينهم.
2- أن يتاح لأصحاب المصلحة _الشباب_ الحديث عن أنفسهم، ولا يتحدث غيرهم عنهم، تحقيقا لفكرة العدالة القانونية.
3- إدراك الفارق بين التمكين من ناحية والمشاركة من ناحية أخرى، أي أن التمكين "حق للشباب وواجب على الدولة"، أي قبول التنوع بين شباب يميلون إلى المشاركة أكثر من غيرهم، أو قد لا يقبل الشباب على شغل مواقع معينة، ولكن المهم أن يكون لهم الخيار
4- التدرجية والشمول في سياسات التمكين، ويقصد بالتدرجية أي أنه يجب تطوير القدرات الشبابية أولاً، والشمول في سياسات التمكين فينصرف إلى المؤسسات الحكومية والأهلية، العامة والخاصة، وإن كانت مسئولية الدولة، وبحكم امتلاكها لأدوات الفعل، تقع عليها عبء الريادة، والقيام بالقدوة.

نجد مما سبق، أن أهم أسس التعامل مع تمكين الشباب الواجب اتباعها من قبل الدولة، حث الشباب على معرفة الحقائق، واستخدام التفكير العقلي في اتخاذ القرار المناسب، ومن واجب الدولة أيضاً، تمكين الأفراد جميعهم بالنظر إلى اختلاف مستوياتهم، إضافة إلى إشراك جميع المؤسسات المجتمعية في تمكين الشباب للمشاركة في تنمية المجتمع وتطوره على المستويات كافة.

وخلاصة القول أن الشباب هم الأكثر ديناميكية وطاقة وقدرة على إحداث التغيير في مختلف مناحي الحياة نحو الأفضل بل هم مصدر التغيير السياسي والاجتماعي وعلى عاتقهم تقع مسؤولية قيادة مجتمعهم إلى الرقي والازدهار والبناء ورسم ملامح المستقبل، لذا يتطلع الشباب إلى خوض حياة حافلة ومثمرة وإلى مجتمع يحتضن كل شرائحه وفئاته ويشعره بقيمته ويوفر له فرص تعليم جيد، وعمل كريم ومواطنة متساوية كما يمنحه حقه في المشاركة السياسية. وإن تحقيق هذه التطلعات يكون مع الأخذ في الحسبان والتأكيد على أن الشباب يتسمون بالنشاط والقدرة علي تحقيق الأهداف التنموية بطريقة مثمرة وخلاقة، مما يضع على عاتق الدولة ومؤسساتها ومنظماتها تحدي تجاه هذه الشريحة فإما أن تعمل على تطوير مهارات الشباب والارتقاء بمعارفهم وخبراتهم وتوفير متطلباتهم واحتياجاتهم ومن ثم الوصول إلى تمكينهم سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وتكنولوجياً وتعليمياً فتشبع حاجاتهم وتحل مشكلاتهم وتستثمر تطلعاتهم في المشاركة في تحقيق التنمية أو هدر طاقاتهم بما يؤدي إلى تخلف المجتمع وتأخره، لذا كان من الضروري توفر كل الاجراءات والممارسات اللازمة والخدمات الأساسية لضمان مشاركتهم الايجابية في مختلف الأنشطة السياسية والتي تدعم الاتجاهات والقيم المجتمعية الايجابية. ومن هنا فإن الارتقاء بالشباب هو في حقيقة الأمر ارتقاء بالمجتمع ككل.

2.2 المبحث الثاني: المشاركة السياسية:

1.2.2 مقدمة:

تعد المشاركة السياسية من صور الديمقراطية التي تتبناها الدول المتحضرة، وإحدى أوجهها السائدة، والتي تعني أن يشارك كافة أفراد المجتمع أو غالبيتهم في صياغة النهج السياسي الذي يرون فيه الأجدر بقيادة مؤسساتهم لتحقيق أهدافهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، واختيار أسلوب الحياة السياسية لمجتمعهم، من خلال مشاركتهم في صنع القرار السياسي وأيضاً من خلال الإدلاء بآرائهم وتصوراتهم لرسم وتنفيذ السياسات العامة التي يرغب بها هذا النظام السياسي، وذلك من منطلق أن المشاركة السياسية هي حق من حقوق الانسان التي تسير بالمجتمع قدما نحو حياة سياسية ناجحة وناجعة يحظى الشباب فيها باهتمام ملحوظ باعتبارهم قادة المستقبل، تقود إلى تحقيق العدالة والمساواة والشعور بالأمان و بالمواطنة، بعيدة عن المصالح الشخصية، والمنافع الفردية.

2.2.2 أولاً: ماهية المشاركة السياسية:

ينظر للمشاركة السياسية، على أن لها دورًا مهمًا، في تطوير آليات وقواعد الحكم الرشيد، فقد باتت كمصطلح قيد التداول السياسي في الوقت الراهن، وفي إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة للمجتمعات، خاصة مجتمعات العالم الثالث التي توصف أنظمتها بالشمولية أو بسيادة الأنظمة الملكية على مفاهيم المواطنة في تحديد النخب السياسية، كما يمكن وصف تقدم المشاركة السياسية في الديموقراطيات الحديثة بأنها بطيئة نتيجة عوامل عديدة أهمها الفقر والأمية، وأن هذه المشاركة تبقى حكراً على الدول الديموقراطية المستقرة (ميعاري، 2003).

وفي الحالة الفلسطينية يعتبر الشباب هم الشريحة الفاعلة سواء في النضال الديمقراطي أو في مقاومة الاحتلال على حد سواء، ولذا يجب عدم الاكتفاء بدورهم النضالي فقط بل يجب دمجهم في الحياة السياسية لأن ذلك سيؤدي إلى تعزيز وجود قيادات شابة قادرة على رسم السياسة العامة للدولة لقيادتها نحو تنمية حقيقية تعبر عن طموحات وتطلعات المجتمع، والنهوض به ليتمتع بحياة سياسية هادئة ينعم أفرادها بالحرية والعدالة والمساواة، دون التعرض للعنف والقمع والاضطهاد، لا سيما أن المشاركة تحمل دلالات إيجابية بعيدة كل البعد عن السلبية (شعبان، 2012).

وهنا يتفق الباحث مع تاج الدين من حيث أن المشاركة السياسية في أي مجتمع تعتبر المحصلة النهائية لمجموعة العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والأخلاقية.

وستناول في هذا القسم، مفهوم المشاركة السياسية وخصائصها، ودوافعها، ومستوياتها، ونسبيتها ومراحلها، وأنماطها، ومتطلباتها، والمتغيرات المؤثرة عليها.

1.2.2.2 مفهوم المشاركة السياسية:

ونتيجة لاختلاف الأيدولوجيات ووجهات النظر فقد برزت العديد من التعريفات، والتفسيرات التي تتعلق بمفهوم المشاركة السياسية، وذلك حسب المنطلق الذي يتم بناء التعريف عليه، أو حسب الزاوية التي ينظر من خلالها للمشاركة السياسية ومن تلك التعريفات:

هي العملية يقوم من خلالها الفرد أو الجماعة بالإسهام الحر والواعي المنظم في صياغة نمط الحياة السياسية للمجتمع. وتتم عملية المشاركة السياسية في مجتمع سياسي، قد يكون بدائياً (قبيلة أو عشيرة، أو عصريًا) (الدول والمنظمات الدولية، ربيع، 2009).

وتعرف بأنها العملية التي يؤدي من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة (السيد، ومحمود، 2001).

كما تعرفها دائرة العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية بأنها: تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر (عبد الوهاب، 2000).

وتعرف المشاركة السياسية أيضاً على أنها إعطاء الموطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصير قولتهم على النحو الذي يريدونه، بحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يرغبون فيه للحياة في ظله (جمعة، 1984).

ويشير (2002,Jean Dreze) إلى أن المشاركة السياسية يمكن أيضا النظر لها كقيمة جوهرية لجودة الحياة، فأن الفرد يكون قادرا على القيام بشيء ما من خلال النشاط السياسي، لنفسه أو للأخرين، وهي واحده من الحريات البسيطة التي بسببها يمتلك الناس قيمة (2002 Dreze& Sen).

بينما يصف مانسبريدج المشاركة السياسية بأنها ضرورية لتطوير الشخصية، وجعل الإنسان متكاملاً، واسع الأفاق، مدرك لمصالحه الشخصية (Mansbridge, 1983).

ويتصورها الباحث أنها مجموعة الاجراءات والأنشطة الحرة والواعية والمنظمة، المباشرة وغير المباشرة التي يقوم بها الشباب وتؤدي إلى صياغة طبيعة الحياة السياسية التي تحقق رغباته وطموحاته ويرغب في الحياة بظلها.

من هنا يؤكد الباحث أن المشاركة السياسية هي حق من حقوق الفرد في المجتمع وفقاً لمفهوم المواطنة، كما أنها ليست موسمية وهي أيضاً ليست طارئة، ولكنها عملية متكاملة تهدف إلى تعزيز

قيم الديمقراطية والمواطنة بين أبناء المجتمع على قاعدة العدالة المساواة، لذا فإن الباحث يؤكد ما أشار إليه (غلوم، وآخرون، 1997) أن المشاركة السياسية ليست مجرد تصويت في فترة انتخابات معينة، بل توجهاً عاماً واهتمامًا واضحًا وتدخلاً فاعلاً من قبل المواطنين بقضية الديمقراطية التشاركية ونتائجها باعتبار أن المشاركة السياسية هي حق من حقوق الناس.

لذا نجد أن بعضاً من مراكز حقوق الانسان قد حددت ماهية هذا الحق في المشاركة السياسية، هو الحق الذي تلتزم السلطة الحاكمة بموجبه بتوفير الحقوق التالية لكل مواطن وهي حق الترشح في الانتخابات، وحق التصويت في انتخابات حرة نزيهة ودورية وفق مبدأ سرية التصويت، وأيضاً حق تقلد الوظائف العامة وفق مبدأ تكافؤ الفرص، وحق المشاركة في الاجتماعات الخاصة والعامة، وحق تشكيل الأحزاب والانضمام إليها، وحرية المعارضة السياسية والحوار والجدل السياسي، وحق تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان،2015).

2.2.2.2 خصائص المشاركة السياسية:

وبحسب الباحث عطا علي، فإن المشاركة السياسية تتسم بالخصائص التالية :

1- الفعل، وهي الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف أو مجموعة أهداف معينة.
2- التطوع، بأن تقدم جهود المواطنين طواعية، وباختيارهم تحت شعورهم القوى بالمسئولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف العامة لمجتمعهم، وليس تحت تأثير أي ضغط أو إجبار مادي أو معنوي.
3- الاختيار، بإعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي والقادة السياسيين، والإحجام عن هذه المساندة، وذلك التعضيد في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم الحقيقية وأهدافهم المشروعة.
4- غير محددة بمكان محدد ولا تتقيد بحدود جغرافية معينة فقد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي.

5- المشاركة حق وواجب في آن واحد فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام عليه في نفس الوقت، فمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه وأن ينتخب من يمثله في البرلمان وأن يرشح نفسه إذا ارتأى في نفسه القدرة على قيادة الجماهير والتعبير عن طموحاتها في المجالس النيابية (علي، 2009).

ومن هنا يرى الباحث أن المشاركة السياسية هي الوضع السوي للديمقراطية فلا ديمقراطية دون مشاركة كافة شرائح المجتمع، وكما أن المشاركة السياسية مطلب فإنها في نفس الوقت واجب على كل مواطن، فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع، ويرى الباحث أيضاً أن المشاركة السياسية ليست سلوكًا تطوعيًا فحسب أو عملية طبيعية يولد بها الإنسان أو يرثها، بل هي عملية مكتسبة من الدستور ويتعلمها الشخص ويتدرب عليها أثناء حياته، وهنا يبرز دور مؤسسات المجتمع في تطويرها وتنميتها وتوجيهها.

3.2.2.2 دوافع المشاركة السياسية:

إن لكل نشاط يقوم به الإنسان محرك وسبب يدفعه إلى القيام بفعله، فمن الطبيعي أن يقوم الإنسان بأفعاله وأعماله من دافع اشباع حاجاته المختلفة، أو من دافع اقتناعه أن ما يقوم به سيحقق مصالحه المختلفة.

ومن هنا فإن المشاركة السياسية والتي تتطلب من الإنسان قدراً من التبصر ومعرفة بالأمور وسياقات الأحداث التي تجري من حوله، فمن المنطقي أن تقف دوافع تؤدي بالإنسان إلى المشاركة في ذلك النشاط السياسي، ومن حقه رؤية مشاركته أنها تصب في مصلحة مجتمعه، بالتالي يلجأ ويسعى للمشاركة من أجل التغيير بما يحقق المصلحة العامة.

لذلك يرى الباحث أن مشاركة الأفراد السياسية نابعة من داخلهم، فيعبرون عن شخصيتهم وثقافتها وتجربتها، وعن طموحاتهم، وعن آمالهم وتطلعاتهم للأفضل لهم ولمجتمعهم، وكما يعبرون من خلالها عن مستوى رضاهم من أداء الطبقة الحاكمة ويرون أن مشاركتهم السياسية هي السبيل الوحيد لذلك التعبير.

وبما أنه ليست كل دوافع المشاركة السياسية تنطلق من مشكاة واحدة، فيمكن للباحث أن يجمل مجموعة من آراء المتخصصين حول الأسباب التي تشكل دوافع الفرد للمشاركة السياسية:

1-إشباع حاجات ورغبات نفسية:

يرى (البورت) أن المشاركة هي حاجة نفسية لدى الإنسان يمارسها من أجل أن يحقق ذاته، وكما يؤكد (ستون) أن تحقيق الذات الذي يسعى إليه الفرد يتطلب علاقة هادفة مع الآخرين، وهي فكرة عبر عنها الكثير من علماء النفس وخاصة (آدلر) والذي قرر أن تطور الاهتمام الاجتماعي والمشاركة تعتبر من ضرورات الصحة النفسية (حسن، 2008).

2- الافصاح عن الوعي السياسي:

إن حالة النقد لسياسات وقرارات الطبقة الحاكمة والتصريح ببدائل أفضل أمر يعتبره المشارك في العملية السياسية إفصاحاً عن حالة الوعي التي يتمتع بها وان قيامه بذلك يعد واجباً وطنيا يجب عليه فعله، وعدم التهرب منه، وأن مدى وعيه بأهمية هذه المشاركة، ودوره في التغيير، ومعرفته للواقع السياسي ينفعه للمشاركة، من أجل مصلحة المجتمع والأفراد (دويكات، 2016).

3-تحقيق مكسب وظيفي:

لاشك أن البعض يتطلع للمغانم والمكاسب والامتيازات المادية والمعنوية التي يحققها من وراء المشاركة السياسية، ومن تجربتنا فإن الشباب الفلسطيني أصبح يجد في السلطة ومؤسساتها الأمنية والمدنية مواقع للعمل المريح أو المربح، ويجدون فيها ما يتناسب مع طموحاتهم فينخرطون في العمل السياسي بحماسة حتى يتمكنوا من تحقيق طموحاتهم. إما بالوصول إلى البرلمان أو قيادة حزب من الأحزاب وحتى الوصول إلى مراكز القيادة السياسية (عودة، 2014).

4-الخوف من النظام السياسي:

تعتبر بعض الفئات والشرائح المجتمعية أن انخراطهم في أعمال المشاركة السياسية، هو نوع من أنواع طاعة الدولة والحاكم والنظام، فبمشاركتهم يتجنبون سخط هذه الأنظمة، وخوفا من المسؤولين، فيسعون جاهدين السير مع التيار السياسي دون تردد ويعتقدون أن عدم مشاركتهم بتلك الأنشطة، موقف معاد

للسلطة، ومضاد لها، ويظنون أن ذلك سيعاقبون عليه، بالتالي يسرعون للمشاركة خوفا من العواقب (دويكات، 2016).

5-التضامن العائلي أو القبلي:

فالمشارك هذا لا تكون له أية ميول أو جهات سياسية ولا يرغب في شغل أي منصب سياسي و لا ينتمي لأي حزب أو تنظيم سياسي، ولكنه يشارك في الانتخابات من باب الدعم لأحد أبناء العائلة أو الأصدقاء ليضمن نجاحه، وهذا النوع من المشاركة يعد آنيا و ظرفياً(عودة، 2014).

6-أداة للتعبير عن المطالب:

وهنا يسعى الأفراد من خلال مشاركتهم في النشاطات السياسية من أجل التعبير عن مطالبهم التي يسعون لتحقيقها، وعندما يقوم الشخص بالتصويت في الانتخابات لصالح مرشح ما، فهو يقوم باختيار المرشح الذي يدعم احتياجات هذا الشخص، ويسعى لتحقيق المطالب التي تعتبر من وجهة نظره مهمة وذات أولوية، وكذلك الانتماء لحزب ما دون غيره، يعبر عما يحتاجه الفرد ويسعى إليه، من خلال أيديولوجية هذا الحزب واستراتيجيته (دويكات، 2016).

4.2.2.2 مستويات المشاركة السياسية:

لما كانت المشاركة السياسية تعني بصفة عامة تلك الاجراءات والأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة، فإن هذه المستويات لمشاركة المواطنين في الحياة العامة تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى في الدولة نفسها.. ويتوقف ذلك على مدى توافر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام.

ويحدد (عليوة، ومحمود، 2008) مستويات أربع للمشاركة السياسية هي:

1- المستوى الأعلى: ممارسو النشاط السياسي

ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاثة من الشروط التالية: عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الانتخابية،

وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة، وأيضاً الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

2- المستوى الثاني :المهتمون بالنشاط السياسي:

ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

3- المستوى الثالث :الهامشيون في العمل السياسي:

ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

4- المستوى الرابع :المتطرفون سياسيًا:

وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلى أساليب العنف. والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسي بصفة خاصة إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف المتقاعسين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف.

وفي ذات السياق يرى علماء الاجتماع والسياسة، أن هناك درجات متعددة للمشاركة الاجتماعية والسياسية وهي كالتالي من الأعلى للأدنى (الخواجة وشومان، 2008) تقلد منصب سياسي أو إداري، السعي نحو منصب سياسي أو إداري، العضوية الناشطة او غير الناشطة في التنظيم السياسي أو تنظيم شبه سياسي، المشاركة في الاجتماعات العامة، المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية، الاهتمام العام بالسياسة، والتصويت.

وبالتالي فإن تقلد منصب سياسي أو إداري، يقع على رأس الهرم، بمعنى أنه يمثل أقصى درجات المشاركة. ثم يأخذ مستوى المشاركة في الهبوط والتناقص، إلى أن يصل إلى أسفل القاعدة، وهو التصويت، لكونه أدنى مستوى من صور المشاركة السياسية والاجتماعية ووجوهها (الجوهري،. 2006)

في ضوء ذلك، تصبح المشاركة هي حجر الزاوية في الحياة السياسية؛ فالتنمية الاجتماعية وتطور المجتمعات مرهون بتوسيع نطاق المشاركة مثل حق المشاركة في صياغة السياسات العامة وحقوق التصويت وحقوق المرشحين، وأيضاً توسيع نطاق المساهمة في تحقيق الأهداف السياسية، وجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان. وتعد المشاركة هي الوسيلة الأساسية إلى تحقيق الإجماع أو نمو المعارضة؛ كما تسهم في تعميق الشعور بالمسؤولية لدى الحاكم والمحكوم؛ إضافة إلى إنها مثل أسلوبا دفاعيا ضد الظلم والطغيان. ومعنى ذلك كله، أن المشاركة ذات أهمية بالغة للحكام والمحكومين، وتنظيمات المجتمع، وكافة شرائح المجتمع بما فيها الشباب، وتساهم أيضاً في تطوير وسائل الاتصال والتواصل بين الجماعات المختلفة؛ ما يؤدي إلى تخفيف حدة الصراعات في المجتمع (الحلبي، 2001).

5.2.2.2 نسبية المشاركة السياسية:

تختلف نسبة المشاركة السياسية للأفراد من مجتمع لأخر، كما تعتبر المشاركة السياسية في المجتمعات العربية واجباً مدنياً على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي وسلامته، فضلاً عن أن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية (الزين، 2014).

ويرى الباحث أن نسبة المشاركة السياسية تختلف باختلاف المجتمعات فبعضها يعتبر المشاركة السياسية واجباً وطنياً لا بد منه، يعمل على تنمية المجتمع وينهض به سياسياً، وبعضها الأخر يعتبر المشاركة السياسية تعبيراً للفرد عن رأيه، أو استنكاره لسياسة معينة، و بعضها الآخر يعتبر أن المطالبة بالحقوق تعد نوعا من أنواع الثورة والمعارضة لنظام الحكم، مما يجعل الدولة تقوم بقمع لتلك النشاطات، ودحض معظم أشكال المشاركة في الحياة السياسية.

وكما يرى الباحث أيضاً أن مستوى وعي الفرد بأهمية المشاركة السياسية يحدد مدى مشاركته، فبعض الأشخاص يرى أن بإمكانه المساهمة في تشكيل السياسات العامة، والسعي للتغير والإصلاح، وكما أن بإمكانه المشاركة من أجل تغيير سياسات النظام الحكم. أما بعضهم الأخر فيرى أن الواقع هو الذي يفرض عليه القبول بتلك السياسيات والتعايش معها وقبولها، وبين هذا وذاك تختلف نسبة المشاركة.

6.2.2.2 مراحل المشاركة :هناك أربع مراحل للمشاركة:

وللمشاركة السياسية مراحلاً أربع قد حددها (تاج الدين،) في التالي:

1- **الاهتمام السياسي:** ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية.
2- **المعرفة السياسية:** والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو القومي مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس الشعب والبرلمان بالدائرة والشخصيات القومية كالوزراء.
3- **المطالبة السياسية:** وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.
4- **التصويت السياسي:** ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت.

7.2.2.2 أنماط المشاركة السياسية:

وقد بين (الشيمي، 2009) أن هناك نمطين للمشاركة السياسية تضمهما مجموعتين، وهما:

1- المجموعة الأولى:

وهي عبارة عن أنشطة تقليدية أو عادية أبرز ملامحها التصويت في الانتخابات والاشتراك في الندوات والمؤتمرات والانضمام للأحزاب السياسية والدخول ضمن جماعات المصالح والتقدم في الترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية .ويأتي التصويت على رأس هذه الأنشطة فهو موجود في كافة الأنظمة سواء كانت ديموقراطية أو غير ديموقراطية ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن التصويت في النظم الديموقراطية يعتبر وسيلة المفاضلة بين المرشحين لاختيار أفضلهم (من وجهة نظر الناخب).

2- المجموعة الثانية:

ويقصد بها الأنشطة غير التقليدية والتي كثيرًا ما يلجأ إليها المواطنون للتعبير عن مطالبهم أو للاحتجاج على سياسة الحكومة عندما تسد أمامهم الطرق وتتفرق بهم السبل ويرون أن دور الدولة

بالنسبة لهم سلبي غير ذي جدوى ومن أمثلة هذه الأنشطة المظاهرات وتخريب الممتلكات والتطرف والاغتيال والحروب الأهلية والانقلابات. والأنشطة غير التقليدية تظهر أكثر في الدول المتخلفة التي تعاني عادة من غياب قنوات ا لتعبير الشرعي مثل عدم وجود أحزاب سياسية أو ضعف دور النقابات العمالية و استمرارية ملاحقة الدول للسياسيين المعارضين. .الخ.

ويرى الباحث أن المجموعة الأولى ترتبط بمستويات متقدمة من الوعي حققها أفراد المجتمع وفي المقابل مستوى قبول الأنظمة الحاكمة بالديمقراطية التشاركية، لذلك نرى مظاهرها في الدول الديمقراطية وتقل تدريجياً في الديمقراطيات الحديثة وتكاد تنعدم في الأنظمة الشمولية والملكية، وأما المجموعة الثانية نراها في الأنظمة غير الديمقراطية حين تثور الشعوب أو يتم تشكيل بعض الأحزاب التي تؤمن بأن التغيير لا يمكن ان تتحصل عليه الشعوب إلا بالقوة، وحتى في الدول الديمقراطية ممكن ان يتكرر المشهد نتيجة تجاهل الدولة لمطالب بعض الفئات كما رأينا حركة السترات الصفراء في كانون أول/ ديسمبر 2018 (سالم، 2018).

وبالتالي فإن تباين في أنماط المشاركة السياسية يعود إلى الدوافع التي تدفع المواطن لهذه المشاركة مختلفة، وأن فكرة المشاركة السياسية ليست ثابتة بنفس المستوى والأشكال في كل المجتمعات نتيجة المساحة التي تمنحها الدولة للحرية والديمقراطية، فضلاً عن طبيعة الثقافة السائدة في كل مجتمع.

8.2.2.2 متطلبات المشاركة السياسية:

تتطلب المشاركة ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعد على تحقيق أهدافها بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة ويرى عليوة، ومحمود أن ثمة متطلبات لابد من تحقيقها من أجل إفساح المجال لمشاركة سياسية فاعلة:

1. ضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير مثل كالغذاء والكساء والمسكن الملائم والصحة والتعليم وفرص العمل وحرية التعبير.
2. ارتفاع مستوى وعي الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع.
3. الشعور بالانتماء للوطن، وإحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجبًا تفرضه العضوية في هذا الوطن.

4. الإيمان بجدوى المشاركة، فإحساس المواطن بأهميتها وفاعليتها وسرعة استجابة المسئولين، يعمق من شعوره بجدوى مشاركته ومردودها المباشر على حياته وحياة الآخرين داخل المجتمع.
5. وضوح السياسات العامة المعلنة وذلك يتأتى من خلال الإعلام الجيد عن الخطط والأهداف ومدى مواءمتها لاحتياجات المواطنين.
6. إيمان القيادة السياسية واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وإتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة.
7. وجود التشريعات التي تضمن وتحمي المشاركة.
8. وجود برامج تدريبية لمن هم في مواقع المسئولية لتدريبهم على مهارات الاستماع والانصات واحترام فكر الجماهير.
9. وجود القدوة الصالحة في كل موقع من مواقع العمل مما يستلزم التدقيق في اختيار القيادات التي تؤمن بإمكانات الشباب ودوره في عملية التنمية.
10. اللامركزية في الإدارة مما يفسح المجال أمام الجماهير لكي تشارك في إدارة شئون حياتها، ويفتح الباب لكل الجهود والمساهمات التي تقدمها الجماهير.
11. تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية مثل: الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية والأحزاب ووسائل الاتصال وغيرها ..وتشجيعها على غرس قيم المشاركة لدى الجماهير (عليوة، ومحمود، 2008).

ويرى الباحث أن المتطلبات آنفة الذكر إن تم تحقيقها في أي مجتمع سيحظى بتشكيل رافعة حقيقية لمشاركة سياسية فاعلة عموماً وللشباب خصوصاً يضمن له مساحة كافية من المشاركة في صياغة حياة سياسية تقود المجتمع نحو التنمية الحقيقية المنشودة.

9.2.2.2 المتغيرات المؤثرة على المشاركة السياسية للشباب:

هناك العديد من العوامل والمتغيرات التي تؤثر في سير عملية المشاركة السياسية للشباب، منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو ثقافي، عدا عن سلوكيات الشباب السياسية وتنشئتهم ووعيهم السياسي. ومن ذلك ما يلي:

1- سلوك الشباب السياسي:

ولأن المشاركة السياسية سلوكا فردياً تصب في النهاية في الحياة العامة للمجتمع. إلا أنها مرتبطة بقناعة الشاب وإيمانه بها، إذ تنعكس المشاركة السياسية من خلال سلوكيات معينة تمارس في المجتمع، كالاشتراك في الجمعيات، والانضمام للأحزاب و غيرها من مظاهر المشاركة السياسية. (ربيع، ومقلد، 1994).

ولا يتطلب من الشباب أن يكون منظماً سياسياً، أو منضماً لحزب معين، أو مطلع علي جميع القضايا والأمور السياسية التي تخص بلاده ومجتمعه، حتى يصبح ذا تغير في العملية السياسية، أو حتى يستطيع المشاركة في صنع القرار السياسي، فسلوك الشباب هو دائماً المؤثر بغض النظر عن درجة تأثيره، إلا أنه مؤثر في سير العملية السياسية وشكلها.

ويرى الباحث أن مشاركة الشباب السياسية من خلال الأنشطة والفعاليات والسلوكيات المختلفة ترتبط بمدى وعيهم وبناءً عليه يتخذون أنماطاً سلوكية معينة تجاه عملية المشاركة، وبالتالي فهم يؤثرون على العملية السياسية، سواء أكان ذلك بالإيجاب أم بالسلب.

وبالتالي فإن المشاركة الإيجابية للشباب أوسع من ذهابهم إلى صناديق الانتخاب، لاختيار ممثليهم في البرلمان، لفرز نخبة سياسية تعبر من الشعب وتتحدث باسمه، وتسهم في إدارة شؤونه في المجالات والمستويات كافة لذا نرى امتناع بعض الشباب، عن ممارسة حقهم الانتخابي قد يكون رسالة مقصودة تحمل معنى الاحتجاج على سياسة ما، أو تعبيرا عن عدم الاقتناع بجدوى الذهاب إلى صناديق الانتخاب كوسيلة لتغيير السياسات القائمة أو حتى عن عدم اكتراث بالقضية التي تدور حولها الانتخابات حيث يستفتى رأي الشعب بصددها (نافعة، 2006).

وهنا يرى الباحث ضرورة البحث في كل سلوكيات الشباب تجاه المشاركة في الحياة السياسية لتوفير بيئة افضل لتلك المشاركة، وتحقيقاً للأهداف المرجوة من تلك المشاركة.

2- التنشئة السياسية للشباب:

بربط موضوع المشاركة السياسية بشكل مباشر بعملية التنشئة السياسية في المجتمعات ويستخدم مصطلح التنشئة للإشارة إلى تلك العملية السياسية والتربوية و الاجتماعية المتجددة والتي يكتسب من

خلالها الأفراد مجموعة المعارف السياسية والتوجهات السياسية والسلوك السياسي بشكل عام، وتبرز المعارف السياسية مجموعة ما يكتسبه المواطن من معرفة بالنظام السياسي ومؤسساته وممارسته وسلطاته وكافة القضايا التي تتعلق بشؤون العامة بشكل عام، ولقد اهتم الفكر السياسي منذ أقدم العصور بعملية المشاركة السياسية لارتباطها بشكل مباشر بالانتماء السياسي، وقد أشار (هربرت هايمن) في حديثه عن التنشئة السياسية حيث وضح أن الفلسفة الإغريقية قد اهتمت بموضوع التنشئة السياسية في ظل توسع الدولة من حيث المساحة وعند السكان وزيادة الاعدادات الخارجية، وقد أرجع الفيلسوف الصيني (كونفشيوس) فساد نظام الحكم إلى غياب المواطنة الصالحة بسبب عدم قدرة الأسرة على تعليم الأبناء بقيم الفضيلة، من هنا قد جاءت دعوته إلى تعليم الناشئة بشكل صحيح وسليم لتنشئتهم بما يساعد على خلق المواطنة الصالحة (ظاهر، 1986).

ومن هنا يرى الباحث أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التنشئة السياسية والمشاركة السياسية، فإذا ما نشأ الشباب على تعلم تلك السلوكيات والأنشطة التي تخدم العملية السياسية، فإنه بلا شك يمارسها وسيتمتع بحقه في أدائها، وإن كان من اختلاف بين الأفراد في مستويات مشاركتهم السياسية فذلك يرجع إلى تنشئتهم السياسية.

3- المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية:

إن المشاركة هي تعبير ونتاج لتفاعل الفرد مع طبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، وقد أظهرت معظم الدراسات أن هناك اختلافا في مستوى المشاركة السياسية باختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، لأن نسب المشاركة نزيد باضطراد مع مستوى التعليم والمستوى الاقتصادي، وهذا يفسر انخفاض المشاركة في المجتمعات التي تزيد فيها نسبة الأمية أو الفقر، وقد أكدت الدراسات التي قام بها كلير من الباحثين في مجال العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية، ومن أبرز الدراسات التي أظهرت ارتباطا للمشاركة السياسية في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية دراسة (روبرت هيس 1967) ودراسة (سكوت 1980) والتي أظهرت أن للطبقات الاجتماعية تأثيرا مباشرا على المشاركة السياسية، ويؤكد (فيريا 1978) أن الارتباط القوي بين ارتفاع المستوى الاجتماعي الاقتصادي والانخراط في مستويات مختلفة من المشاركة السياسية هو مسألة عالمية وتأكدت في عدد كبير من بلدان العالم.(عبد الوهاب، 1999)

ومن هنا يرى الباحث أن هناك علاقة طردية ما بين مستوى الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية وطبيعة المشاركة السياسية، فكلما ارتفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية كلما ارتفع مستوى المشاركة السياسية.

3.2.2 ثانياً: الشباب والمشاركة السياسية

تعتبر مشاركة الشباب في الحياة السياسية دعامة من دعائم التنمية والنهوض بمجتمعهم، فهم الفئة الأكثر مشاركه والأكثر حيوية واندفاع نحو التغيير، و إذ أنهم يسعون لتلبيه طموحاتهم وعيشهم الرغيد من خلال المشاركة في قضايا الأمة المخالفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعتبر مشاركتهم شكل من أشكال الديمقراطية التي تمارسها الدولة مع شبابها، وكذلك نوع من انواع الحرية.

وتتنامى أهمية المشاركة الشبابية، بوصفها إحدى أهم دعامات المواطنة والديمقراطية والمشاركة لدى المجتمعات المعاصرة، وذلك بالموازاة مع تزايد أهمية المجتمع المدني كفضاء لها، وقد ظهرت بوادر المطالبة بتوسيع مجالات هذه المشاركة و إقرارها بنداً أساسياً في السياسات الدولية والوطنية أثناء انعقاد منتدى الشباب على هامش المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية لليونسكو، الذي عقد في ستوكهولم سنة 1998، حيث أكد الشباب على دورهم كقوة دافعة كبرى وراء الإنتاج والابتكار الثقافي وليس فقط كجمهور مستهلك، ومن ثم حقهم في أن يستمع إليهم في وضع أي سياسات بهذا الشأن، وتنفيذها في المستقبل، ومع أن تتاح لهم الفرص التمكين (تاج الدين).

وهنا يرى الباحث ضرورة اضطلاع مؤسسات المجتمع المدني بالدور الملقى على عاتقها في دعم المشاركة السياسية وتوجيهها، وإن كان هناك العديد من المؤسسات التي تدعم هذه الفكرة (فكرة مشاركة الشباب) وتنميتها في نفوس أبناء المجتمع، وتغرس في عقول الشباب حب المشاركة وروح ابداء الرأي، فهذه المؤسسات تعمل على زيادة وعي الشاب بأهمية دوره في مجتمعه، وبما يملكه من قدرة على التغير وصنع القرار.

وبما أن هناك وعي على المستوى الدولي بأهمية تفعيل دور الشباب في المجتمع، فإن الباحث يتفق مع (الزايدي، 2008) على ضرورة تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، وذلك لأنهم يمثلون طاقة الفعل الحقيقية، فأكثر من نصف سكان الأرض في مطلع الألفية الثالثة هم في سن الخامسة والعشرين، ويمثل تطوير أوضاع الشباب استحقاق اجتماعيا وتنمويا تسعى المجتمعات في

الإيفاء به، وتسديد حاجاته، ومواجهة تحدياته في ظل تعقد مسالك الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وما يعيشه العالم من أزمات اقتصادية ومالية، وما تفرزه العولمة من اختلالات وفجوات مجحفة أضعفت قدرات الاقتصادات الوطنية النامية على تحقق أهدافها التنموية وبخاصة منها تمكين الشباب وإدراجه ضمن المنظومة المجتمعية.

وكما يرى الباحث أن احترام الشباب والانصات إلى وآرائهم وتطلعاتهم للمستقبل، واحترام قدراتهم وطاقاتهم وطموحاتهم أمر لابد منه، فهم يملكون القدرة على التطوير والإبداع ومواكبة التطور في مجالات الحياة كافة كما أنهم الجزء الأهم من النسيج الوطني المجتمعي، فمن حقه المطالبة الدائمة بالإصلاح السياسي المنشود، و أن المشاركة في الانتخابات تعد أحد أهم مشاركات الشباب السياسية، إلا أنها لا تعتبر المظهر الوحيد للمشاركة، بل هي أحد أوجه المشاركة الشبابية في الحياة السياسية، والمشاركة الشبابية تأخذ العديد من الصور والأشكال التي باستطاعة شريحة الشباب القيام بها.

1.3.2.2 أهمية المشاركة السياسية للشباب:

تعتبر المشاركة في السياسات العامة أسلوبًا حضاريًا للحد من الصراعات السياسية وعلاجه بالطرق السلمية التي تحمي الأمن والسلم الاجتماعي من التطرف، وفي نفس الوقت تعد طريقة مثلى لإحداث عمليات تغيير جديدة وجوهرية على شكل النظام السياسي، والذي من شأنه تجاوز الماضي والتخلص منه وبالتالي أصبحت عملية مشاركة الشباب في الحياة السياسية ضرورة لتحقيق أهداف النظام السياسي، بحيث لا يقتصر حق المشاركة على شريحة كبار السن فقط، وإنما تشمل المشاركة الشباب من النوعين وكما الشرائح الأخرى على حد سواء، وأن توسيع قاعدة المشاركة لتشمل في نهاية الأمر جميع شرائح المجتمع.

وهذا التوجه يساعد في كل الأحوال على توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات التمثيلية والتنفيذية للنظام السياسي، مما يعطيها قوة تمثيلية نابعة مستندة إلى الخيار الديمقراطي، لذا فإن من أولى مقدمات مشاركة الشباب هو الإقرار بأنهم يتمتعون بالمواطنة التامة بكل مظاهرها وبالمساواة التامة أمام القانون بدون أي تمييز.

وإن توسيع قاعدة المشاركة يعزز من مبدأ المواطنة بشقيها الحقوق والواجبات، وبالتالي يعزز من مبدأ الانتماء والانحياز لمصلحة الوطن ككل، ويعزز مكانة الشباب في المجتمع، على طريق إحداث

تغيرات جوهرية بما يشمل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على طريق التنمية بمفهومها الشامل. موظفًا طاقات المجتمع ككل. فلا يكفي الاعتراف من الناحية الشكلية بحاجة التنمية إلى طاقات وجهود جميع شرائح المجتمع بما فيها الشباب، بل ولابد من السعي الدائم لإتاحة المجال أمام الشباب للتعليم والعمل والمشاركة في صنع القرارات على قدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وغير ذلك.

إن الإقرار بأن التنمية بمفهومها الشامل والمستدام لا يمكن أن تتحقق بدون مساهمة الشباب، وذلك من أجل مساهمة كاملة في الجهود التنموية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافياً.

ومن هنا فإن المشاركة السياسية للشباب هي شأن عام فلا يمكن للإنسان أن يكون مؤثرًا أو مشاركًا أو فاعلاً فيه ما لم يعترف بدوره في الحياة العامة وبحقه في ممارسة هذا الدور دون قيود، فلا بد من إزالة جميع العقبات والعراقيل من طريقهم استنادًا إلى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وكافة الإعلانات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة، والتي تؤكد على مشاركة الشباب مشاركة كاملة وفاعلة في جميع مناحي الحياة بما يضمن حقوقها الأساسية.

وبدون مشاركة الشباب المشاركة الفعالة لا يمكن الحديث عن المساواة في الحقوق والواجبات بين شرائح المجتمع المختلفة وبالتالي ستكون هناك تداعيات سلبية على النظام السياسي واستقراره وتحقيق السلم المجتمعي وخاصة الآن في قضايا مكافحة الارهاب والتطرف الفكري والجريمة، وبالتالي ستزداد الفجوة ما بين الواقع وبين الوصول إلى تنمية حقيقية في المجتمع.

وعملية المشاركة السياسية للشباب تتطلب قبل كل شيء إجراء تغييرات جوهرية على مجمل التشريعات والقوانين، والتصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشباب، وما يرافق ذلك من انعكاسات على القوانين المحلية والاجراءات المتبعة في مؤسسات الدولة والمنظمات.

أكثر من هذا فإن المشاركة السياسية بشكل عام والمشاركة في مراكز صنع القرار بشكل خاص هي أكثر انخفاضًا بين الشباب عنها في الشرائح الأخرى، فقد أشارت الإحصائيات الواردة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة الشباب في مراكز صنع القرار هي 0.9% أي أقل من 1% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019) رغم أن الشباب يشارك بفاعلية أكثر في الفصائل

والأحزاب الفلسطينية سواء لجهة العضوية، أو لجهة المشاركة في الفعاليات المختلفة لهذه الفصائل والأحزاب.

ومن هنا كان السؤال المهم الذي يجيب عليه المركز الفلسطيني لحقوق الانسان من خلال نشرة خاصة، ما هي اهمية المشاركة السياسية الفاعلة؟ فنجد الإجابة أنها تحول دون الاستبداد بالسلطة، وتساهم في منع الانحراف بالسلطة، وتمكن الشعوب من اختيار من يحقق طموحاتها، ومن ثم مراقبته وتوجيهه، وتساهم في تعزيز مسؤولية المواطن تجاه المجتمع، وانتمائه له، وتساهم في تمكين المواطن وتعزيز قدرته على إيصال طلباته وتوصياته لصناع القرار (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان. 2015).

وللأهمية التي استحوذت مشاركة الشباب في الحياة السياسية باعتبارها حق من حقوق الإنسان في المواثيق الدولية وفي القوانين المحلية، فإن الباحث سيتناول كل منها كما يلي:

1- الجمعية العامة للأمم المتحدة وتوجهاتها:

في عام 1996 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها الذي لا يزال يعتبر وثيقة دولية مرجعية فيما يتعلق بالشباب .وتعنى الأولوية رقم (10) بالمشاركة الكاملة والفاعلة للشباب في حياة المجتمع وصنع القرارات.

وفي عام 2003، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجدداً على التزامها بمشاركة الشباب بإصدارها القرار رقم (133/ 58) ويشدد القرار على أهمية المشاركة الكاملة والفاعلة للشباب والمنظمات الشبابية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وتطبيق برنامج العمل العالمي وفي تقييم التقدم الذي أُحرز والعقبات التي اعترضت سبيل تطبيقه.

وفي تموز/ يوليو 2011، وقّع 27 كياناً من كيانات الأمم المتحدة المعنية بالشباب (ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) بياناً مشتركاً للوكالات بمناسبة الاجتماع رفيع المستوى للأمم المتحدة حول الشباب. وفيما يتعلق بالمشاركة، ويقول البيان: "المشاركة الكاملة والفاعلة للشباب في المجتمع وصناعة القرار، في كلا البيئتين الحضرية والريفية".

وفي عام2010، أصدرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (خطة العمل الاستراتيجية الخاصة بالشباب) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي نسختها المحدثة (نيسان /أبريل 2011 (تدعو الخطة إلى "المشاركة التامة والمؤثرة للشباب في صياغة السياسات والتشريعات والبرامج الوطنية ذات الصلة وفي تنفيذها وتقييمها".

وفي عام2006، أقر الاتحاد الأفريقي (ميثاق الشباب الأفريقي) والذي تنص المادة 11 المتعلقة بمشاركة الشباب على أن لكل شاب الحق في المشاركة في كافة مجالات أنشطة المجتمع .وتوافق الدول الأطراف على القيام بالتالي:

- ضمان مشاركة الشباب في البرلمان وهيئات صنع القرار الأخرى وفقًا للقوانين المقررة.
- تسهيل إنشاء أو تقوية منابر لمشاركة الشباب في صنع القرار على مستويات الحكم الوطنية والإقليمية والقارية.
- ضمان فرص متساوية بين الشبان والشابات للمشاركة في صنع القرار والقيام بالواجبات المدنية.

وفي عام2010، تبنت الجمعية الثانية والعشرين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء قراراً طموحاً بخصوص الشباب .وجاء فيه أن الجمعية تطلب إلى الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات ومنظمات الشباب وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة، تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق تمثيل ومشاركة مناسبين للشباب في هيئات اتخاذ القرار، مع الأخذ في الحسبان أن البنات والبنين والشابات والشبان مؤهلون جميعهم للحصول على نفس الحقوق، مع وضع تدابير عملية (من قبيل إمكانية استحداث حصص للشباب) لزيادة مشاركة الشباب في البرلمان والهيئات التمثيلية الأخرى، مع احترام قيم الكرامة الإنسانية والحرية والديمقراطية والمساواة، كما أوصت البرلمانات بمواءمة الحد الأدنى لسن التصويت مع الحد الأدنى لسن الترشح للانتخابات من أجل ضمان قدر أكبر من مشاركة الشباب في البرلمان (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، دليل الممارسات السليمة، 2013).

وهنا يرى الباحث أن اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بعملية مشاركة الشباب السياسية وبخاصة في دول العالم الثالث نابع من حرصها على إشاعة أجواء الديمقراطية والحرية والتي تعزز السلم والأمن المجتمعي، وبالضد تعرف الأشياء فانعدام مشاركة الشباب تعني انسداد الأفق أمام الشباب

وبالتالي سيلجأ البعض من هؤلاء الشباب للتطرف الفكري وقد يتبع ذلك فعلاً يهدد الاستقرار في تلك الدول، مما يضطر بعض السكان للهجرة إلى الدول الغربية كما رأينا نزوح آلاف اللاجئين من مناطق التوترات مثل سوريا والعراق وليبيا إلى دول اوروبا وهذا الأمر الذي تحاول الدول الحد منه.

2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – ديسمبر 1948:

المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تؤكد حق الشخص في حضور الاجتماعات وحق الإنسان في التجمعات السلمية، والحق في الانضمام إلى الجمعيات دون النظر إلى الدين أو اللون، والحرية والطوعية في حضور الاجتماعات أو التجمعات أو الانضمام لها، وان يكون بنيان هذه الجمعيات بنيان ديمقراطي.

وأيضاً تنص المادة (21) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على أن لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون اختيارًا حرًا.وأن لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في البلاد، وأيضاً حرية الترشح والانتخاب (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1948).

3- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – ديسمبر 1966:

المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يكون لكل مواطن الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة: أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية. وأن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين، وأن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1966).

4- إعلان الحق في التنمية – ديسمبر 1986:

وجاء في نص المادة الأولى للإعلان:

1) الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحل لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً.
2) ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضا على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

كما جاء في المادة 2 البند 3:

من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1986).

5- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري – ديسمبر 1965:

تنص المادة 5 على: إيفاء للالتزامات الأساسية المقررة في المادة 2 من هذه الاتفاقية، تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله، وبضمان حق كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الاثني، في المساواة أمام القانون، لا سيما بصدد التمتع بالحقوق التالية:

- الحقوق السياسية، ولا سيما حق الاشتراك في الانتخابات – اقتراعًا وترشيحًا – على أساس الاقتراع العام المتساوي، والإسهام في الحكم وفي إدارة الشؤون العامة على جميع المستويات، وفي تولي الوظائف العامة على قدم المساواة (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1965).

6- القانون الأساسي الفلسطيني:

تنص المادة (5) على التزامات السلطة الوطنية تجاه حقوق الشباب وهي: على السلطة الوطنية الالتزام بما يلي:

1) ضمان المشاركة السياسية الفاعلة للشباب في ممارسة حقهم في الانتخابات اقتراعاً وترشيحاً.
2) ضمان حق الشباب في تشكيل الأحزاب والانضمام إليها وفقاً للقانون.

ويرى الباحث أنه لا توجد أي مادة تنص على المشاركة في الحكم وإدارة الشئون العامة وهذا الأمر يتطلب إعادة نظر من المشرع الفلسطيني تجاه الشباب ولابد من اشراكهم بفاعلية في الوظائف العامة، وكما سنرى أن هناك تمييزاً ضد مشاركتهم وذلك من خلال الفصل الثالث، المادة (10) والتي تنص بموجبه انشاء برلمان خاص بالشباب وتوضح المادة (11) البرلمان الشبابي المهام والصلاحيات التالية:

1) تدريب الشباب على مهارات النقاش الفعال والحوار الديمقراطي وأساليب الشورى.
2) إعداد قيادات شبابية قادرة على المشاركة الحقيقية والفاعلة في العمل البرلماني.
3) متابعة التشريعات وتقديم ملاحظات بشأن مشاريع القوانين التي تحقق مصالح الشباب.
4) تعزيز فرص مشاركة الشباب في صنع القرار والدفاع عن قضاياهم.
5) تشجيع مشاركة الشباب في العمل الحزبي وخوض الانتخابات (قانون الشباب الفلسطيني، 2011).

أما فعلياً فيرى الباحث أن هذا القانون لم يجد طريقه نحو التنفيذ ليكون واقعاً ملموساً وعليه تصبح من واجبات الحكومة القيام بتنفيذ تلك البنود.

2.3.2.2 معوقات المشاركة السياسية للشباب في فلسطين:

تعتبر مشاركة الشباب السياسية أحد أهم الخطوات الضرورية واللازمة لتحقيق الأمن والسلم الاجتماعي، لما لهم من دور فاعل في ذلك (تقرير التنمية الانسانية العربية، 2016)، فالشباب يلتحقون بالأحزاب السياسية ويندرجون خالها سعيا نحو التغيير، وأملاً في تحقيق الطموحات و الآمال، فهم حين يشاركون في اختيار أعضاء البرلمانات يحددون المنهج والمسار الذي يرغبون بالسير على

خطاه داخل مجتمعهم، كذلك لا بد من توفير الفرصة أمامهم لأن يترشحوا للمناصب المؤهلين لها داخل الدولة، وأن تكون لهم المكانة الخاصة في ذلك، ولا تغفل أهمية مشاركاتهم في الندوات والاجتماعات والتظاهرات والمناقشات السياسية والقضايا الخاصة بالمجتمع وسياسة دولتهم.

وعلى الرغم من أهمية المشاركة السياسية الشباب إلا أن هناك الكثير من العقبات والمعيقات التي تقف في طريقها، وهي معيقات تحول دون إتمام عملية المشاركة في صنع القرار ومن تلك المعيقات، عدم وجود تشريعات خاصة بالشباب وبمشاركتهم، وعدم وجود مقررات مالية لدعم أنشطة الشباب، وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، وأيضاً وجود عامل الهجرة بين جيل الشباب إلى الدول الغربية، وانتشار الأمراض الاجتماعية بين جيل الشباب مثل العنف وعدم قبول الآخر (شعبان، 2012).

ويحدد صلاح عبد العاطي مدير المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) عدداً من الأسباب التي يرجع إليها معيقات مشاركة الشباب السياسية هي انتشار البطالة والفقر وضعف الاهتمام الحكومي بالشباب، وتطبيق مناهج تعليم تقليدية غير ديمقراطية، وكما يسهم الانقسام السياسي وغياب الاستراتيجيات التنموية للنهوض بالشباب، وإضافة لذلك وجود تحديات جديدة أمام الشباب الذي لم يتم مده بمقومات التمكين وآليات النقد والتحليل والمعرفة، وهي المقومات التي لم تسع السلطة ومؤسسات المجتمع المدني إلى توفيرها بشكلها الصحيح الفاعل، المستند على رؤية واعية لاحتياجات و مشكلات وطموحات الشباب وربطها بالحاجة الوطنية العامة، فكانت النتيجة أشباه شباب وشبابا مهمشين (عبد العاطي،2014).

ويرى الباحث أن بعضاً من هذه المعيقات يتحمل مسئوليتها الاحتلال، حيث يتعرض الشباب الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال للقمع والبطش والتعذيب، حيث بلغت نسبة الشباب من الشهداء الذين ارتقوا ما بين العام 2000 وحتى عام 2006 65.4% من بين مجموع الشهداء الذي يقدر ب 3976 شهيد وأما الجرحى فتقدر مسبتهم من الشباب بـ 74% (حقائق حول الشباب الفلسطيني، 2006).

فضلاً عن الأعداد الكبيرة التي تقبع خلف قضبان السجون، والتي تمثل فئة الشباب الفئة الأكبر من بينهم، ولكن هناك من المعيقات من تتحمل مسئوليته السلطة الفلسطينية كما وضح عبد العاطي في البند 2 و3 وهناك من المعيقات التي تتحمل مسئوليتها الفصائل والأحزاب الفلسطينية كما ورد في بند

4 لعبد العاطي، وعادة ما نرى أن المجتمعات التي تغيب فيها الديمقراطية وتسودها السطوة والتسلط هي مجتمعات تعيق مشاركة الشباب في مجالات الحياة المختلفة، كالمشاركة السياسية، واشتراكهم في الأحزاب، اذ أن البيئة التي تخلو من مظاهر الديمقراطية تحد من اشراك الشباب ونقلل الاستفادة من طاقتهم، وتظل تدعم مصالح فئة معينة من القيادات.

3.3.2.2 مقومات المشاركة الفاعلة للشباب:

وحتى تحقق المجتمعات الفوائد المرجوة من قدرات الشباب وطاقتهم، وتوجيهها نحو التنمية والتغيير والإصلاح وكذلك من أجل مشاركة شبابية حرة، مشاركة يستفيد منها المجتمع، لا بد من توافر العديد من المقومات والعوامل وايجاد البنية التي تسمح لهذه المشاركة بالنجاح، وقد وضح (تاج الدين) ثلاثة مقومات لا بد من توافرها، هي:

1- إعداد قاعدة بيانات أولية عن الشباب:

وتتضمن قاعدة البيانات الجوانب التالية:

- تعداد الشباب في المجتمع، وتوزيعهم على الفئات العمرية المختلفة، ووفق التوزيع الجغرافي بين الريف والحضر والمخيمات، وأيضاً المستويات التعليمية، وكذلك توزيعهم من حيث النوع (ذكور واناث)، وحالتهم الاقتصادية والاجتماعية.

2- حل مشاكل الشباب وتلبية احتياجاتهم:

ولعل أهم ما تقوم به الدولة اتجاه شريحة الشباب هو السعي الحل مشاكلها، والسعي لتحقيق متطلباتها وتلبية احتياجاتها، مما يؤدي إلى وجود شاب فعال مستقل، قادر على تحمل المسؤولية، حين يجد سبل الحياة الكريمة، بالتالي يجد شباب واع للمشاركة السياسية، ودوره فيها، وكلما زاد عدد الشباب المشاركين سياسيا زادت الإصلاحات، وسادت الديمقراطية، مما يؤدي إلى وجود شريحة فاعلة في المجتمع، لا تقتصر اهتماماتها في حل المشاكل الحياتية اليومية التي تكدر صفو الشباب.

3- تنمية وعي الشباب بقضايا مجتمعه:

ينبغي على كل مؤسسات التنشئة والقائمين على أمرها أن تضع بين أيدي الشباب القضايا والمستجدات كافة، التي تفرض نفسها على المجتمع بلغة سهلة وبسيطة بعيدة عن الغموض والتجريد، متحاشية استخدام الأساليب الخطية الرنانة والمصطلحات العلمية المتخصصة، مع شرح المصطلحات الجديدة التي بدأت تتردد على مسامعنا كالخصخصة والعولمة وصراع الحضارات والنظام العالمي الجديد، كما أنه من الضروري خلق رأي عام مؤمن بقضايا المجتمع المختلفة مع ربطها بالمصلحة المباشرة للشباب، وفي مجال ترسيخ قيم الديمقراطية في وجدان الشباب ومناقشة أبعاد هذه القضية فانه ينبغي الإعداد الجيد للشباب واكسابه قيم التعاون والمشاركة وتعويد الشباب على أن كل حق يقابله واجب، وترسيخ قيم المواطنة لديه من خلال ادراك حقوقه وواجباته وإشعاره بأهمية وجدوى مشاركته وفاعليته (تاج الدين).

من خلال ما سبق، تتضح للباحث أهمية فئة الشباب، ودورها الفاعل في المجتمع، فهي الفئة الأكثر حيوية وطاقه ونشاط وقدرة التحمل والتغيير، وهي الشريحة التي تحمل مقومات التغيير والإصلاح والتنمية، وهي الشريحة التي لا بد من الاستفادة من طاقاتها، من خلال رسم السياسات، و دعم المشروعات الشبابية، و اسهام مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الشبابية في دعمها وتوجيهها، وتأطيرها والسعي بها نحو التغيير والإصلاح العام للمجتمع.

وخلاصة القول فإن عملية المشاركة السياسية والتي تتضمن مجموعة الاجراءات والأنشطة الحرة والواعية والمنظمة، المباشرة وغير المباشرة التي يقوم بها الفرد وتؤدي إلى صياغة طبيعة الحياة السياسية التي تحقق رغباته وطموحاته ويرغب في الحياة بظلها، تعتبر حقاً من حقوق الشباب والتي يستشعر من خلالها بعمق الانتماء للوطن وبالمواطنة الحقيقية مساواة ببقية شرائح المجتمع، كما أن لتلك المشاركة دوافع لابد من فهمها ومستويات يجب معرفتها ومتطلبات ضرورية حري بالمؤسسات الرسمية تذليل كل العقبات من أجل توفير كل تلك المتطلبات استناداً إلى المواثيق والمعاهدات الدولية والقانون الأساسي، فلا تكفي الاشارة إلى أهمية الدور الذي يمكن ان يصنعه الشباب على طريق التنمية المنشودة، وإنما ترجمة تلك النصوص إلى اجراءات وممارسات فعلية تبدأ من خلال سياسات عامة تضع الشباب على رأس جدول اعمالها فتطور من مناهج التعليم بما يواءم الدور المنوط بشباب المستقبل مرورا بتوسيع مساحة الفعل والتأثير لمنظمات المجتمع المدني، وإتاحة المجال أمام حرية

التعبير وتعزيز أجواء الديمقراطية، وضمان مشاركة فعلية للشباب في مراكز صنع القرار في مختلف المؤسسات والرقابة عليها، وبالتالي نستطيع أن نزيد من مستوى الوعي لدى الشباب ونصل معهم وبهم إلى حل مشكلاتهم المختلفة كي نحقق مستويات متقدمة من التنمية المنشودة.

3.2 المبحث الثالث: التنمية الشاملة والشباب:

1.3.2 مقدمة:

تعتبر التنمية أحد القضايا الهامة التي تحتل المكانة الرئيسية على المستوى العالمي من خلال اهتمام الأمم المتحدة وبرنامجها الانمائي الأمر الي يلقي بظلاله على المستوى الوطني، فهناك العديد من الدراسات والبحوث والمقالات التي تنشر عالمياً ومحلياً، تدعو لضرورة إحداث تنمية في كافة الصعد في جميع المقاربات المتقدمة والمتخلفة.

2.3.2 ماهية التنمية:

ولسنا هنا بصدد تأريخ لماهية التنمية إلا أننا سنقدم اشارات عسى أن يستفيد منه الآخرون.

فمن الناحية التاريخية استطاع ابن خلدون أن يربط بين رقي الأمم وتقدمها وانحطاطها والتنمية كما جاء في مقدمته المشهورة، وذلك من خلال اهتمامه بدراسة واقع العمران البشري وأحوال الاجتماع الانساني، والذي عرف بعلم العمران، وقد أشار فيه لطبيعة هذا العمران من التوحش والتنافس والعصيان، وكيفية التغلب على هذه المشكلة، ومحاولة السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لمصلحة الانسان، هذه الأفكار أثرت في تفكير علماء الاجتماع والاقتصاد عند معالجتهم لفلسفة التنمية خلال القرن الرابع والخامس عشر الميلادي، وقد زاد اهتمام العلماء بعد ذلك حتى بداية القرن التاسع عشر بقضايا التنمية (الدسوقي، 2007).

كما أن مفهوم التنمية سبقته العديد من المفاهيم والتي قصد منها تطور المجتمعات. مثل التطور والتقدم والتمدن والتحديث والتحضر والرقي والتغريب (سعيد، 1998).

وبالتالي فقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء أكان ذلك من خلال الحكومات وهيئاتها المختلفة أو القطاع الخاص والمجتمع المدني، باعتبارهم وسائط تستطيع الدول من خلالهم مواجهة عوامل التخلف ومظاهرها المتعددة.

وحيث أن التنمية أصبحت مع منتصف القرن العشرين عقيدة الغرب كما يقول ريست Rist لذا فإنها تمثل عند مبشريها الخلاصة العملية للتفكير الحداثي وتصورات معاصرة للمجتمع البشري. ومن هذه

المنطلقات تحولت التنمية من رؤية في الرقي والتقدم البشري إلى الرؤية النهائية للمجتمع المتمدن والدولة المدنية الحديثة (عبد الله، 1999).

ويرى الباحث ان السبب في اختلاف النظريات والرؤى حول التنمية وتحديد مفهومها يعود لاختلاف المكان أو التاريخ أو الظروف السائدة في المجتمعات المختلفة، بالإضافة إلى المشكاة الأيدولوجية التي ينطلق منها التعريف إضافة إلى أن كل فريق يريد أن يبرز الجانب الذي يهتم به. فهناك من ربطها بالبعد السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الأخلاقي أو الحضاري، لذا اختلفت تعريفاتها باختلاف أبعادها.

ففي البداية ظهر المعنى الاجتماعي للتنمية على أنها التغير الاجتماعي الذي يتضمن إضافة أفكار جديدة للنظام الاجتماعي بهدف توسيع خيارات الناس (عيسوي، 1988).

وقد تطور مفهوم التنمية بظهور مفهوم التنمية البشرية، كما ورد ذلك في التقارير الصادرة منذ عام 1990 حيث أن التنمية البشرية حسبها هي: "عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس"، وهذه الخيارات أساسا غير محدودة، غير أنه يجب التمييز بين ثلاثة خيارات أساسية هي: "أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة". وتتسع بعد ذلك الخيارات لتشمل الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص الإبداع و احترام حقوق الإنسان (الجابري، واخرون، 1995).

وأما ماركس فيعرفها على أنها عملية ثورية، أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، وبالتالي فإن البلد الأكثر تقدمًا من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدماً (عثامنة، 1997).

وعُرفت التنمية على أنها عملية تغيير مقصود وواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغًا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع (عبد الرحمن، وعريقات، 1999).

ثم بعد ذلك تطور مفهوم التنمية مرتبطاً بحقول معرفية عديدة. فأنتجت مفهوم التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع، ومفهوم التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير العلاقات

المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات المختلفة، والمنظمات الأهلية (عارف، 2008).

ومن خلال تتبع مراحل تطور مفهوم التنمية يمكن القول أن المفهوم تطور من معناه الضيق الذي اقتصر في البدايات على التنمية الاقتصادية إلى معنى أوسع وأشمل لمفهوم التنمية، بحيث أصبحت تنمية شاملة يكون محورها الانسان (داود، بدون سنة نشر).

ويرى الباحث أيضاً أن جوهر وأساس عملية التنمية هي الانسان وبالتالي فإن التنمية تعني التغييرات الهيكلية التي يحدثها الانسان في المجتمع بمختلف جوانبه السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. بواسطة الانسان، ومن أجل الانسان نفسه ليحيا حياة كريمة هانئة بكافة جوانبها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبالتالي فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة بالتساوي مع جميع الأبعاد دونما أن يكون هناك تركيزًا على جانب دون الآخر، مع توسيع كافة الخيارات والفرص أمامه.

وبالتالي فإن التنمية الشاملة تشير إلى عملية تحول تاريخي متعددة الأبعاد، وهذه العملية تمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وغيرها في الدولة، كما أنها يجب أن تكون مدفوعة بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات خارجية، ويجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام من خلال المشاركة من جميع فئات وشرائح المجتمع بمت فيهم الشباب حتى تسمح باستمرار التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على القيم الأساسية للثقافة الوطنية (غنام، وأبو سنينة، 2014).

وفي هذا السّياق، بيّنت التّجارب التنمويّة الرّائدة للنّمور الآسيويّة (تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، وماليزيا) أنّ التقدّم الهائل الذي حققته هذه البلدان في مجال التنمية لم يعتمد على الموادّ الخام والثروات الطبيعيّة بالدرجة الأولى، بل كان نتيجة طبيعيّة لعمليّة الاستثمار في الإنسان، وتنمية الثروة البشريّة، وتوفير الفرص المناسبة للناس في مجال الإبداع والابتكار، ومن خلال العناية الفائقة بالتعليم والتدريب، وهذا هو العامل الرئيس لانطلاقتها في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة (وطفة، 2019).

وفي تعريف الأمم المتحدة الذي تصدّر افتتاحيّة تقرير التنمية البشريّة لعام 1990 نجد قدراً من التّركيز على العمق الإنساني للتنمية الإنسانيّة، فقد تم وضع تعريف لمفهوم التنمية البشريّة مفاده أنّ :التنمية

البشريّة هي توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس ليعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحّة، ويكتسبوا المعرفة، ويتمتّعوا بمعيشة كريمة، إضافة إلى ممارسة الحريّة السياسيّة، وضمان حقوق الإنسان، واحترام الذات . وهذا ما يسمّيه آدم سميث القدرة على عيش الحياة من غير خجل (تقرير التنمية البشرية، 2010) .

ويرى الباحث من خلال هذا التّعريف الإنساني أنّ الهدف الأساسي للتنمية هو تحرير الإنسان الفرد والمجتمع من الفقر والجهل والمرض والعوز والاستغلال وغير ذلك ممّا يعوق انطلاق الطاقات البشريّة والقدرات الإبداعيّة، وفتح الأفاق امامه للمشاركة في الحياة السياسية وصياغة السياسات العامة التي تمكنه من العيش الكريم.

3.3.2 أنواع التنمية:

تتعدد أنواع التنمية ومن تلك الأنواع:

1.3.3.2 التنمية الاقتصادية:

تعد التنمية الاقتصادية أحد ركائز التقدم الشامل، لأن التنمية في جوهرها تعني زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، أي تحقيق نمو اقتصادي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان، وهو ما يعني رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي و بالتالي رفع مستوى المعيشة للأفراد. (سرية، 2006).

ويتفق الاقتصاديون على اختلاف مذاهبهم والمدارس التي ينتمون إليها على أن العمل هو عامل النمو الرئيسي، و يذهب البعض إلى اعتبار أن التنمية هي إعادة رأس المال إلى العمل المتجسد في السلع والتجهيزات الرأسمالية (داود، بدون).

ويؤكد الباحث من خلال التعريف السابق أن التنمية الاقتصادية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد دون استثناء وليس حكراً على طبقة معينة دون اخرى وإلا فسيكون نمو بدون تنمية، كما أنها مرتبطة بتوفير سياسات عامة تنموية تهتم بمكافحة الفقر والبطالة وتمكين الشباب اقتصادياً ومشاركتهم سياسياً.

2.3.3.2 التنمية الاجتماعية:

والتنمية الاجتماعية هي التي تسعى للاهتمام بالعنصر البشري بمكوناته المتعددة: القيم والسلوكيات والاتجاهات، وكذلك الاهتمام بإعداد الفرد ككائن بشري من حيث تعليمه وتدريبه وإكسابه الخبرات والمهارات التي تجعله عنصرا إيجابيا مساعدا في عملية التنمية وليس معيقا لها، كما تعمل على خلق القيادات التي تحمل مسؤولية النهوض بمجتمعاتها وإدارة شؤونهما متعمدة على إمكاناتها ومواردها المادية والبشرية لتلبية حاجات أفرادها (لعجال، 2010).

كما يمكن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية طبقا لهذا المفهوم من خلال:

1- إحداث تغيير منهجي ومقصود لتطوير وتنظيم المجتمع المحلي باستخدام موارده المتاحة والعمل على تنميتها إلى أقصى حد ممكن بالاعتماد على الجهود الذاتية للمواطنين والتعاون مع جهود الدولة.
2- معالجة مظاهر وأسباب التخلف وتبعاته و تحسين البيئة وتوفير الخدمات وتلبية احتياجات أفراد المجتمع.
3- تنمية الموارد البشرية والارتقاء بأفراد المجتمع، والعمل على خلق قيادات محلية قادرة على تحمل مسؤولية تنمية المجتمعات المحلية والنهوض بها في كافة المجالات، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأن التنمية الاجتماعية تعتمد أساسا على المشاركة الشعبية الواسعة (داود، بدون).

وقد ركز خبراء التنمية على الجانب الاجتماعي في تحليلهم لمفهوم التنمية الاجتماعية، ويرون أن هذا المفهوم يشير إلى نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع، على أساس أن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفراد أو الجماعات تسود فيما بينهم علاقات اجتماعية، كما يضيف أنصار هذا الرأي أن البعد الاجتماعي يمثل مكانة هامة بالنسبة للتنمية الشاملة لأنه يتضمن في معناه تحليل القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع والتي تتضمن: طبيعة السلطة ونظم الحكم ومشاركة الجماهير في صنع القرار، وتحليل طبيعة المجتمع من عادات وتقاليد وعنصر المقارنة بين الماضي والحاضر، ودور المرأة في المجتمع، وغير ذلك من الأمور الاجتماعية التي يتسم بها المجتمع المعاصر (الدسوقي، 2007).

ويرى الباحث أن هناك ارتباطاً وثيقاً ما بين تمكين الشباب من المشاركة السياسية ومفهوم التنمية الاجتماعية باعتبار أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عملية المشاركة في التغير الاجتماعي والسياسي بهدف إحداث تقدم شامل للمجتمع، بما في ذلك المساواة والحرية وغيرها من الحقوق، التي تخدم غالبية الأفراد في المجتمع.

3.3.3.2 التنمية السياسية:

لقد شهد حقل التنمية السياسية العديد من التصورات والاجتهادات التي طرحها الكثير من الباحثين من أجل تحديد مفهوم التنمية السياسية، وكما اعتبرها البعض شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير حد أدنى من الاستقرار السياسي والأمن للنظام الداخلي فضلا عن تطبيق القانون. وهناك تصور يرى أن التنمية السياسية هي التحديث السياسي، أي هي عبارة عن المحصلة السياسية لعملية التحديث الاجتماعي الاقتصادي، أو المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات والمصاحب لها (الزيات، 2002).

وفي هذا الصدد حدد الباحثين بعض المؤشرات تمثل مقومات التنمية السياسية مثل (لعجال، 2010) والتي اتفقت في كثير من الجوانب مع (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2015) والتي تتمثل في: تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع، والمشاركة الديمقراطية في صنع القرارات، وعدم تركيز السلطات في هيئة واحدة، ونمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها تعاملاً رشيداً.

ويرى الباحث أن تلك المؤشرات والتي اعتبرها بعض الباحثين مقومات التنمية السياسية تعتبر جوهر عملية التمكين من المشاركة في الحياة السياسية وتتوافق مع الحقوق التي أقرتها التشريعات الدولية ضمن الحقوق السياسية، وأن هناك علاقة طردية بين مستوى تحقيق هذه المؤشرات وبين مستوى التمكين السياسي، فكلما ارتفع مستوى تلك المؤشرات بالإيجاب كان هناك ارتفاع في مستوى التمكين السياسي.

كما أن هناك مؤشرات أخرى تعتبر أن التنمية السياسية هي بالأساس عملية تستهدف تخليص المجتمع من التخلف السياسي، تلك السمات التي تحدد في سبع أزمات والتي تتمثل في: (أزمة المشاركة السياسية، أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة التغول، أزمة التوزيع، أزمة الاستقرار السياسي، أزمة تنظيم

السلطة.) وهذه المؤشرات تؤكد أهمية التنمية السياسية في تخليص المجتمع من بعض ازماته (وهبان، 2003).

يتضح مما سبق أن أحد أهم تلك المؤشرات السبعة للتنمية السياسية هو أزمة المشاركة وذلك لما لهذا المؤشر من دلالات على أن وجود المشاركة السياسية لكافة شرائح المجتمع بما فيها شريحة الشباب تعتبر مؤشر لإحداث التنمية.

كما يتضح أن كل شيء في هذا الكون خلق بنظام، والنظام عبارة عن مجموعة عناصر وكل عنصر يؤثر ويتأثر بالعنصر الآخر، وكل عنصر له وظيفته وهدفه وكل العناصر لها هدف واحد يتمثل في البنيان الاجتماعي، فالجانب السياسي يؤثر ويتأثر بالجاني الاقتصادي وكذلك الاجتماعي، والثقافي والتربوي.. إلخ.

4.3.2 أبعاد التنمية الشاملة:

من خلال ما تم عرضه سابقاً، يمكن ملاحظة أن هناك مضامين متعددة للتنمية تعبر كل منها عن أبعاد محددة مثل التنمية السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأما مفهوم التنمية الشاملة يضم في محتواه وأهدافه المتوخاة كل هذه الجوانب من أجل بلوغ وتحقيق التنمية المقصودة والفعالة. ومما سبق ذكره يمكن استنتاج مجموعة من المضامين والمتمثلة في أبعاد وغايات التنمية وقد اتفق (مركز إعلام حقوق الإنسان، 2001) و(لعجال، 2010) في تحديد تلك الأبعاد التي انبثقت عن الاعلان العالمي للحق في التنمية عام 1986 والتي تتمثل في:

أ- الأبعاد الاقتصادية من حيث التغييرات التي تحدث في العلاقات النسبية بين القطاعات الإنتاجية وبين الناتج القومي أو في نسب العاملين في القطاعات المختلفة وهي نسب وعلاقات يتم استخدامها للحكم على مدى تقدم أو تخلف اقتصاد ما.

ب-الأبعاد الاجتماعية من حيث التغييرات اللازمة في العلاقات والتقاليد الاجتماعية التي تتمشى مع ظروف المراحل المختلفة التي تنشأ عند انتقال المجتمع من مرحلة معينة من التطور إلى مرحلة أخرى، هذه التغييرات الاجتماعية يجب أن تتم في إطار من الأسس والقواعد المستمدة من القيم الإيجابية من التراث الإنساني.

ت–الأبعاد السياسية وهذه تتطلب مرونة كافية وفعالية من المؤسسات السياسية تتماشى مع متطلبات مراحل التنمية الشاملة بحيث توفر الاستقرار السياسي المنشود الذي يساعد على تحقيق أهداف التنمية أو ما يعرف بالتنمية السياسية.

ث–الأبعاد التنظيمية والإدارية وهذا يعتبر مطلبًا ضروريًا لإحداث التنمية الشاملة، حيث أصبح الجهاز الحكومي في معظم دول العالم ودول العالم النامي خاصة يطلع بعبء التنمية ويتولى قيادتها، وهذا يدعو إلى وجود جهاز إداري مرن يتفاعل مع مراحل التطور المختلفة للمجتمع ويطغى على البيروقراطية التي كثيرًا ما تقف حجر عثرة أمام عملية التنمية.

وبما أن الإنسان هو الهدف الأساسي للتنمية الشاملة فيرى الباحث أنه أيضًا هو الوسيلة لتحقيقها فبدون تفاعل الانسان ومشاركته واسهاماته الفاعلة في تحقيق التنمية لا يمكن إحداث التغييرات المنشودة. من أجل ذلك لابد من أن يشعر الانسان في المجتمع بأنه جزء من العملية التنموية من حيث رسم السياسات ووضع الخطط حتى يكون لديه الحماس الذي يحفزه من أجل تنفيذ ما يناط به لتحقيق أهداف التنموية. وطالما أن مكاسب التنمية سيشعر بها الانسان في المجتمع من حيث تحسن سبل الحياة التي يعيشها أي توفير الحياة الكريمة له فذلك مدعاة لمساهمته ومشاركته المشاركة الفعالة في تحقيق أهدافها.

5.3.2 التنمية الشاملة والمشاركة السياسية:

التنمية بمفهومها الواسع هي عملية توسيع الخيارات للناس، وكماهي تنمية الإنسان من أجل الإنسان ومن قبل الإنسان وذلك من خلال مشاركته الايجابية والفعالة في العمليات المختلفة من أجل إحداث التنمية الشاملة المنشودة.

وفي الوقت نفسه تعتبر المشاركة السياسية من الخصائص الأساسية للحكم الرشيد وركيزة أساسية في إطار تفعيل الخيارات الشعبية، ومن أجل بلوغ تنمية شاملة مستدامة تعتبر مشاركة الناس في صنع القرارات والسياسات العامة ضرورة باعتبار أن الإنسان محور وثروة كل عملية.

وتعرف المشاركة السياسية عند لوسيان باي (Lucien W. Paye) بأنها: "مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية". وحسب صمويل هانتنجتون (Samuel P. Huntington) وجون نلسون (John M. Nelson): "هي النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون قصار التأثير في

عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفوياً متواصلاً أو متقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أو غير شرعي، فعالاً أو غير فعال (لعجال، 2010).

ويرى الباحث أن هذا التعريف لا يتواءم مع المشاركة الديمقراطية في ظل انتشار مفهوم الديمقراطية التشاركية والتي هي فردية وجماعية، منظمة، متواصلة، سلمية، شرعية وفعالة، كما أنه لا يتواءم أيضاً مع التنمية باعتبارها عملية واعية منظمة موجهة هادفة.

ومن هنا فإن المشاركة الديمقراطية "هي قدرة المواطنين على التعبير والتأثير الحر في اتخاذ القرارات، سواء بشكل مباشر أو باختيار ممثلين يفعلون ذلك، فهذه المشاركة تضمن المشاركة الجمعية لكل شرائح المجتمع في صياغة السياسات العامة وايصال رؤيتهم ومطالبهم للسلطة الحاكمة، وتجعل السياسات المتخذة تمثل تطلعات المجتمع ومتوائمة مع احتياجاته (كامل، 2000).

وهنا يمكن القول أن أهمية المشاركة الديمقراطية وبخاصة للشباب هو البديل الأفضل بدلاً من استعمال العنف لإيصال رغبات الناس وبخاصة شريحة الشباب، كما أن التعبير غير السلمي عن الاحتياجات وعن المطالبة بإزالة الاستبداد والفساد لا مجال له في ظل نظام ديمقراطي تشاركي، لأن الآليات والضمانات المؤسسية والقانونية هي صمام الأمان للمجتمعات، فالاستقرار السياسي في المجتمع قائم على العلاقة بين المشاركة السياسية من ناحية، والمأسسة من ناحية أخرى، هي التي تضمن تمكين الشباب والمساواة بين المواطنين وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العامة.

وكما تشمل المشاركة السياسية محمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على السياسات العامة وكذلك على القرارات التي تتخذها الجهات الصانعة للقرار. فهي في المقام الأول إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه، سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض لتلك السياسات والقرارات (علي، 2009).

والمشاركة السياسية من وجهة نظر علم السياسة، تتصف بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع في الاشتراك بصورة منظمة في صنع السياسات العامة، أما من وجهة نظر علم الاجتماع، "هي العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدوره في الحياة السياسية، بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع

هذه الأهداف وتحليلها، والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها. على أن يكون إشراك المواطنين في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل التطوعي، الذي يترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أهدافهم والمشكلات المشتركة لمجتمعهم. وتمثل المشاركة السياسية وفق هذا المفهوم: سلوكا اجتماعيا يعتمد على جهود تطوعية ونشاطات إرادية، يقوم بها أفراد المجتمع بغية تحقيق أهداف عامة مشروعة. وفي ضوء المفهومين السياسي والاجتماعي تكون المشاركة السياسية حجر الزاوية في الديمقراطية (بيومي، 2004).

ويرى الباحث ان التمكين من المشاركة السياسية ما هي إلا مدخلاً لتحقيق التنمية الشاملة كما انها فعل اجتماعي ينبع من مجموعة العلاقات الاجتماعية، باعتبار ان المشاركة السياسية هي فعلياً مشاركة في مختلف العمليات الاجتماعية كما هي وسيلة للتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وتاريخياً فإن عدد من الحقوق السياسية والاجتماعية تم الحصول عليها من خلال المشاركة؛ إذ يرتبط تدني المشاركة بعدم المساواة حسب "ما كفرسن Macpherson "، تدني المشاركة وعدم المساواة الاجتماعية ترتبط مع بعضها البعض. إذ تستند المشاركة الديمقراطية على العدالة والمساواة في المجتمع، للحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية عن طريق المشاركة المجتمعية في البرامج التنموية، أي أن المشاركة تمكن من زيادة فعالية المساعدة الإنمائية (Paulo، 1996).

ويؤكد كل من (pampel) و(williamson) الصلة بين الديمقراطية التشاركية والسياسات التنموية، بحيث أن كل المجتمع يشارك على حد سواء في العملية الديمقراطية، ولذا فإن السياسات الحكومية تكون استجابة للتوزيع غير العادل للمصالح الاجتماعية (1998,Franzes).

وكما يؤكد القصبي أن المصدر الرئيسي لتوسيع المشاركة السياسية في تحليل الكاتب هنتنغوتن. Huntington: هو العمليات الاقتصادية والاجتماعية غير السياسية التي يجلبها التحديث وتطوير عمل المؤسسات العامة والتي سيكون لها آثارها على الاستقرار السياسي والذي يتم من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وهذا الأمر يولد مشاركة سياسية من ناحية، وأما من ناحية أخرى فإن الإحباط الاجتماعي يقوى من خلال اضعاف فرص الحراك في المجتمع، كما أن المشاركة السياسية في ظل عدم وجود مؤسسية سياسية أيضاً يؤدي إلى عدم استقرار سياسي.

وتقوم المؤسسية حسب هنتنغتون على البناء السياسي للمجتمع، حيث تكون بعض النظم على درجة عالية من "المؤسسية"، بمعنى أكثر تكيفا، وأكثر تعقيدا وأكثر تماسكا وأكثر استقلالا وهذه النظم يفترض أنها ستكون أكثر قدرة على الإبقاء على عملية التحديث، وعلى تكييف نماذج أوسع للمشاركة (القصبي، 2006).

ويرى الباحث أن الخطوة الأولى للمشاركة السياسية هي البناء المؤسسي المتماسك والمستقل والقادر على ابقاء عملية التطوير والتحديث دائمة ومستمرة وفق مقتضيات الواقع من جهة ومواكبة للتطور العلمي من جهة أخرى للوصول بشكل دائم للنموذج الأرقى المؤدي للتنمية المنشودة.

وأن التنمية السياسية بمعناها الحقيقي، هي بناء الديمقراطية وجوهر الديمقراطية الحقيقي هو المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرارات والسياسات العامة، التي تؤثر في حياة الناس حاضرا ومستقبلا ويدخل في هذه المشاركة صناعة القرارات الخاصة بكيفية توسيع القاعدة الانتخابية وتنويعها، والقرارات الخاصة بتوزيع العائد وتعظيم فرص الحياة و كيفية تعظيم المساواة (الزيات، 2002).

وهنا يمكن اعتبار أن الديمقراطية هي نظام المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الآيلة إلى كفالة أمن المواطنين ورقيهم الحضاري (المخادمي، 2004).

ويرى الباحث أن أزمة المشاركة السياسية تبدأ من أزمة الديمقراطية، عندما تتعرض قطاعات متزايدة من المجتمع تضييقاً من فرص المشاركة المتاحة أمامها. إما بفعل النخبة السياسية أو تدهور قدرة المؤسسات على تلبية المطالب بتوسيع قاعدة المشاركة وانغلاق النخبة أو انسداد قنوات هذه المشاركة أمام الشرائح المختلفة لاسيما الشباب، كما أن تمكين الشباب من المشاركة السياسية مرتبطة بعملية التنمية والاستقرار إذا ما توفرت قيم المساواة والعمل الجماعي لتحقيق الاهداف المشتركة، من خلال وجود تشريعات قانونية ومؤسسات ديمقراطية قوية تسمح بالتعددية والتنافس الشريف، على قاعدة توفير فرص التعليم للجميع وتكافؤ الفرص امام جميع الشباب دون تمييز.

ولنجاح المشاركة السياسية الفعالة بواسطة الجماعات والتي تساهم في العملية التنموية فإن فاينر (S.E Finer) يضع شروطا لذلك منها:

1- حرية كاملة غير مقيدة للتعبير والتجمع و الوصول إلى مناصب الحكم.
2- حرية كاملة غير مقيدة للأفراد في تكوين الجماعات.
3- استجابة تامة للقادة في التعبير الصحيح عن وجهات نظر جماهير الأعضاء.
4- عضوية كاملة للجماعات فتشمل كل جماعة من تنطبق عليهم شروط العضوية؛ فلا يعقل أن تمثل الجماعة عدد محدود من الأفراد، لأن تعبيرها حينئذ سيكون مشوها. وكلما كانت الجماعة في عضويتها أقل تمثيلا وأقل اتساعا، كلما كان تعبيرها عن المشاركة أقل شعبية (القصبي، 2006).

والبعض يحدد محاور وشروط أخرى لنجاح المشاركة السياسية أهمها: (بلعجال، 2010)

1- **حرية التعبير:** وتعتبر معيار مبدئي للديمقراطية والمشاركة السياسية، وهذا المعيار يتيح انتقاد الحكومة والتنظيم من أجل الأغراض السياسية وممارسة الضغوط من الأفراد والجماعات على الدولة.
2- **النهضة بالشعب وقطاعاته العامة:** فالديمقراطية والمشاركة دون شعب لا يمكن تصورها، وذلك لأن الحكومة يجب أن تكون من أجل الشعب، وبذل الجهود في المجال الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق وتلبية مطالب الشعب واهتماماته.
3- **الدستورية والرقابة السياسية:** بحيث لا تحتكر جهة ما بمفردها السلطة.
4- **الحراك السياسي والاجتماعي:** بمعنى أن حركة الافراد لأعلى وأدنى من نفس الجيل في السلم الاجتماعي وفي الدخل والمكانة والفرص المتاحة لهم في مختلف الطبقات والجماعات.
5- **تلاشى استخدام القوة من جانب السلطة:** وتعاظم الجهود نحو التعليم والامتاز الاقتصادي وهي مؤشرات الوجود المشاركة السياسية ولديمقراطية النظام، ووجودها في دولة ما يجعلها وفق هذا المنهج في التحليل دولة ديمقراطية.

وهنا يستنتج الباحث العلاقة الترابطية بين الديمقراطية والمشاركة السياسية لتفعيل العملية التنموية، وهذا يتطلب مشاركة جميع الشرائح و المكونات المجتمعية يمكن من خلاله الوصول إلى سياسات عامة فاعلة تقود المجتمع نحو التنمية المنشودة.

6.3.2 التنمية والمشاركة السياسية والتغيير الاجتماعي:

يعتبر مصطلح التغيير مفهوما عاما حياديا غير قيمي، وهذا ما يؤكده فيريل هيدي (FerelHeady)، أن التغيير يعتبر أكثر حيادية والذي يترك المجال للبحث مفتوحا فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التحولات السياسية بدلا من أن تغلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح. من هنا يمكن توضيح مفهوم التغيير معناه الواسع: هو الانتقال من حالة إلى أخرى انتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بما البنية موضع التغيير. والتغيير سواء في البنية أو العملية، وسواء أكان تغييراً نوعياً أو كمياً، يمكن أن يكون وظيفياً بالنسبة لعمليات المجتمع فيحدث حالة من التنمية، أي يزيد من قدرات المجتمع وقدرات نظمه الفرعية، وهذا يمكن ان نسميه التغير السياسي، والذي يمكن تحديد صيغه في صيغتان أساسيتان: التغيير الجذري والتغيير الإصلاحي (لعجال، 2010).

وهنا يرى الباحث أنه لا يمكن احداث التغيير السياسي الا من خلال المشاركة السياسية بما فيهم الشباب، كما أن مفهوم التغيير السياسي مفهوم أصيل له علاقة بكافة جوانب الحياة السياسية، ومن ثم فهو لا يقتصر على مؤسسات النظام السياسي وحدها بل يمتد إلى السياسات العامة والتشريعات والبنى السياسية والقانونية المختلفة، وإنه في الوقت نفسه يؤثر ويتأثر بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية ومؤسساتها بحكم العلاقة الارتباطية والتأثير المتبادل بين النظام السياسي كنظام فرعي والبيئة المحيطة به، كما إن التغيير السياسي دائما نتاج لعوامل متداخلة ومترابطة، ويعتمد على مدى الضغوط التي يخضع لها النظام السياسي سواء أكانت داخلية أم خارجية وسواء كانت رسمية ام شعبية، وعلى مدى قدرة النظام السياسي على التكيف معها، كما أنه يأخذ العديد من الصور والأشكال التي تختلف باختلاف المجتمعات، بل وتختلف في نفس المجتمع من فترة إلى أخرى نظرا لتأثر المتغير بخصائص المجتمع موضع التغير وطبيعته ومستوى تقدمه. فضلا عن ذلك فإن التغيير قد يحدث في القيم السياسية كما قد يحدث في الهياكل أو السلوك السياسي، وقد يكون تدريجيا كما قد يكون فجائيا وقد يكون عفويا تلقائيا كما قد يكون مخططا. وقد يكون حدودا كما قد يكون شاملا. ومن هنا فإن تحليل التغير يتم من عدة أبعاد وجوانب.

ويرى الباحث أيضاً أن عملية تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية إنما هي عملية تغيير للقواعد المعمول بها سياسياً فإذا ما سبق ذلك تعديلا لبعض التشريعات والقوانين التي تمهد لتلك المشاركة فيصبح أيضاً التغيير في القوانين والتشريعات، ولكن يبقى السؤال الأهم هل هذا التغيير أحدث عملية تطور وتقدم في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فنستطيع أن نسميه تنمية وإذا لم يكن كذلك فالتغيير هنا لا يمكن ان يطلق عليه عملية تنمية لأنه كان تغييراً للأسوأ.

وإن للتغير السياسي أسبابه البيئية المتعددة، وله نتائجه وآثاره على الهيكل الاجتماعي برمته، فالتغير السياسي يترك اثارا تختلف من حيث مداها وعمقها تبعا لشدة التغير وسرعته ومدى حدته وعمقه، ولا شك أن هذا ناتج من كون المجتمع يمثل وحدة عضوية كلية مترابطة يتأثر كل جزء بما يطرأ على باقي الاجزاء من تغير (هيدي، 1985).

7.3.2 التنمية الشاملة وتمكين الشباب:

يلاحظ انه في ظل التنمية التقليدية، كان مسئولو التنمية نادرا ما يشركون الشباب في عملية صنع القرار أو حتى يستشيرونهم. حيث كان ينظر إلى الحكمة من الناحية التقليدية على أنها تتزايد مع تقدم العمر، وبالتالي كانت حتى القرارات المتعلقة بالشباب يتخذها الكبار نيابة عنهم (عبد الرازق، ب).

وتختلف التنمية الشاملة، من هذه الناحية، فهي تؤمن بامتلاك الشباب إمكانات ضخمة يمكن تسخيرها لتعزيز تنمية المجتمع.، وأكثر من ذلك فإن التنمية الشاملة تعمل على تعزيز الدور القيادي للشباب. وقد دعت وثائق عدة دولية وإقليمية ووطنية نحو تعزيز دور الشباب في مجال التنمية المستدامة، فمثلا خصص (إعلان ريو، 1992) بشأن البيئة والتنمية المستدامة احد مبادئه لتناول دور شباب العالم في تحقيق التنمية الشاملة، وهو المبدأ رقم (٢١) والذي نص على الآتي: ينبغي تعبئة شباب العالم بقدراتهم الإبداعية ومثلهم وشجاعتهم من أجل إقامة مشاريع عالمية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل للجميع (اعلان ريو، 1992).

وعلى المستوى العربي، نجد مثلا أن أجندة الأردن للقرن الواحد العشرين، قد أفردت في الفصل السادس بندة بعنوان (الشباب والتنمية الشاملة المستدامة) واعتبرت هذه الوثيقة بأن إشراك الشباب في القرارات بشأن البيئة والتنمية أمر حاسم للنجاح على المدى الطويل في تحقيق التنمية المستدامة. كما

ألزمت الوثيقة القيام بالعديد من الأنشطة بهذا الصدد. وفي مقابل ما يبذله الشباب من جهود في تحقيق التنمية المستدامة، فان هناك فوائد متعددة تعود عليهم من خلالها، منها الفوائد الصحية، حيث تؤدي التنمية المستدامة إلى خلق بيئة نظيفة وصحية، وبالتالي يعيش الشباب في ظلها أصحاء بعيدين عن ضغوطات المشكلات البيئية، وفي ذلك أثر اقتصادي ايضا حيث يكونون أكثر قدرة على العمل والانجاز مقارنة لو عاشوا في بيئة ملوثة مليئة بالأمراض. كما أن هناك فوائد اقتصادية أخرى تعود على الشباب في هذا السياق، فمثلا نجد إن نجاح التنمية المستدامة في تحقيق هدفه في الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنفاذها واستغلالها استغلالا رشيدة، يقدم خدمة جليلة للشباب، إذ يجدون الموارد الطبيعية متاحة أمامهم لاستخدامها في رفع قدراتهم الاقتصادية، وبعكس ذلك عند غياب التنمية المستدامة يجد الشباب غالبية الموارد الطبيعية متدهورة أو مستنفذة. وبالنسبة للفوائد الاجتماعية، فإن التنمية المستدامة تؤدي إلى تمكين الشباب وتكسبهم الثقة بأنفسهم وتحرر طاقاتهم من خلال ما تبين من اهتمام التنمية المستدامة بإشراك الشباب في مختلف الأنشطة الحياتية، حيث يشرك الشباب في اتخاذ القرارات وتحديد الاحتياجات والأولويات، ووضع السياسات والخطط، والرقابة على أوجه النشاط المتعلقة بالتنمية. كما تظهر فوائد اجتماعية للشباب من خلال تطبيق أحد الاشتراطات الهامة للتنمية المستدامة وهو الحكم الصالح، حيث أن الالتزام بمبادئ الحكم الصالح يعود بفوائد على المجتمع ككل وبخاصة منهم فئة الشباب (عبد الرازق).

وكما أورد تقرير التنمية العربية الانسانية العربية (الشباب وآفاق التنمية الانسانية في واقع متغير) للعام 2016 لبرنامج الامم المتحدة الانمائي نموذجاً جديدً لمشاركة الشباب في التنمية الانسانية ووضح المجالات التي لابد من توفيرها لتمكين الشباب وهي:

- **تحقيق الأمن والسلام:**

وهذا يتأتى من خلال:

1- اشراك الشباب على نحو منتج بوسائل تعزز فرص كسب عيش لائق يضمن لهم حياة كريمة.
2- تشجيع مشاركة الشباب في جمعيات وحركات شبابية.
3- تشجيع التربية من أجل السلام.
4- تشجيع المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
5- تسهيل المجال من قبل الحكومات للحوار المفتوح.

ويرى الباحث أن تمكين الشباب هنا ليس مجرد مسألة تحقيق المساواة بين شريحة الشباب وغيرها من شرائح المجتمع، وإنما أرساء لقواعد السلام والأمن الوطني وبالتالي سينعكس على المجتمع الدولي إذ ان السلام والأمن وحقوق الانسان قيم عالمية، فلابد وان تكون الخطوة الاولى في تحقيق التنمية هي إقامة العدل والمساواة عبر الأجيال.

- **توسيع القدرات: رعاية صحية وتعليم عالي الجودة:**

وهذا يتأتى عبر:

1- تامين الحصول على الرعاية الصحية الشاملة بما فيها الصحة النفسية والمواتية للشباب دون تمييز، ماهي الا نصف الحل استكمالا للنصف الاخر وهو الوعي والمشاركة الفعالة.
2- التغلب على فشل نظام التعليم من أولويات صناع القرار حيث لابد من وضع استراتيجيات تعليمية هدفها التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وكذلك التركيز على الفهم وصناعة المعرفة من خلال الاستكشاف والاستنباط والتدريب على طرق الحصول على المعرفة الحديثة وكيفية الاستفادة والافادة منها، وتشجيع الابتكار، واستثمار الطاقات الشبابية في ذلك، كما لا يغفل التقرير دور التعليم المهني والتوجيه المهني من خلال استراتيجية تساعد الشباب على تحديد المهنة المناسبة لقدراته.

ويرى الباحث أن المتطلبات الصحية والتعليمية تعتبر احد ركائز التنمية في المجتمع فلا تنمية بدون خدمات صحية تتوفر للجميع، ولا تنمية بلا تعليم مواكب لقيم الحداثة والتطور الهائل في مختلف مجالات العلم والمعرفة.

- **توسيع الفرص: الوظائف والتعبير عن الرأي:**

وهذا يكون من خلال:

1- توفير اقتصاد تنافسي شامل ومنتج، يوفر فرص عمل لائق، ويشجع الابتكار ويدعم ريادة الاعمال.
2- بيئة قانونية وسياسات تحقق المساواة وتحد من كل أشكال التمييز، وتتيح الفرص أمام الشباب بشكل مكافئ لغيرهم من شرائح المجتمع المختلفة.

3- مؤسسات شفافة خاضعة للمساءلة، تحترم حقوق الانسان، وتشجع على المشاركة.

ويرى الباحث أن تلك المتطلبات للشباب ذات البعد الاقتصادي من ناحية وكذلك القانوني والسياسي الذي يضمن حرية التعبير عن الرأي مع توفير مبادئ الشفافية والافصاح والمساءلة يترتب عليها تمكين الشباب اقتصاديا وسياسياً والذي من شأنه يساعد في تحريك عجلة التنمية.

ويرى الباحث أيضا ان المتطلبات الثلاثة والتي وردت في تقرير التنمية العربية الانسانية العربية (الشباب وآفاق التنمية الانسانية في واقع متغير) للعام 2016 لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، إنما هي متشابكة ومتكاملة، بمعنى أن هذه المتطلبات متشابكة ومتداخلة كما ان بينها علاقة تأثير وتأثر، فتوفير التعليم ذي الجودة العالية ينتج شباباً كفؤًا لسوق العمل مما يوفر العمل اللائق للشباب وبالتالي يؤدي إلى تمكين الشباب اقتصادياً، وكذلك توفير قوانين وتشريعات لحرية التعبير والمشاركة السياسية يعمل على تمكين الشباب سياسياً، وهذا كله يساهم في تمكين الشباب في المجتمع كما يساهم في تحقيق التنمية المنشودة.

8.3.2 مشاركة الشباب في النشاطات التنموية:

إن حجر الزاوية في أي عملية تنموية هي المشاركة الفاعلة من جميع الشرائح الاجتماعية في النشاطات التنموية بما فيها الشباب الذين يشكلون عصب المشاركة في تلك النشاطات.

مفهوم مشاركة الشباب في التنمية: يقصد في المشاركة في التنمية بأنها كل ما يتصل بالمشاركة في اتخاذ القرارات أو تنفيذ الخطط والبرامج والاستفادة من الخدمات التي تقدمها تنظيمات التنمية أو المشاركة في الخدمات العامة أو المشاركة في الحفلات العامة التي تزيد من وحدة وتماسك المجتمع أو الوعي بالقيم التي تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيقها (عبد الفتاح، 1996).

وهي أيضاً العملية التي يلعب الشباب من خلالها دورًا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، ويكون لديه الفرصة في أن يشارك في وضع الأهداف العامة، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف (الجوهري، واخرون، 1999).

نستنتج من التعريفات السابقة أن هناك أهمية قصوى لدور الشباب في العملية التنموية باعتبار أنهم الأقدر على تحديد أولوياتهم واحتياجاتهم على أرضية ترتيب أهميتها بالنسبة لهم، بالإضافة إلى أهمية

المؤسسات الأهلية بالنسبة لهم، كذلك أهمية المؤسسات الأهلية في عملية التنمية. وهذا نابع من التماسك والوحدة الذي من الواجب توافرها في المجتمع.

ويرى الباحث أن المشاركة الفاعلة تبرز قيادات مجتمعية شبابية محلية تعمل على تعزيز فرص نجاح المشروعات التنموية والتي قد يضفى عليها صفة الديمومة والاستمرارية بفعل المشاركة الحقيقية بها كما أن مشاركة الشباب في عملية التنمية يقلل من معيقاتها باعتبار أن المشاركة طوعية وإرادية وحرة وليست نابعة بفعل قانون أو أمر، وبهذه الحالة تتعزز فرص التغيير الايجابي والذي قد يكون نابع في الأساس من الشعور بالمسؤولية والانتماء.

آليات مشاركة الشباب في النشاطات التنموية:

وعند الحديث عن مشاركة الشباب في النشاطات التنموية لا بد من وجود آليات لتحقيق المشاركة الفاعلة على الصعيد المجتمعي ويمكن إجمال آليات مشاركة الشباب في التنمية بالتالي: (مركز اعلام حقوق الانسان، 2001)

1. وجود مؤسسات وقوانين يستطيع الشباب أن يمارس من خلالها حقوقه وحرياته، بكل ما يستطيع من فكر وعمل وإبداع (سراج الدين، ويوسف، 1997).
2. ايجاد المناخ الديمقراطي والذي يعني الاشتراك وممارسة حق الاختيار والانتخاب والتغيير، من خلال كفالته للحق في المشاركة في إدارة شؤون البلاد.
3. وجود آليات الحوار والنقاش ومدى إطلاع الشباب على المعلومات وحريتهم في الوصول إلى تلك المعلومات.
4. إشراك المؤسسات الشبابية في عملية التنمية.
5. أن يتسم عمل المؤسسات سواء أكانت حكومية أو غير الحكومية بالشفافية والمساءلة.
6. أن تعكس عملية التنمية احتياجات وحاجات الشباب وأولوياتهم.
7. واقعية العملية التنموية والابتعاد عن الخيال، والقدرة على تنفيذها، أي التطبيق العملي لها.
8. أن تستهدف البرامج جميع قطاعات المجتمع من أطفال، نساء، شباب، كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة.

9. العمل على إزالة كل المعيقات التي تحول دون مشاركة الشباب سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو إدارية أو اقتصادية أو غيرها من المعيقات.
10. العمل على برامج وأنشطة تبين أهمية المشاركة سواء أكانت برامج تمكين وبناء قدرات أو أنها تأخذ الصفة التوعوية ليس فقط في البرامج الغير منهجية وإنما في المنهاج المدرسي واعتباره قيمة مجتمعية إيجابية.
11. إشراك الشباب في عملية تحديد الأولويات والاحتياجات) وضع الخطط وتنفيذها والإشراف والرقابة، التقييم) على أن يتضمن ذلك اختيار ما يتلاءم مع طبيعة المجتمع.
12. تشجيع المبادرات التنموية الشبابية، من خلال الاعتماد على الموارد الذاتية.
13. وضوح البرامج التنموية وإيضاح مزاياها والتدرج في تنفيذها، الاتصال والتواصل مع الشباب والإعلان عن البرامج وشرحها لهم وتبيان الأسباب التي حدت بالمؤسسة سواء الرسمية أو الأهلية للعمل بهذا المجال.
14. أن يكون هناك مردودات ملموسة، والعمل قدر المستطاع على البرامج التي يكون لها آثار سريعة على المجتمع المحلي.
15. التأكيد على أن التنمية عملية مستمرة وشاملة كآلية من آليات التغيير باعتبارها عملية اجتماعية متكاملة.
16. إيجاد الدعم الحكومي للمشروعات الشبابية التنموية.
17. التنسيق والتشبيك والتكاملية بين جميع المؤسسات التي تعمل في موضوعات التنمية. في مقابل الآليات والأفكار أعلاه حول تطوير آليات المشاركة في مشروعات التنمية. فإن هناك معيقات للمشاركة ينطلق منها الفرد، سواء أكانت معيقات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو إدارية، لذا من الواجب بل من الضروري تجاوزها باعتبارها عقبة حقيقية ليس أمام المشاركة بل أمام عملية التنمية برمتها.

ويرى الباحث أن توسيع قاعدة المشاركة السياسية على أسس العدالة وحقوق الانسان يضمن مشاركة فاعلة للشباب وهذا يعزز من مبدأ المواطنة بشقيها الحقوق والواجبات، ويعزز من مبدأ الانتماء والانحياز لمصلحة الوطن ككل، ويعزز من مكانة الشباب في المجتمع، على طريق إحداث تغيرات جوهرية بما يشمل الهياكل السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على طريق التنمية

بمفهومها الشامل، موظفًا طاقات المجتمع ككل. فلا يكفي الاعتراف من الناحية الشكلية بحاجة التنمية إلى طاقات وجهود جميع شرائح المجتمع بما فيها الشباب، بل لابد لإتاحة المجال أمام الشباب لجهة التعليم، والتدريب والعمل والتأهيل للمشاركة السياسية، والإقرار بأن التنمية بمفهومها الشامل والمستدام لا يمكن أن تتحقق بدون مساهمة جميع الفئات بما فيها الشباب في بلد يعتمد أساسًا على موارده البشرية، من أجل مساهمة كاملة في الجهود التنموية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.

وخلاصة القول، إن شريحة الشباب في المجتمع تعتبر الشريحة الأكثر حيوية والأكثر عطاءً، كما أنها الركيزة الأساسية في عملية التنمية والبناء، وإن قيام الشباب بالمهمات المنوطة بهم تجاه أوطانهم في مجال التنمية لا يمكن أن يتحقق بأبهى صوره إلا من خلال إيجاد القوانين والتشريعات التي تهيئ لهم الأطر القانونية التي تؤدي لأوسع مشاركة سياسية على أساس من النزاهة والشفافية والمساواة و تكافؤ الفرص، استجابة لمتطلبات المعاهدات والمواثيق الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة، من أجل رفع مستوى وعي الشباب بحقوقهم وواجباتهم، وتعزيز فرص المشاركة والانتساب للأحزاب السياسية المشروعة، وممارستهم لدورهم في النقاش والرفض والتأييد وفسح المجال أمامهم لإبداء رأيهم والتعبير عن فكرهم السياسي بحرية، وتوفير الوسائل اللازمة حتى يتاح لهم فرصة المشاركة في اتخاذ القرار وصياغة السياسات العامة، والتحكم في الموارد من خلال الاعتماد على النفس عن طريق تنمية الوعي والتعليم والعمل.

وبالتوازي مع الاعلان العالمي للحق في التنمية عام 1986م والذي جعل التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحل لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً.

وبالتالي فإن تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية سينعكس بشكل إيجابي على عملية التنمية المنشودة وعلى دور الشباب المركزي فيها.

وهنا يرى الباحث أن العلاقة تبادلية أي بمعنى أنه مع تهميش الشباب لا يمكن تسمية أي عملية بالتنموية، ولا يمكن إطلاق مصطلح مجتمع التنمية إلا بمشاركة الشباب، كما أن المشاركة الفعلية للشباب تكون في مجتمع التنمية القائم على الحرية والديمقراطية وتعزيز دور المجتمع المدني في إطار

الدولة المدنية الذي يتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات، وبالتالي تحقيق التنمية يؤثر إيجاباً على مشاركة الشباب في الحياة السياسية، كما أن مشاركة الشباب في الحياة السياسية يؤثر إيجاباً على تحقيق التنمية.

ويمكننا أن نخلص إلى أن مفهوم التنمية يتمثل فيما يلي:

- عملية علمية يقوم بها أصحاب فكر يتسم بالتعمق والتأمل ووضع البدائل.
- تستخدم فيها أساليب ووسائل واستراتيجيات حديثة.
- محورها الانسان.
- عملية تشاركية.
- شاملة لكل مناحي الحياة.
- تسعى لإحداث تغييرات نحو الأفضل لكافة النظم في البنيان الاجتماعي.

4.2 المبحث الرابع: الجامعات الفلسطينية:

1.4.2 المقدمة:

تعتبر الجامعات المعلم الحضاري والعلمي الأبرز للمجتمعات، من حيث التأثير الاجتماعي والسياسي، فهي التي تحتضن الشباب الجامعي ذوي الطاقة والحيوية والهمم العالية، والخصائص النمائية التي تضفي أهمية بالغة على هذه الشريحة الاجتماعية، لذا فإن الجامعات تعتبر امتداداً للأسرة والمدرسة، إذ تستكمل دور هذه المؤسسات في توجيه الشباب في نموهم وقدراتهم ومهاراتهم، ومساعدتهم للنهوض بأنفسهم وبمجتمعهم، وتمنحهم الفرصة للارتقاء مع التمسك بثقافتهم الوطنية وتراثهم الاجتماعي.

وتُعرف الجامعة بأنها: "المؤسسة الاجتماعية التربوية العلمية الثقافية التي أوجدها المجتمع من أجل تحقيق أهدافه وغاياته، من خلال إيجاد وسيط منظم، يساعد على تنمية شخصية الفرد من جميع جوانبه الجسمية والعقلية والانفعالية والروحية، بشكل متكامل ومتوازن، وتمكنه من اكتساب القيم والاتجاهات والمعارف والأنماط السلوكية، التي تجعله فرداً سوياً وتحميه من الانحراف والفساد، والخلل القيمي الذي أوجدته عوامل الهدم في المجتمع" (العاجز، 2006).

ويناط بالجامعات جملة من الأهداف التي يمكن إدراجها تحت ثلاث وظائف رئيسية هي: التعليم وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع (السمادوني وأحمد، 2005).

وكما يتفق كثير من المتخصصين على أن الوظيفة الثالثة (خدمة المجتمع) هي أهم وظائف الجامعة، حيث تعمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب، وتتناول قضايا ومشكلات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مع الحفاظ على التراث الثقافي والوطني للمجتمع، وأيضاً القيام بالمشاريع التي من شأنها أن تعمل على تحقيق التنمية الشاملة (الخميسي، 2007).

وينظر للجامعة في كل المجتمعات، على أنها مركز الحكمة والخبرة، لمختلف قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والخدمية، على اختلاف نشاطاتها واهتماماتها، ذلك لما تضمه الجامعة من نخب علمية وفكرية وإبداعية وقيادية يُعول عليها في تحقيق أهداف المجتمع من الجامعة، كمركز إشعاع وتنوير، وقاعدة بناء وتطوير.

2.4.2 سمات وخصائص الجامعات:

وللجامعات كمؤسسات تعليمية واجتماعية، بعض السمات والخصائص الرئيسية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- تقديم الخبرات والمعرفة بكافة أنواعها لطلبتها.
- تقديم برامج تعليمية متنوعة.
- منح الشهادات والدرجات العلمية.
- الاستقلال وحرية التصرف، وعدم التدخل الخارجي في شئونها.
- البحث عن الحقيقة وتعليمها ونصرتها.
- خدمة المجتمع، وتحقيق أهدافه وغاياته.
- تنمية شخصية الفرد من جميع جوانبها الروحية والعقلية والجسمية والانفعالية بشكل متوازن ومتكامل (المزين، 2009).

3.4.2 دور الجامعات في المجتمع:

وتسعى الجامعات في تأدية رسالتها إلى ما يلي:

- الارتقاء بالفكر الإنساني في أرفع مستوياته.
- استثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها قيمة، وهي الثروة البشرية.
- بعث الحضارة والتراث التاريخي للشعب وتقاليده الأصيلة.
- مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية.
- الانسلاخ من قبضة الركود والتخلف الحضاري، والانسحاب إلى روح العصر.

- البحث عن الحقيقة وتعليمها ونصرتها سواء كانت هذه الحقيقة مادية أم أخلاقية، دينية أم اجتماعية، سياسية أم اقتصادية.
- مواجهة مشاكل المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والعمل على ترصين وحدة المجتمع الاجتماعية (الأغا، 2007).
- تنمية شخصية الفرد وقيمه الأخلاقية والدينية، على أساس تقدير احترام الإنسان، وتحقيق التكامل بين الفرد والمجتمع.
- توطيد مفهوم التعليم من أجل البقاء، وتحقيق عملية الرقي الاجتماعي.
- الحفاظ على الذاتية الثقافية، وصون التراث الوطني، والتعبير عن الوجدان الوطني.
- قيادة المجتمع والتأثير فيه، والتفاعل معه، وعدم الخضوع لهيمنته (المزين، 2009).

4.4.2 واقع الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة:

فيما يلي تعريف بالجامعات الفلسطينية المعترف بها من وازرة التعليم العالي الفلسطينية والتي تقع ضمن عينة الدراسة بمحافظات قطاع غزة، حيث اقتصرت الدراسة على خمس جامعات فقط هي: جامعة الأزهر، والجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى، و جامعة القدس المفتوحة، وجامعة فلسطين، واستثنت جامعات أخرى لعدم حصولها على الاعتراف من قبل الوزارة، أو بسبب قلة أعداد الطلبة الملتحقين بها، والجامعات التي استهدفها الباحث في دراسته هي:

1.4.4.2 جامعة الأزهر (الدليل العام، 2019 – 2020):

تأسست جامعة الأزهر عام (1991م–1992م) على أرض معهد فلسطين الديني الأزهر، بقرار من القيادة الفلسطينية أثناء وجودها في تونس، وذلك للإسهام في إتاحة فرصة التعليم الجامعي لأكبر عدد ممكن من الشباب الفلسطيني، للمحافظة على بقائهم داخل الوطن، ومنعهم من الهجرة إلى الخارج طلباً العلم، وقد بدأت الجامعة مسيرتها في (18–10–1991م) بكليتي الشريعة والقانون والتربية، وقد وضعت مناهجها الدراسية طبقاً لمناهج جامعة الأزهر الشريف بالقاهرة.

ثم تتابع تطويرها بإنشاء كليات جديدة، ففي العام (1992م) تم إنشاء أربع كليات أخرى هي: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية العلوم وكلية الزراعية، وكلية الصيدلة، وفي العام (1993م) أنشئت كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، وفي العام (1996م) أنشئت كلية الدراسات المتوسطة، وفي العام (1997م) تم إنشاء كلية العلوم التطبيقية، وتمت في العام (1999م) الموافقة على إنشاء كلية طب فلسطين، فرع جامعة الأزهر، حيث باشر طلبة كلية الطب دراستهم الأكاديمية، وفي العام (2001م) أنشئت كلية هندسة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات.

ويبلغ عدد الطلبة المسجلين في كافة المستويات الدراسية بما فيها الدراسات العليا لعام الدراسي 2019 – 2020 15499 طالب وطالبة، في 76 برنامج بكالوريوس، و26 برنامج ماجستير، و3 برامج دكتوراه، و14384 في مرحلة البكالوريوس.

وتعتمد جامعة الأزهر نظام الساعات المعتمدة، ويوجد بها برنامج للدراسات العليا والبحث العلمي، وتمنح درجة الماجستير في معظم التخصصات، كما يوجد بها برنامج الدبلوم المتوسط بتخصصات مختلفة.

تضم الجامعة مكتبة كبيرة تحتوي على كتب ومراجع ودوريات علمية في شتى التخصصات، تلبية لحاجات الطلبة والباحثين، وأنشأت الجامعة عدة مختبرات للإفادة منها، كمختبر المياه والتربة، ومختبر تحليل الأغذية، ومختبر البحوث التحليلية الدوائية.

وتتمتع الجامعة بشبكة علاقات واسعة، وباعتراف عربي ودولي كبير، وتنسج علاقات متنوعة مع الاتحادات والمنظمات والشبكات العربية والدولية المختلفة، فالجامعة تمتاز بعضويتها في:

(اتحاد الجامعات العربية– اتحاد الجامعات الإسلامية– الاتحاد الدولي لرؤساء الجامعات– الشبكة العربية الأوروبية للبحوث العلمية– الاتحاد الدولي الجامعات البحر الأبيض المتوسط– المنظمة العربية للمسئولين عن القبول والتسجيل في الجامعات العربية).

كما تمتاز جامعة الأزهر بعلاقات توأمة مع عدة جامعات عربية وأجنبية، وتربطها علاقات تعاون أكاديمي مع عدد من الجامعات الأجنبية والعربية.

2.4.4.2 الجامعة الإسلامية (الدليل العام، 2019 – 2020):

أنشئت الجامعة الإسلامية بغزة سنة (1398هـ– 1978م) انبثاقاً عن معهد فلسطين الديني (الأزهر) الذي أنشئ عام (1954م)، وظلت الجامعة حتى عام 1991م الجامعة الوحيدة التي تخدم أبناء قطاع غزة.

وهي جامعة إسلامية الفلسفة، فلسطينية النشأة والهوية والانتماء، وهي جامعة لجميع أبناء الشعب الفلسطيني دونما تمييز بينهم لأي سبب، يعامل فيها الطلبة على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية. وهي جامعة منفتحة على الحضارة العالمية، تواكب التقدم العلمي، وتوفر الأجواء السليمة للعملية التعليمية، وتنتهج سياسة الفصل بين الطلاب والطالبات تجنباً لمضار الاختلاط.

بدأت الجامعة الإسلامية بثلاث كليات هي: كلية الشريعة التي أصبحت لاحقاً كلية الشريعة والقانون، وكلية أصول الدين، وكلية اللغة العربية التي أصبحت لاحقاً كلية الآداب، وفي العام 1980م تم افتتاح ثلاث كليات أخرى هي: كلية التربية، وكلية التجارة، وكلية العلوم، ثم افتتحت كلية الهندسة في العام 1992م، وكلية التمريض مطلع العام الدراسي 1992–1993م، وكلية الطب مطلع العام الدراسي 2006–2007م، وعلى مدار تلك السنوات شهدت الجامعة تطوراً في هيئتها الأكاديمية والإدارية وأعداد طلبتها وخريجيها، إلى جانب مرافقها ووحداتها ومختبراتها وخدماتها في مجال البحث العلمي والتنمية المجتمعية، علاوة على علاقاتها الوطنية والإقليمية والعالمية.

وتضم الجامعة الإسلامية 139 برنامجاً أكاديمياً، و142 شريكاً خارجياً، و60 اتفاقية تعاون مشترك، و20 مركزاً علمياً وبحثياً.

تعمل الجامعة الإسلامية شأنها شأن شقيقاتها من الجامعات الفلسطينية، تحت مظلة وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية بالسلطة الوطنية الفلسطينية، كما يبلغ عدد الطلبة الملتحقين ببرامج البكالوريوس 14722 طالب وطالبة.

والجامعة الإسلامية عضو في المؤسسات التالية:

(اتحاد الجامعات العربية– رابطة الجامعات الإسلامية– رابطة جامعات البحر الأبيض المتوسط– الاتحاد العالمي للجامعات).

كما أن للجامعة الإسلامية علاقات وطيدة بالكثير من الجامعات العربية والإسلامية والأجنبية، وتنظم علاقاتها اتفاقيات تعاون وتوأمة مع عدد من الجامعات المرموقة.

وبالجامعة الإسلامية مكتبة مركزية تفتح أبوابها لجميع الطلبة والدارسين والباحثين من أبناء القطاع، وتضم حوالي (100 ألف) من الكتب والمصنفات والمراجع العلمية في مختلف التخصصات واللغات، إضافة إلى رسائل الماجستير والدكتوراه والدوريات، وتتصل المكتبة الإكترونية ببعض مكتبات الجامعات الأجنبية.

وأخيراً وقّعت الجامعة الإسلامية بغزة مذكرة تفاهم مع وزارة الصحة الفلسطينية شرعت الجامعة بموجبها بتسليم مباني المستشفى التي أصبحت جاهزة للتشغيل لوزارة الصحة الفلسطينية للبدء بتشغيلها، وذلك لإتاحة الفرصة للاستفادة من المستشفى لخدمة الحجر الصحي لرعاية المرضى وكبار السن خلال فترة الطوارئ الحالية مع انتشاء فايروس كورونا في العام 2020م.

3.4.4.2 جامعة الأقصى (دليل جامعة الأقصى، 2019 – 2020):

جامعة الأقصى مؤسسة حكومية مستقلة علمياً وأكاديمياً، يشرف عليها مجلس أمناء مستقل يقرر سياساتها ويتحمل مسؤولياتها. ووفقاً لقانون التعليم العالي رقم (6) لعام 2018م والأنظمة الصادرة بمقتضاه عن وزارة التربية والتعليم العالي. تهدف الجامعة إلى نشر المعرفة، وتعميق جذورها، وخدمة المجتمع الفلسطيني وتطويره في إطار فلسفة تستند إلى المفاهيم الوطنية وتراث الحضارة العربية والإسلامية.

بدأت جامعة الأقصى سنة (1955م) كمعهد للمعلمين تحت إدارة الحكومة المصرية، وكان الهدف آنذاك هو إعداد المعلمين وتأهيلهم، وفي عام (1991م) تطور المعهد إلى كلية عرفت بكلية التربية الحكومية، ومنذ ذلك الحين أخذت الكلية تتنامى شيئاً فشيئاً في خططها التعليمية، وأقسامها العلمية، وأساتذتها، وطلابها، وتخرّج منها كثير من المدرسين والباحثين ذوي الكفاءة العلمية والتربوية العالية من حملة البكالوريوس والليسانس.

كما كان لها دور بارز في تخريج عدد من حملة درجتي الماجستير والدكتوراه عبر برنامج الدراسات العليا المشترك مع جامعة عين شمس، ومع بداية العام الجامعي (2000م/2001م) تم تحويل الكلية إلى جامعة الأقصى التي يديرها مجلس استشاري مكون من (11) عضواً.

تضم الجامعة حالياً عشر كليات، هي: كلية العلوم التطبيقية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية التربية، كلية الإعلام، كلية الفنون، كلية الإدارة والتمويل، كلية التربية البدنية والرياضة، كلية الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، كلية العلوم الطبية، وكلية مجتمع جامعة الأقصى للدراسات المتوسطة، مع العلم بأن جامعة الأقصى هي الجامعة الوحيدة في قطاع غزة التي تمنح درجة البكالوريوس في تخصصات الإعلام والفنون والتربية البدنية والرياضة.

يبلغ عدد طلابها حوالي (14512) طالباً وطالبة في مرحلة البكالوريوس، كما تضم الجامعة (564) عضو هيئة تدريس، و(560) موظفاً إدارياً في فروع الجامعة.

ساهمت الجامعة وعلى مر مراحل تطورها واتساعها في تهيئة الطلبة ليكونوا مواطنين فاعلين في مجتمعهم، ومنافسين قادرين على تحمل مسؤولياتهم تجاه مجتمعهم، إضافة إلى تقوية صلتهم بمجتمعهم وتنمية روح التعاون فيما بينهم، وقد عززت الجامعة في طلبتها مبدأ التفاعل الديمقراطي المبني على أساس احترام الآخرين.

لعبت الجامعة– منذ تأسيسها– دوراً محورياً في تأهيل وتنمية القدر الأكبر من موارد ومصادر المجتمع المحلية ولاسيما البشرية منها، وذلك عبر ما تقدمه الجامعة من برامج تعليمية بحثية وتدريبية متخصصة في حقول تكنولوجيا المعلومات والعلوم، وعلى صعيد السياسة والإدارة والاقتصاد وفي مجالات التربية وإعداد المعلمين وفي حقول الإعلام والرياضة، كل ذلك لخدمة المجتمع الفلسطيني والمساهمة في تطوره الاقتصادي والاجتماعي.

4.4.4.2 جامعة القدس المفتوحة (دليل الجامعة 2019 – 2020):

تأسست جامعة القدس المفتوحة على أرض فلسطين بداية عام 1991م، وتتبنى فلسفة التعليم المفتوح والتعلم المدمج، وتهدف الجامعة إلى إيصال العلم والمعرفة إلى شرائح المجتمع كافة، وتمنح الجامعة درجة البكالوريوس في (22) تخصص موزعة على كلياتها السبع: كلية العلوم التربوية (التربية سابقاً)، وكلية العلوم الإدارية والاقتصادية، وكلية التكنولوجيا والعلوم التطبيقية، وكلية التنمية الاجتماعية والأسرية، وكلية الزراعة، وكلية الإعلام، وكلية الآداب.

بالإضافة إلى عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي التي تمنح درجة الماجستير في تخصصي "اللغة العربية وآدابها" و"الإرشاد النفسي والتربوي"، وكذلك تقديم (3) دبلومات في التأهيل التربوي، و(3) دبلومات مهنية متخصصة، هذا فضلاً عن وجود عدد من المراكز العلمية والتربوية والتدريبية المتخصصة التي تسهم في تعزيز المهارات التكنولوجية والتحصيل المعرفي لدى الطلبة والمجتمع المحلي، وفي سبيل بناء الإنسان الفلسطيني وتمكينه من بناء مؤسساته الوطنية على أسس من الكفاءة والجدارة، وتؤهله لتجسيد حلمه بالحرية والاستقلال والعدالة. ونظراً لمرونة نظامها التعليمي، ولجودته وحداثته، وصل عدد طلبة الجامعة في الفصل الأولى من العام الدراسي 2019/ 2018 الى 50429 طالب وطالبة، يتوزعون على ثمانية عشر فرعاً ومركزاً دراسياً منتشرة في أنحاء الوطن، وفي محافظات قطاع غزة وصل عدد الطلبة الملتحقين بها إلى 5557 طالب وطالبة .

ومما تجدر الإشارة اليه أن الجامعة عضو في مجلس التعليم العالي الفلسطيني والمجلس الدولي للتعليم عن بعد الذي يضم الجامعات المفتوحة في العالم، واتحاد الجامعات العربية، واتحاد جامعات العالم الإسلامي، واتحاد الجامعات المفتوحة لجنوب شرق آسيا، كما أنها عضو في مؤسسة الشبكة العربية للتعليم المفتوح.

5.4.4.2 جامعة فلسطين (دليل 2019 – 2020):

جامعة فلسطين مؤسسة أكاديمية من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، تأسست من أجل خدمة أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بشكل خاص والطلبة العرب والأجانب بشكل عام.

تحمل جامعة فلسطين على عاتقها رسالة جليلة وهي توفير مستوى رفيع وعصري من التعليم الجامعي، عن طريق تهيئة بيئة تعليمية تساندها تقنيات حديثة وإلكترونية متكاملة، ومناهج وضوابط وأنظمة أكاديمية ذات مواصفات عالمية، كما تؤمّن الدعم والمساعدة للطلاب لضمان مستوى عالٍ من الإبداع والتميز، وتهتم بالبحث العلمي والمعرفي والتواصل مع حضارات وعلوم العالم، لترسيخ قيم المواطنة الصالحة والتعاون واحترام الغير بما يحقق رفاهية وسعادة الإنسانية.

أسست جامعة فلسطين في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات (أبو عمار) عام 2003م، وبدأت ممارسة دورها في المجتمع الفلسطيني جنباً إلى جنب مع نظيراتها من الجامعات المحلية في أوائل شهر مارس من عام 2005م في مدينة غزة، وذلك بتجهيز ملفات اعتماد الكليات والبرامج.

وفي عهد الرئيس محمود عباس تم تخصيص أرض للجامعة بمساحة 30 دونم في مدينة الزهراء وسط قطاع غزة، وبدأت الجامعة فور الحصول على الأرض بإنشاء مبانيها والاستقرار فيها.

بعد العمل المتواصل في تجهيز برامج الجامعة وفقاً لمتطلبات وزارة التربية والتعليم العالي، والهيئة الوطنية للاعتماد والجودة في التعليم العالي، حصلت الجامعة على الترخيص المبدئي ثم على الاعتماد العام للجامعة بتاريخ 2007/07/15م، إلى أن حصلت على الاعتماد النهائي لكلياتها وبرامجها عام 2008م بشهادة تسجيل مؤسسة تعليم عالي رقم (2008/HE1C/02/13).

وتضم الجامعة 8 كليات، و28 تخصص، وقد بلغ عدد الطلبة الملتحقين بها 4825 طالب وطالبة في مرحلة البكالوريوس. وفي العام الدراسي 2019م– 2020م تم افتتاح برنامج الماجستير لديها في إدارة الأعمال والتخطيط الاستراتيجي.

5.4.2 دور الجامعات في تعزيز المشاركة في الحياة السياسية لدى طلبتها:

تعتبر الجامعات مصدر التغيير، ومحضناً لإعداد القيادات السياسية والحزبية، فهي البيئة الخصبة لإبراز الشخصية العلمية والأكاديمية، كما الشخصية السياسية والاجتماعية، وللتعرف على دور الجامعات في تعزيز المشاركة في الحياة السياسية لدى طلبتها فإننا سنتناول ذلك من خلال:

1.5.4.2 مخرجات لقاء: الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية في ديسمبر 2019م:

وقد عُقد هذا اللقاء في مقر الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني "حشد" بمدينة غزة في 29 ديسمبر 2019م، وقد أشار صلاح عبد العاطي (رئيس الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني "حشد") في كلمته إلى عدم وجود مجالس أو اتحادات طلابية في جامعات مثل جامعة فلسطين، وكذلك تعطيل انتخابات مجالس الطلبة في بعض الجامعات مثل جامعة الأزهر والأقصى والقدس المفتوحة، وانتكاسة تلك الانتخابات في جامعات مثل الجامعة الاسلامية لتأخذ الصورة الشكلية، كما تدهورت العلاقات ما بين الكتل الطلابية المختلفة.

وأوضح خالد الحلاق (عميد الشئون الخارجية في الجامعة الإسلامية) عن مفهومه للحرية هي حرية التخصص، وإثراء المجتمع من خلال إيجاد الحلول الإبداعية من خلال التعليم المستمر.

وتحدث أيمن شاهين رئيس نقابة العاملين في جامعة الأزهر عن انعدام الحريات في الجامعات، وتعطيل نقابات العاملين في الجامعات تحت مبرر الانقسام ما بين الفصائل، أو حتى داخل الحزب الواحد، والذي انعكس على الطلبة وعزوفهم عن المشاركة السياسية (حشد، 2019).

2.5.4.2 الدراسة المسحية لمركز هدف لحقوق الإنسان 2018م:

فقد أشارت دراسة مركز هدف لحقوق الإنسان إلى ضعف دور الجامعات في تنمية وعي طلبتها بأهمية المشاركة في الحياة السياسية، وكما أشارت أيضاً إلى أن هناك ضعفاً في مستوى مشاركة الشباب الجامعي في الحياة السياسية، وانخفاض مستوى تمثيل الشباب في دوائر صناعة القرار في الأحزاب السياسية، الأمر الذي يتضح من خلال مؤشرات مثل ضعف إلمام الشباب بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، وقصور الجامعات بتقديم التوعية المناسبة للشباب حولها، وقلة معرفة الشباب بالقضايا السياسية المحلية، الإقليمية، والدولية، وقصور الجامعات بتقديم التوعية المناسبة للشباب حولها، وقلة معرفة الشباب ببرامج الأحزاب السياسية، وتجنب الشباب لإبداء آرائهم في القضايا ذات الأولوية الوطنية، وعدم إفساح المجال أمامهم لذلك من قبل الجامعات، في ظل قلة مشاركة الشباب في الندوات السياسية.

والنقطة الأهم في ذلك هي ضعف مشاركة الشباب في انتخابات المجالس والاتحادات والكتل الطلابية، وانعدام الرقابة عليها من قبل الجامعات وعدم تشجيع الجامعات لطلبتها على المشاركة بها، وكذلك ضعف دور الشباب في توعية زملائهم بحقوقهم السياسية، وأيضاً تجنب الشباب مناقشة آرائهم السياسية مع زملائهم.

وهنا يرى الباحث أن الجامعات عامة تخلت عن دورها البارز_ كما كانت_ في دعم الحريات السياسية وإدارة الاختلاف السياسي وتعزيز قيم المشاركة السياسية لدى طلبتها، وكما يرى أيضاً أن الانقسام الفلسطيني لم يعد يؤثر على دور الجامعات في تعزيز المشاركة في الحياة السياسية لدى طلبتها فحسب، بل على لجان العاملين داخل الجامعات، وهذا سيلقي بظلاله السلبية على طلبتها، وهذا يفسر عزوف الكثير من الشباب الجامعي عن المشاركة السياسية، كما نأت بعض الجامعات عن نفسها بالاهتمام بالجانب الأكاديمي ولم تعد تولي الأنشطة السياسية أي اهتمام.

6.4.2 دور الجامعات في تحقيق التنمية الشاملة:

وللجامعات دور رائد في النهوض بالمجتمعات فهي التي تحدد المسارات والاتجاهات التي تسير بالمجتمع من خلال الإعداد الدائم للشباب الملتحقين ببرامجها الدراسية المختلفة، والجامعات كمؤسسات تعليمية تهدف إلى تعليم وتدريب وصقل مهارات طلبتها من ناحية، والطواقم الإدارية والأكاديمية من أجل مواكبة التطورات الحضارية، وتقديمها للمجتمع من خلال مخرجات العملية التعليمية على شكل خريجين مسلحين بأحدث الوسائل، ومزودين بآخر ما توصل إليه العلم من مستجدات، ويرى الباحث أن رسالة الجامعات يجب ألا تقف عند حدود التعليم والتدريب فحسب، بل يجب أن تمتد إلى تحقيق التنمية الشاملة التي تنشدها المجتمعات.

وإن نجاح أي عملية تنموية يعتمد بالأساس على النظام التعليمي، فالنهوض بالبرامج التعليمية الجامعية وتطويرها يُعتبر حجر الأساس في إسهام الجامعات في تحقيق التنمية الشاملة، كما يُعد التعليم من أهم روافد التنمية وعناصرها الأساسية، فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه ويستثمر في الموارد البشرية ويؤهلها للإشراف على عملية التنمية وإدارتها، ويعمل على إعداد الإنسان المتعلم والمؤهل والمثقف والمتمرس بإمكانه أن يشارك في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي.

وهذا يعني أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية الشاملة في مختلف المجالات كالاقتصاد والسياسة والثقافة والرياضة والصحة والبيئة...إلخ. فلا تنمية من دون قوى بشرية متعلمة ومؤهلة، وبالتالي فإن عملية تأهيل وإعداد الموارد البشرية هي أساس عملية التنمية الشاملة، فالنظام التعليمي عامة والجامعات ومراكز البحث خاصة هم المحرك الاستراتيجي والمحوري والأساسي في عملية التنمية الشاملة (الكرد، 2018).

وحتى تقوم الجامعات بدورها في تحقيق التنمية فإن الباحث يرى أن تقوم الجامعات بإيلاء المزيد من الاهتمام برأس المال البشري والفكري، وإدارة المعرفة بشكل استراتيجي يضمن بناء رأس مال معرفي وفق معايير الجودة الشاملة لتحقيق التنمية الشاملة المنشودة، والاهتمام بالبحث العلمي وربط مخرجات أبحاث العلوم المختلفة بتحقيق التنمية، وهذا يتطلب مزيداً من الشراكات على المستوى المحلي والعربي والدولي، واعتماد مبدأ خلق فرص العمل الجديدة وفق رؤية تنموية متكاملة، تلبي احتياجات سوق العمل من ناحية، وتقلل البطالة بين صفوف الخريجين من ناحية أخرى.

7.4.2 الخلاصة:

يمثل طلبة الجامعات الفلسطينية مستقبل الوطن المشرق، وقادة الغد الذين سيكون على عاتقهم أمانة تطوير وتنمية المجتمع الفلسطيني والوصول به إلى التنمية الشاملة المنشودة، وباعتبارهم الآن العنصر الرئيس في هذه التنمية، الأمر الذي يشكل التحدي الأكبر أمام الجامعات الفلسطينية؛ من حيث تطوير سياساتها الإدارية وعملياتها المعرفية والتعليمية وبرامجها الأكاديمية بما يضمن الإعداد المناسب لهذه الطاقة البشرية الهائلة، باعتبارهم رأس المال الفكري الذي يمتلكه الشعب الفلسطيني، حتى يتمكن هؤلاء الشباب من القيام بأدوارهم المنوطة بهم، من حيث تطوير أنفسهم للوصول إلى درجة من القدرة على العطاء المتميز.

ولا يقف دور الجامعات عند حد الإعداد الأكاديمي والمهني بل يجب ان يتعداه إلى الإعداد السياسي، ومن هنا ينبغي على الجامعات أن تبادر لفتح آفاق حوار سياسي حقيقي بين طلبتها ومحاربة الانقسام السياسي من خلال الحوار البناء بين طلبتها، وإزالة الحواجز الأيدولوجية بواسطة أنشطة تشاركية حقيقية، وأن تفتح المجال للأنشطة السياسية حتى المعارضة لفكر الجامعة، وأن تستضيف القيادات المختلفة وفتح آفاق الحوار مع صناع القرار السياسي والحزبي الفلسطيني، لأن قرار النهوض والتنمية الشاملة إنما هو قرار سياسي بامتياز، ويجب أن يكون بمشاركة كافة الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية.

5.2 المبحث الخامس: الدراسات السابقة:

1.5.2 مقدمة:

تتكون الدراسات السابقة من واحد وعشرين دراسة مقسمة كما يلي:

1- الدراسات المحلية: وعددها ثماني دراسات.
2- الدراسات العربية: وعددها سبع دراسات.
3- الدراسات الأجنبية: وعددها ست دراسات، منها اثنتان عبريتان.

كما سيتم ترتيب دراسات كل قسم من الأقدم إلى الأحدث على الشكل التالي:

2.5.2 أولاً: الدراسات المحلية:

ولقد تضمنت الدراسات المحلية ست دراسات هي كالتالي:

1. دراسة (المصري، 2008)، بعنوان:

"الشباب والتنمية في المجتمع الفلسطيني "دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعات قطاع غزة"

(رسالة ماجستير)

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور الشباب الجامعي الفلسطيني في التنمية، ومدى مشاركتهم في تنمية المجتمع الفلسطيني، وتحديد المعوقات التي تواجههم، وما التصور المقترح لتعزيز هذه المشاركة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة وهم طلبة جامعات: الأزهر والإسلامية والأقصى في قطاع غزة، وبلغ عدد العينة 430 طالب وطالبة.

نتائج الدراسة:

- نسبة مشاركة الشباب الجامعي الفلسطيني في التنمية قد بلغت (69.9%)، وهي تشير لمعدل إيجابي في ظل الظروف التي يمر بها الشعب الفلسطيني.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية طلبة الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير التخصص: آداب أو علوم، أي أن جميع الطلبة يتفقون حول المشاركة في التنمية على مستوى أبعادها المستقلة.
- ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية طلبة الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير النوع في كافة مجالات المشاركة في التنمية.
- ومن معوقات مشاركة الشباب في التنمية بالترتيب: الاحتلال الإسرائيلي، ضعف السلطة والفساد الإداري، انتشار ظاهرة البطالة، التدخلات الخارجية التي تفرض على الشعب الفلسطيني، عدم وجود موارد طبيعية.

2. دراسة (الشامي، 2011)، بعنوان:

"مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني في عصر العولمة" (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الأقصى في خانيونس). (رسالة ماجستير)

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة التعرف على مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني، وتكونت عينة الدراسة من (469) طالباً وطالبة من طلبة جامعة الأقصى، واستُخدم مقياس مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستطلاعي للتعرف إلى مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني.

نتائج الدراسة:

- الدرجة الكلية لمستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني بلغت (66.9 %)، ومجال النشاط السياسي حصل على نسبة (73.5%)، يليه مجال المعرفة السياسية وحصل على نسبة (63.7%)، ثم مجال الاهتمام السياسي وحصل على نسبة (63.6%).
- صُنف الشباب الفلسطيني بين مستويين من المشاركة السياسية: مستوى نشيط سياسي، وشكّل أكثر من نصف مجتمع الدراسة، ومستوى غير نشيطٍ سياسي وشكل أكثر من الثلث.
- توجد علاقة بين مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني وبعض المتغيرات: النوع الاجتماعي، دخل الأسرة، الانتماء التنظيمي، نوع الكلية، الحالة الاجتماعية، ولا توجد علاقة لمستوى المشاركة السياسية تبعاً لمكان السكن.
- أكد الشباب أن الانتماء الحزبي هو أفضل أشكال المشاركة السياسية.
- أسباب العزوف عن المشاركة السياسية التي حددها الشباب هي: أن الأحزاب تسعى لمصالحها وليس للمصلحة الوطنية، ولا توجد حرية وتسامح في المجتمع الفلسطيني، والانتماء للأحزاب يتم بسبب الإغراءات المادية، والانتماء لحزب غير الحكومة يسبب المشاكل.

3. دراسة (شعبان، 2012)، بعنوان:

"تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية".

(بحث مقدم لمؤتمر علمي)

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة توضيح المعوقات والعراقيل التي تحول دون المشاركة السياسية الفلسطينية، وتقديم شرح موضوعي للإشكاليات السياسية لدى الشباب الفلسطيني، وعلاقة الشباب بأزمات المجتمع الفلسطيني.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة:

خرجت الدراسة بنتيجة واحدة وهي ضعف المشاركة السياسية للشباب، وأرجع الباحث ذلك لعدة أسباب:

- النظام الانتخابي المختلط غير ملائم للشباب، وعدم وجود تشريعات تضمن تمثيلاً لهم.
- هيمنة كبار السن على قيادة الأحزاب الفلسطينية، مما يؤكد عدم وجود ثقة من الشباب تجاه الأحزاب.
- عدم وجود مقررات مالية لدعم أنشطة الشباب، وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب.

4. دراسة (أبو ساكور، 2013)، بعنوان:

"دور إدارة جامعة القدس المفتوحة في تمكين الشباب وتنمية قدراتهم في المجتمع الفلسطيني". (بحث محكم)

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الكشف عن دور إدارة جامعة القدس المفتوحة في فلسطين في تمكين الشباب، وتنمية قدراتهم في المجتمع الفلسطيني.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة، وبلغ حجم المجتمع (1000) طالب وطالبة، وعينة الدراسة (344) طالب وطالبة، وكانت العينة عشوائية طبقية.

نتائج الدراسة:

- أن جامعة القدس المفتوحة لها دور في التمكين الجامعي للجانب المعرفي وهذا حصل على أعلى متوسط حسابي، ثم يليه التمكين الجامعي للجانب الاجتماعي والاقتصادي، أما مجال التمكين الجامعي للجانب السياسي فقد حصل على أقل المتوسطات.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات دور إدارة جامعة القدس المفتوحة في تمكين الشباب وتنمية قدراتهم تعزى لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات دور إدارة جامعة القدس المفتوحة في تمكين الشباب وتنمية قدراتهم تعزى لمتغير التخصص.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات دور إدارة جامعة القدس المفتوحة في تمكين الشباب وتنمية قدراتهم تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

5. دراسة (دويكات، 2016)، بعنوان:

"دور الشباب الفلسطيني الجامعي في المشاركة السياسية والفعاليات الجماهيرية الوطنية (1999- 2015). (رسالة ماجستير)

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف على دور الشباب الفلسطيني الجامعي في المشاركة السياسية والفعاليات الجماهرية، في الفترة الواقعة ما بين العام 1993م والعام 2015م.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدم أداة الاستبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، والتي تتكون من طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، وبلغ حجمها (1062) طالب وطالبة، كما استخدم الباحث أداة المقابلة أيضاً.

نتائج الدراسة:

- الأثر السلبي لاتفاق أوسلو وما تلاه من مفاوضات غير مجدية على مستوى المشاركة السياسية للشباب الجامعي، مما أدى إلى نشوء حالة إحباط بين الشباب الجامعي الفلسطيني إزاء المشاركة الجماهيرية والوطنية.

- تراجع دور الأحزاب والفصائل الفلسطينية خلق حالة من الإحباط لدى الشباب الجامعي الفلسطيني، مما انعكس سلباً على مستوى المشاركة في الفعاليات السياسية والجماهيرية والوطنية لدى الشباب.
- الانقسام الداخلي عام 2007م ساهم في تعزيز اللامبالاة، وعدم المشاركة الجماهيرية بين الشباب الفلسطيني.

6. (المصري، 2016)، بعنوان:

"دور الشباب الجامعي الفلسطيني في تنمية المجتمع المحلي من خلال العمل التطوعي، والمعيقات التي تحول دون انخراطهم فيها" (بحث محكم)

هدف الدراسة:

التعرف على دور الشباب الجامعي الفلسطيني في تنمية المجتمع المحلي من خلال العمل التطوعي، والمعيقات التي تحول دون انخراطهم فيها من وجهة نظرهم.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لموضوع الدراسة.

نتائج الدراسة:

- أن دور الشباب الجامعي الفلسطيني في تنمية المجتمع المحلي من خلال العمل التطوعي من وجهة نظر الشباب أنفسهم جاء بدرجة متوسطة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (3. 53) مع انحراف معياري (0. 52).
- أن درجة المعيقات التي تحول دون انخراط الشباب الجامعي في العمل التطوعي من وجهة نظر الشباب أنفسهم كانت درجة متوسطة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (3. 31) مع انحراف معياري (0. 41).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (Sig=0.000 < 0.05) في متوسطات دور الشباب الجامعي الفلسطيني في تنمية المجتمع المحلي من خلال العمل التطوعي من وجهة نظر الشباب أنفسهم تعزي لمتغير (الجنس والتخصص).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (Sig=0.000 < 0.05) في متوسطات درجة المعيقات التي تحول دون انخراط الشباب الجامعي في العمل التطوعي من وجهة نظر الشباب أنفسهم تعزي لمتغير (الجنس والتخصص).

وقد أوصت الدراسة ما يلي:

- توعية الشباب الجامعي بأهمية المشاركة في العمل التطوعي من خلال البحث عن المؤسسات التي تقدم خدمات العمل التطوعي.
- احترام معنى العمل التطوعي في المجتمع، للحفاظ على معنى وأهمية وثقافة العمل التطوعي.

7. دراسة (عودة، 2017)، بعنوان:

المشاركة الشبابية في المجتمع الفلسطيني بين النظرية والتطبيق. (بحث محكم)

الهدف من الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف على درجة المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، وفحص المتغيرات التي تؤثر على هذه الدرجة مثل الوعي بالحق في التنظيم، الثقافة السياسية، المجتمع المدني والمتغيرات الديمغرافية.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي الكمي للوصول إلى نتائج الدراسة من خلال توزيع استمارة بحثية على الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة.

نتائج الدراسة:

- من وجهة نظر الشباب الفلسطيني فإن: المشاركة السياسية، وعي الشباب بالحق في التنظيم، الثقافة السياسية، قد حازوا على درجة عالية كأنشطة للترويج التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني داخل أوساط الشباب.
- من وجهة نظر الشباب الفلسطيني فإن: وجود عقبات تعترض مشاركة الشباب في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني، مشاركة الشباب في منظمات المجتمع المدني قد حازتا على درجة متوسطة.
- ترتبط كل من الثقافة السياسية، الترويج للأنشطة، العقبات أمام المشاركة، الوعي بالتنظيم، المشاركة في المؤسسات الأهلية ارتباطاً ذو دلالة إحصائية إيجابية ومتوسطة بالمشاركة الشبابية.
- ترتبط كل من المشاركة الشبابية، الثقافة السياسية، الترويج للأنشطة، العقبات أمام المشاركة في المؤسسات الأهلية ارتباطاً ذو دلالة إحصائية إيجابية ومتوسطة
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الشباب المستقل بين متوسطات استجابة الباحثين حول المشاركة الشبابية تعزى إلى الانتماء السياسي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الشياب المستقل بين متوسطات استجابات الباحثين حول المشاركة الشبابية تعزى إلى الانتماء للحركات المدنية.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابة الباحثين حول الحق في التنظيم تعزى إلى منطقة السكن.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول الوعي بالحق بالتنظيم تعزى إلى الانتماء السياسي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الشباب المستقل بين متوسطات استجابة الباحثين حول الوعي بالحق بالتنظيم تعزى إلى الانتماء للحركات المدنية.
- تعتبر درجة مشاركة الشباب الفلسطيني أكتر ميلاً للارتفاع عن واقع هذه المشاركة الفعلي.
- يعتبر وعي الشباب بالحق بالتنظيم من وجهة نظر الشباب أعلى من نسبة انخراط الشباب في المنظمات الأهلية.

- تعتبر الثقافة السياسية للشباب من وجهة نظر الشباب أعلى من نسب انخراط الشباب في الأحزاب السياسية.
- تعتبر درجة كفاية أنشطة الترويج للمؤسسات الشبابية من وجهة نظر الشباب أعلى من انخراط الشباب في المنظمات الأهلية.
- تعتبر درجة وجود عقبات تعترض مشاركة الشباب في المؤسسات الأهلية مرتفعة نسبياً عن تصور الشباب لهذه العقبات.

8. دراسة (نصر الله، 2019)، بعنوان:

"التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة". (دراسة مقدمة لمؤتمر علمي)

الهدف من الدراسة:

هدفت الدراسة إلى ما يأتي:

- توضيح مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها.
- الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاع غزة.
- تحليل أبرز مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين.
- بيان التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف تشخيص الوضع الراهن للتنمية المستدامة في فلسطين، وتحديد المتطلبات الأساسية لتعزيزها بما يتلاءم مع احتياجات السكان الحالية والمستقبلية.

نتائج الدراسة:

- يعد الاحتلال الاسرائيلي والحصار على قطاع غزة من أبرز التحديات المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة.
- يعاني قطاع غزة من أزمة مستديمة في كل من البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي.

- عدم فاعلية السياسات والإجراءات الاقتصادية في ظل الانقسام على زيادة النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التشغيلية للأنشطة الاقتصادية.
- ضعف برامج البنية التحتية الموجهة لتلبية احتياجات السكان، وخاصة إمدادات المياه والصرف الصحي والكهرباء.
- زيادة معدلات النمو السكاني في قطاع غزة في ظل محدودية الموارد الطبيعية.
- ضعف برامج التنمية الاقتصادية في زيادة القدرة الاستيعابية للأنشطة الاقتصادية، يشجع العاطلين عن العمل والمحبطين وخاصة فئة المتعلمين للهجرة خارج فلسطين.
- تظهر المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية زيادة الفجوة بين محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، مما سيؤثر على مسار التنمية المستدامة.

3.5.2 ثانياً: الدراسات العربية:

واشتملت الدراسات العربية على ست دراسات هي:

1. دراسة (مرعي، 1996)، بعنوان:

"الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني (دراسة اجتماعية على عينة من طلبة الجامعات الأردنية)". (رسالة ماجستير)

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة تحليل المشاركة السياسية للشباب وتأثرها بالظروف الأسرية المختلفة، سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية، ومعرفة إذا ما كان هناك علاقة ما بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشباب ومستوى مشاركتهم السياسية، وكذلك مدى تأثر المشاركة السياسية للشباب بالمناخ السياسي المتاح في الأردن.

منهجية الدراسة:

هو المنهج الوصفي التحليلي وأداته الاستبانة.

نتائج الدراسة:

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه ما زال هناك خوف من اشتراك الشباب في السياسة، حيث بلغت نسبة أولئك الذين يرون أن الأجواء العامة لا تساعد على المشاركة السياسية (50.5٪) من عدد أفراد العينة.

2. دراسة (عيسى، 2015)، بعنوان:

"دور الإعلام المرئي في تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية دراسة تحليلية تقويمية لبعض برامج القناة الفضائية السورية". (رسالة دكتوراه)

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة تحليل مضمون برامج الشباب والتعرف على دور الإعلام المرئي (برامج القناة الفضائية السورية) في تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، لجمع البيانات الخاصة والحقائق الواقعية، مع استخدام أداة الاستبانة التي تم تنفيذها على طلبة السنة الرابعة في جامعة دمشق، والبالغ عددهم (1123 طالب وطالبة) موزعين على 4 كليات.

كما اعتمدت على منهج تحليل المضمون وهو أسلوب أو أداة للبحث العلمي.

نتائج الدراسة:

ومن خلال تحليل الاستبانة تبين أن الإعلام يساهم في تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية من خلال البنود التالية بالترتيب:

- جاء في المرتبة الأولى وفوق خط المتوسط تنمية المهارات والكفاءة المهنية، يليها إعداد الطاقة الشبابية العاملة، ثم خلق فرص عمل جديدة، ثم التشجيع على القيام بالمشروعات الصغيرة، يليها التدريب على استثمار الوقت، مشاركة الشباب في سوق العمل.

- أما في مجال التمكين السياسي (وكانت ثمانية بنود)، ثلاثة منها فقط فوق خط المتوسط وهي بالترتيب: الانتماء للوطن، الاعتزاز بالهوية الوطنية، تعزيز قيم المواطنة. أما بقية البنود فجاءت أقل من المتوسط وهي بالترتيب: المساواة في الحقوق، دمج الشباب في إطار النظام السياسي، المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، الحد من ظاهرة اللامبالاة السياسية، التشجيع على المشاركة في الترشيح والانتخابات.

3. دراسة (العابد، 2017)، بعنوان:

"أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري دراسة الانتخابات التشريعية 2012".

(رسالة ماجستير)

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إثبات وجود أزمة مشاركة سياسية للشباب في الجزائر، ومحاولة لرصد بعض المؤشرات والمعايير التي تثبت ذلك، من أجل معرفة الأسباب والعوامل والجهات المسؤولة (النظام السياسي والمواطن الجزائري في حد ذاته) التي تقف وراء هذه الأزمة.

منهجية الدراسة:

- المنهج الوصفي: ويساعد هذا المنهج الباحث على الوصف الدقيق للظاهرة محل الدراسة، وتحليل مكوناتها.
- المنهج التاريخي: وتم الاعتماد عليه بغية رصد أهم التطورات الحاصلة بشأن العديد من النقاط التي تطرقت لها الدراسة على غرار: البحث في الامتدادات التاريخية لأزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري.

نتائج الدراسة:

- ارتباط الانتخابات التشريعية في الجزائر بالأزمات، فمنذ فتح باب التعددية الحزبية، كانت الانتخابات التشريعية هي جزء من حل الأزمة، وهذا ما نجده في انتخابات 1991م بعد أحداث أكتوبر1988م، وانتخابات 1997م التي كانت محاولة لإخراج الجزائر من العشرية السوداء، وانتخابات 2002م التي سبقتها أحداث منطقة القبائل والتظاهرات الشبابية خاصة

تردي الأوضاع المعيشية، وارتفاع كبير لنسبة البطالة كأعلى معدل عرفته الجزائر تجاوز 28% في الفترة التي سبقت الانتخابات، ونفس الشيء في انتخابات 2007م و2012م، فرغم كل الحملات الانتخابية والتحسيسية بضرورة مشاركة الشباب في الانتخابات، إلا أنها لم تلق اهتماماً كبيراً، نظراً لاهتمام الشباب بمشاغله وظروفه الاقتصادية والاجتماعية المتردية.

- عدم وجود أطر قانونية تعمل على إشراك الشباب في الحياة السياسية على غرار نظام الكوتا النسائية.
- اللامبالاة الكبيرة للشباب الجزائري بالانتخابات التشريعية سواء بالمشاركة أو بالترشح، نابع أساساً من اليأس من هذه المؤسسة التي جل ما قدمته منذ إعلان التعددية هو المصادقة على مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة وكأننا أمام نظام برلماني، وعدم قيام هاته الهيئة بأي سابقة يمكن أن تحسب لها لكسب ثقة المواطن وخاصة الشباب.
- لم تشهد علاقة المواطن بالسياسة أي تغيير نحو الأفضل، وهذا وفقاً لنسب المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية على مدار ستة انتخابات منذ إعلان التعددية، وهذا ما أثبتته نتائج التشريعيات السادسة مايو 2017م، التي عرفت نسب مشاركة أقل من تلك التي كانت في تشريعيات 2012م، بلغت نسبة المشاركة حسب وزارة الداخلية الجزائرية 25,38%، وهذا إن دل على شيء فهو فشل النخب السياسية في كسب ثقة المواطنين عن طريق أهم مؤسسة ديمقراطية تجسد إرادة الجماهير وهي المؤسسة التشريعية.
- وكنتيجة عامة يمكن القول أن أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري في الانتخابات التشريعية مرتبطة أساساً بممارسات النظام السياسي منذ عقود من الزمن، وتوظيفه لآلية الانتخابات من أجل كسب شرعية ومشروعية أكبر تضمن استمراره، مع استغلاله لوضع الشباب وهواجسه للدعاية للمشاركة في الانتخابات، دون التوصل لحلول جوهرية قد تؤسس لمرحلة جديدة يقودها الشباب.

4. دراسة (رحوي، 2018)، بعنوان:

"المواطنة والتنمية المحلية في الجزائر، مشاركة الشباب نموذجاً".

(رسالة ماجستير)

الهدف من الدراسة:

توضيح دور مشاركة الشباب في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وكذلك الكشف عن المعوقات والصعوبات التي تقف في وجه مشاركة الشباب في التنمية على المستوى المحلي، وأيضاً تحديد تأثَير أزمة المواطنة التي يعيشها الشباب الجزائري على مشاركتهم في التنمية المحلية.

منهجية الدراسة:

واستخدمت الباحثة المنهج التاريخي للتعرف على ماهية المتغيرات التي حدثت في برامج التنمية منذ استقلال الجزائر حتى العام 1989م، واستخدمت كذلك المنهج الوصفي لتشخيص وتحليل وتفسير ظاهرة عزوف الشباب عن المشاركة في التنمية المحلية وعدم وعيه بأهميتها.

نتائج الدراسة:

- العلاقة بين المواطنة والتنمية المحلية هي علاقة إيجابية، ولا يمكن نجاح وفعالية مشروعات التنمية دون توفر عنصر المواطن المشارك الفعال.
- المشاركة هي العمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به.
- سبب عزوف الشباب عن المشاركة يرجع إلى أزمة المواطنة التي يعيشها الشباب الجزائري.
- حق المشاركة في التنمية والاستفادة من ثمارها يصطدم بإرادة الاحتكار في الجزائر، احتكار السلطة والحقل السياسي، والانفراد بالقرار وإقصاء الآخرين وخاصة الشباب من المشاركة.
- هناك ضعف من الشباب الجزائري تجاه المشاركة السياسية والانخراط في مؤسسات المجتمع المدني.

5. دراسة (الغنيمين، وآخرون، 2018)، بعنوان:

"واقع المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعة الأردنية من وجهة نظرهم" (بحث محكم)

الهدف من الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية، ومعرفة إن كان يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أوجه الاختلاف في أبعاد المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعة الاردنية تعزى لمتغيرات الجنس، ومكان الإقامة الدائم، ونوع الكلية، والمستوى الدراسي.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، لجمع البيانات الخاصة والحقائق الواقعية، كما استخدم الباحثون أداة الاستبانة التي تم تنفيذها على طلبة الجامعة الأردنية، وبلغ عدد مجتمع الدراسة (540 طالب وطالبة) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة.

نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج أن الاستجابة الإجمالية للطلبة في تقدير واقع المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعة الأردنية بدرجة متوسطة، كما جاءت مجالات واقع المشاركة السياسية وفق استجابات الطلبة مرتبة كما يلي: الاهتمام السياسي، المعرفة السياسية، النشاط السياسي، كما حازت عوامل المشاركة السياسية على درجة تقدير متوسطة.

6. دراسة (جعفر، 2019)، بعنوان:

"عوامل نجاح حرية المشاركة السياسية". (رسالة ماجستير)

الهدف من الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور كل من العوامل الدستورية والقانونية وكذلك العوامل الثقافية والمؤسساتية في حرية المشاركة السياسية.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في الانتقال من الجزء المتمثل بعوامل نجاح حرية المشاركة السياسية والوصول، إلى الكل المتمثل بحرية المشاركة السياسية بشكل عام، واعتمد الباحث أيضاً على طرائق بحث عدة أبرزها الطريقة الوصفية، والطريقة التحليلية في مجالات عدة من البحث.

نتائج الدراسة:

وتوصل الباحث بذلك إلى نتيجة أن مساهمة العوامل المؤسساتية والثقافية وإن كانت ثانوية بالمقارنة مع العوامل الدستورية والقانونية، إلا أن دورها واقعاً لا يقل عن دور القوانين والدساتير في نجاح وفعالية حرية المشاركة السياسية.

7. دراسة (زامل، ولعيبي، 2019)، بعنوان:

"**الشباب والتنمية دراسة سوسيولوجية**". **(بحث محكم)**

الهدف من الدراسة:

هدفت الدراسة توضيح أهمية الشباب ودوره في التنمية، وأيضاً تحديد معالم الرؤية المقترحة لتنمية الشباب.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة:

يستنتج الباحثان أن أي برنامج للتنمية للعمل مع الشباب لابد أن يكون الهدف منه:

- ضمان حصول الشباب في جميع أنحاء البلد على فرصة التعلم.
- إشراك الشباب يمنحهم تطوير الخبرات المناسبة لتحديد السياسات والبرامج.

- المناقشة مباشرة بين الشباب وصناع القرار، ما يتيح لصانعي القرار فهماً أفضل للحواجز التي تواجه الشباب في البلد.

4.5.2 ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

وتضمنت الدراسات الأجنبية خمس دراسات منها واحدة عبرية، والدراسات هي:

1. دراسة (هين، 2011)، بعنوان:

"**الشباب، المشاركة السياسية والثقة في بريطانيا**".

Henn, (2011): "Young People, Political Participation and Trust in Britain, Research Gate".

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة البحث في أسباب انخفاض معدل تصويت الشباب في الانتخابات العامة في بريطانيا خلال العقد الماضي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي للوصول إلى النتائج، حيث تم استخدام نتائج المسح الوطني عبر الإنترنت الذي شمل (1025) بريطانيًا بعمر (18) عامًا في عام 2011م، ومقارنة نتائج هذا المسح مع نتائج دراسة مماثلة أجراها أحد المؤلفين في عام 2002م، من أجل تقييم مدى تغير مستويات المشاركة السياسية للشباب على مدار السنوات الفاصلة.

نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة إلى أن جيل الشباب اليوم مهتم بالشؤون السياسية، وحريص على لعب دور أكثر نشاطًا في العملية السياسية، برغم الاحباط الذي يشعر به الشباب بعد تجربتهم الأخيرة في أول انتخابات عامة في عام 2010م، مما أدى إلى نفور جزء كبير منهم من الحياة السياسية والمهنية، مثلما حدث لفئة الشباب في عام 2002م.

كما أن الشباب حالياً لديهم اهتماماً أكبر بمجموعة من القضايا السياسية، ولديهم برنامج شبابي واضح، كما أنهم يؤيدون فكرة الديمقراطية التمثيلية، على الرغم من عدم ثقتهم في أن نتائج الانتخابات من شأنها أن تساعد على إحداث تغيير فعال في أسلوب الحكم في بريطانيا، إلا أن الشباب يرغبون في لعب دور أكثر نشاطًا في العملية السياسية الديمقراطية في المستقبل.

التوصيات:

خلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة بذل المزيد من العمل الجاد من قبل صناع القرار السياسي لزرع الثقة بين الشباب، وتمكينهم من المشاركة في العمل السياسي.

2. دراسة (بورتوجز، 2012)، بعنوان:

"هل القدرات السياسية، الثقة السياسية، والمشاركة الاجتماعية، ذات علاقة بأنشطة الاحتجاجات الاجتماعية؟ الشباب في إسرائيل في احتجاجات صيف 2011م". (رسالة ماجستير).

"האם מסוגלות פוליטית ,אמון פוליטי ומעורבות חברתית קשורים לפעילות במחאה חברתית? בני נוער ישראלים במחאת קיץ 2011 ".

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مشاركة الشباب في إسرائيل في الأنشطة السياسية بمظاهرها المختلفة مناقشات، تظاهرات، تعبير عن المواقف، عبر الانترنت،.. إلخ، والتعرف إذا ما كان هناك تأثير لمستوى الثقة السياسية على مستوى مشاركة الشباب في احتجاجات 2011م.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وضم مجتمع الدراسة الشباب من مختلف مناطق اسرائيل، واستخدمت أداة الاستبانة ووزعتها على تجمعات سكانية متنوعة، حيث بلغ حجم مجتمع الدراسة (412 شاباً وشابة).

نتائج الدراسة:

- بشكل عام، يمكن ملاحظة أن مستوى المشاركة العامة للشباب في احتجاج الصيف عام 2011م لم يكن مرتفعاً، وفي رأينا، ستكون المشاركة النشطة في الاحتجاجات (المظاهرات والخيام في معسكرات الخيام) هي الخيار المقدم لدى الشباب، ويليه المناقشات في الأطر الأخرى والتعبير عن الآراء على موقع التواصل Facebook، ثم جاءت أنماط المشاركة الأخرى بنسبة منخفضة.
- عند دراسة توزيع متغيرات البحث، تكون القدرة السياسية المنسوبة للقادة أعلى من القدرة المنسوبة للمواطنين، ولكن الثقة السياسية التي يوليها الشباب للقادة منخفضة للغاية.
- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المشاركة في احتجاجات صيف 2011م، تبعاً لمتغير التوزيع الديموغرافي لصالح سكان المدن، حيث المشاركة لديهم أعلى من مستوى مشاركة المناطق الريفية (الزراعية).
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المشاركة في احتجاجات صيف 2011م، تبعاً لمتغير الجنس.
- يوجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المشاركة في احتجاجات صيف 2011م، تبعاً لمتغير مستوى المعيشة الاقتصادية والاجتماعية، لصالح الطبقات العليا، حيث المشاركة لديهم أعلى من مستوى مشاركة الشباب من المستويات المتدنية.

3. دراسة (فيلتس،2013)، بعنوان:

"الشباب والديمقراطية: تشجيع مشاركة الشباب من قبل المجتمع الدولي في كوسوفو".

Feltes, (2013): "Youth and Democracy: The Promotion of Youth Participation by the International Community in Kosovo, Security and Human Rights".

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة البحث في تشجيع الشباب على المشاركة السياسية، لمعرفة مدى نجاح الجهود الدولية الرامية لتعزيز الديمقراطية في إقليم كوسوفو بعد إعلان الاستقلال، وحصول كوسوفو على السيادة الكاملة.

اعتمدت منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستناد إلى مقابلات مع خبراء محليين ودوليين، وإجراء مسح للطلاب في بريشتينا.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى أن المجتمع الدولي يهتم بالاستقرار أكثر من اهتمامه بالديمقراطية، حيث أنه يهتم بتقديم الدعم المالي للمشاريع التي تساهم في إرساء عمليات الديمقراطية كشرط أساسي من أجل تحسين الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.

كما أنه برغم الاهتمام بالمشاريع الداعمة لتمكين الشباب، إلا أنها لم تلامس اهتمامات الشباب بشكل كافي.

التوصيات:

خلصت الدراسة للتوصية بضرورة بذل المزيد من الجهود لتحسين تنظيم أداء منظمات الشباب في المجتمع المدني، عبر الشبكات والتحالفات ولتعزيز دور الشباب في النظام السياسي بشكل عام، عن

طريق تقديم الدعم المباشر لمنظمات الشباب المستقلة في كوسوفو، وتجاوز تقديم الدعم للشبكات السياسية بقدر الإمكان.

4. دراسة (هيلا يوجاف –كيرن، 2013)، بعنوان:

"المشاركة الاجتماعية للشباب في إسرائيل" (رسالة ماجستير)

"השתתפות חברתית של צעירים בישראל 2013" (הילה יוגב–קרן، 2013)

الهدف من الدراسة:

التعرف إلى أسباب انخفاض المشاركة السياسية للشباب في إسرائيل، والقياس والتمييز بين المشاركة عبر الإنترنت والمشاركة الفعلية، والتعرف إلى أنماط المشاركة الاجتماعية ووسائطها المختلفة.

منهجية الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج المقارن حيث كانت المقارنة بين فئتين وهما (من 11 – 26 عام) و(من 21 – 31 عام)، وبين الفئة العمرية (أكبر من 31 عام).

وكذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وأداتها الاستبانة.

نتائج الدراسة:

- لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية في المشاركة السياسية العامة، المشاركة الفعلية والمشاركة عبر الإنترنت، وتشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية.
- في الإجراءات التي تشكل مشاركة سياسية "كلاسيكية" مثل التصويت في الانتخابات الوطنية، التصويت في الانتخابات المحلية وعضوية الحزب، كانت هناك اختلافات كبيرة بين الفئات العمرية بحيث كلما زاد العمر، زاد معدل المشاركة.
- تشير هذه النتائج إلى أن الشباب يميلون إلى التصويت في الانتخابات المحلية أو الوطنية.

- هناك اتجاه معتدل لزيادة المشاركة السياسية مع تقدم العمر، 1% من الشباب، 12% من الخريجين و11% من البالغين يشاركون "أحيانًا" أو "مشاركة عالية".
- بالنسبة لجميع الفئات العمرية، تعد التعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي الأداة الأكثر استخدامًا للتعبير السياسي.
- تبلغ المجموعة البالغة من العمر 26–31 عامًا أعلى معدل للسلوك الاستباقي في تحميل محتوى سياسي كمبادرة شخصية ونشره على الشبكة، في المقابل، المجموعة الأصغر سنا، 11–21، هي أكثر ميلاً من الفئات العمرية الأخرى للاشتراك في مواقع الحزب.

5. دراسة (كوينتيلر، 2014)، بعنوان:

"**الاختلافات في المشاركة السياسية بين الشباب وكبار السن، دراسة تمثيلية للاختلافات في المشاركة السياسية بين الشباب وكبار السن– بلجيكا**".

Quintelier, (2014): "Differences in political participation between young and old people, A representative study of the differences in political participation between young and old people, Research Gate".

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة البحث في أسباب ضعف المشاركة السياسية للشباب مقارنة بالمشاركة السياسية لكبار السن.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي للوصول إلى النتائج، حيث تم اختبار الفرضيات عن طريق استخدام تحليل ثانوي لمسح الشباب المقارن، وهو عبارة عن استطلاع تمثيلي تم إجراؤه في عام 2006م، بين أكثر من 6000 من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و16 عامًا في بلجيكا، حيث تم أخذ عينة الدراسة من طلاب المدارس.

نتائج الدراسة:

- لقد توصلت الدراسة إلى أن المشاركة السياسية للشباب تعتبر منخفضة أو غير كافية.
- كما أن الشباب أقل عرضة للمشاركة في الأنشطة السياسية لأنهم لا يشعرون بأنهم منجذبون إلى السياسة، حيث أن الشباب يفضلون أشكال المشاركة الاجتماعية الأخرى، ولديهم بالمقابل مفهوم ضيق عن السياسة مما يجعلهم لا يشعرون أن السياسة مرتبطة بحياتهم.
- لا يوجد اختلاف كبير بين الشباب وكبار السن في مستويات ثقتهم واهتماماتهم السياسية.

التوصيات:

خلصت الدراسة إلى التوصية بتعزيز التعليم المدني في المدارس، من أجل تعزيز مفهوم الشباب في المجال السياسي، وبالتالي تعزيز أشكال المشاركة السياسية.

6. دراسة (بونتس،هين، جريفثس،2018)، بعنوان:

"**نحو تصور لمشاركة الشباب السياسية: دراسة جماعية مركزة– بريطانيا والبرتغال**".

Pontes, Henn & Griffiths, (2018): "Towards a Conceptualization of Young People's Political Engagement: A Qualitative Focus: Group Study, Societies".

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة البحث في تدني نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات، وانخراطهم في العمل السياسي، من أجل محاولة فهم كيفية تعريف الشباب للعمل السياسي، وتوجهاتهم للمشاركة السياسية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، واستخدمت عينة عشوائية من الشباب من عمر (18–24) سنة في كل من بريطانيا والبرتغال، حيث تم جمع المعلومات بواسطة المنصة الاجتماعية المستخدمة عبر الانترنت للنقاشات، ومن ثم ترجمتها من اللغة البرتغالية وتحليلها.

نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة إلى أن مفهوم المشاركة السياسية، ومفهوم الاندماج السياسي، يعتبران مفهومان منفصلان بالنسبة للشباب، حيث يرتبط مفهوم المشاركة السياسية بالبعد السلوكي النشط للشباب، بينما يرتبط مفهوم الاندماج السياسي بالأبعاد المعرفية والعاطفية لدى الشباب.

5.5.2 التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال التدقيق في الدراسات التي تم إدراجها، تبين ما يلي:

- تتفق كل الدراسات بما فيها الدراسة الحالية في أنها تركز على شريحة الشباب، عدا دراستي (نصرالله، 2019) و(جعفر، 2019).
- تتفق كل الدراسات بما فيها الحالية على استخدام المنهج الوصفي بأنواعه: التحليلي، الكمي، والاستطلاعي.

كما أضافت دراسة (العابد، 2017)، ودراسة (رحوي، 2018) المنهج التاريخي، وأضافت دراسة (جعفر، 2019) المنهج الاستقرائي.

6.5.2 الفجوة العلمية:

يمكننا توضيح الفجوة العلمية وهي التي تغطيها دراستنا على النحو التالي:

- **المتغير المستقل: مستوى تمكين الشباب من المشاركة السياسية،** حيث لم تتناولها أي من الدراسات السابقة، فقد تناولت دراسة (الشامي، 2011) معرفة مستوى مشاركة الشباب السياسية، وأما دراسة (شعبان، 2012) فتناولت المعوقات والعراقيل التي تحول دون المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، ودراسة (عودة، 2017) فتناولت التعرف إلى درجة المشاركة السياسية للشباب والتغيرات المؤثرة على هذه الدرجة، وأما(مرعي، 1996) فتناولت دراسته تحليل المشاركة السياسية وتأثرها بالظروف الأسرية، ودراسة (العابد، 2017) تناولت إثبات وجود أزمة للمشاركة السياسية لدى الشباب، ورصد بعض المؤشرات التي تثبت ذلك، ودراسة (جعفر، 2019) اهتمت بالكشف عن العوامل القانونية والدستورية والثقافية والمؤسساتية المؤثرة في حرية المشاركة السياسية، وركزت دراسة (هين، 2011) على أسباب انخفاض معدل الشباب في التصويت في الانتخابات العامة، واهتمت دراسة (بورتوجز، 2012) بمعرفة مدى مشاركة الشباب في الأنشطة السياسية، وبحثت دراسة (فيلتس، 2013) في تشجيع الشباب على المشاركة السياسية لتعزيز الديمقراطية، وأما دراسة (هيلا يوجاف –كيرن، 2013) فقد ركزت على أسباب ضعف المشاركة لدى الشباب والتمييز بين المشاركة الفعلية والمشاركة عبر الانترنت، وكما ركزت دراسة (كوينتيلر، 2014) في أسباب ضعف المشاركة السياسية لدى الشباب مقارنة بكبار السن، وتناولت دراسة (بونتس، هين، وجريفش، 2018) البحث في تدني نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات، وتدني انخراطهم في العمل السياسي.

ولكن الذي لم تتناوله أي من الدراسات السابقة هو مستوى تمكين الشباب من المشاركة السياسية، ولابد من التركيز في أن هناك فرقاً بين مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب، وبين مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، فالأولى تبحث في مستوى المشاركة دون التطرق للعوامل المؤثرة، والثانية تبحث في العوامل التي تؤثر في تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية.

فيما تناولت دراسة (أبو ساكور، 2013) تمكين الشباب وتنمية قدراتهم في المجتمع، وأما دراسة (عيسى، 2015) فقد تناولت تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية، **ولم تتناول أي من الدراستين تمكين الشباب من الناحية السياسية.**

- **المتغير التابع: انعكاسات تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية على تحقيق التنمية الشاملة،** والتي لم تتناولها أي من الدراسات التي تم إدراجها، فقد تناولت دراسة (المصري، 2008) دور الشباب في التنمية، واهتمت دراسة (المصري، 2016) بدور الشباب في تنمية المجتمع المحلي، وتحدثت دراسة (نصر الله، 2019) عن التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في قطاع غزة، وتناولت دراسة (رحوي، 2018) دور الشباب في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وركزت دراسة (زامل، ولعيبي، 2019) أهمية دور الشباب ودوره في التنمية من ناحية سوسيولوجية.

فيما لم تتناول أي من الدراسات السابقة انعكاس تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية على تحقيق التنمية الشاملة.

- **وختاماً،** فإن الفجوة العلمية تتمثل في مستوى تمكين الشباب من المشاركة السياسية وانعكاساته على التنمية، وهو عنوان الدراسة الحالية.

الفصل الثالث:

الإجراءات المنهجية للدراسة

1.3 المقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة بمثابة الموجه الرئيسي للأعمال البحثية المتنوعة التي في اطارها يتم إيضاح الطرق والوسائل والأدوات التي تم استخدامها للوصول الى النتائج التطبيقية الخاصة بالدراسة، لذا فقد شرع الباحث في هذا الفصل ببيان كافة الإجراءات الميدانية والمنهجية الإحصائية الوصفية والتحليلية لنموذج الدراسة وما يترتب عليها من مؤشرات وأرقام إحصائية لها دلالتها العلمية، كما وتناول الباحث الخطوات التي اتبعها والتي تتمثل في تحديد ووصف المنهج البحثي الملائم لدراسة الظاهرة، كذلك تحديد مجتمع وعينة الدراسة، ووصف أداة الدراسة وتحديد محتواها، وآلية جمع وتنظيم بيانات الدراسة، صدق وثبات أداة الدراسة، وأساليب التحليل الاحصائي التي تم الاعتماد عليها في تحليل بيانات الدراسة، ووصف البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد مجتمع الدراسة الذين تم استهدافهم في الدراسة الميدانية، والتحليل الوصفي لأبعاد الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة.

2.3 أولاً: منهج الدراسة:

لقد لجأ الباحث إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة، ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، حيث يعرف المنهج الوصفي التحليلي على أنه "المنهج الذي

يُعنى بالدراسات التي تهتم بجمع وتلخيص وتصنيف المعلومات والحقائق المدروسة المرتبطة بسلوك عينة من الناس أو وضعيتهم، أو عدد من الأشياء، أو سلسلة من الأحداث، أو منظومة فكرية، أو أي نوع آخر من الظواهر أو القضايا، أو المشاكل التي يرغب الباحث في دراستها، لغرض تحليلها وتفسيرها وتقييم طبيعتها للتنبؤ بها وضبطها أو التحكم فيها، ويُعد هذا المنهج هو الأكثر شيوعاً وانتشاراً في عالم البحوث الإنسانية، حيث لا يمكن الاستغناء عنه، إذ أن الدارس لأية ظاهرة ضرورية يجب أن تتوفر لديه أوصاف دقيقة للظاهرة التي يدرسها بالوسائل المعينة والمناهج المحددة لها، والبحث وفق منهج البحث الوصفي يُعد استقصاءً أو استقراءً ينصب على الظاهرة المدروسة، كما هي قائمة بقصد وصفها وتشخيصها، وكشف علاقاتها بين العناصر والجوانب الرابطة بينها" (حريزي وغربي، 2013)، حيث يعتمد هذا المنهج على دراسة الظواهر البحثية كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها والتعبير عنها كيفياً أو كمياً أو بكلاهما معاً (عودة، 2018)، فقد توافقت طبيعة الإجراءات والأدوات التي يوفرها مع غايات الدراسة الحالية، والتي تركز على بيان مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساتها على تحقيق التنمية الشاملة، لذا فقد تم الاعتماد على هذا المنهج الذي يناسب دراسة هذه الظاهرة، وتم الاعتماد مجموعة من البرامج الإحصائية المتخصصة، وأهمها المجموعة الإحصائية للعلوم الإنسانية (**SPSS, SmartPLS**) لحساب المؤشرات اللازمة لأغراض التحليل.

3.3 ثانياً: طرق جمع بيانات الدراسة:

تم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة من خلال أسلوبين:

1. **الجانب النظري:** تم استعمال المصادر الأجنبية والعربية والمحلية في تعزيز هذه الجانب، وذلك لبلوغ أهدافه، اذ اشتملت هذه المصادر على الكتب الحديثة، والأطروحات، والرسائل والبحوث المنشورة، والمقالات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
2. **الجانب العملي:** يتمثل هذا الجانب في الاستبانة.

4.3 ثالثاً: مجتمع وعينة الدراســة

1.4.3 مجتمع الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل عام لتسليط الضوء على مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساته على التنمية، حيث يتمثل مجتمع الدراسة في طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، ويتكون مجتمع الدراسة من (54000) طالب وطالبة من الجامعات (الأزهر، الإسلامية، الأقصى، فلسطين، القدس المفتوحة) وفقاً لأرقام صادرة عن دائرة القبول والتسجيل بالجامعات المذكورة أعلاه لعام 2019م، حيث قام الباحث باستخدام أسلوب العينة العشوائية من طلبة الجامعات حسب نسبة عدد الطلاب لكل جامعة من العدد الإجمالي، والجدول (1.3) يوضح مجتمع الدراسة.

جدول 1.3: يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجامعات الفلسطينية.

الجامعة	عدد الطلبة	نسبة الجامعة
الأزهر	14384	0.27
الإسلامية	14722	0.27
الأقصى	14512	0.27
فلسطين	4825	0.09
القدس المفتوحة	5557	0.10
الإجمالي	54000	1.00

المصدر: (من إعداد الباحث استناداً على أرقام صادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي، ودائرة القبول والتسجيل لجامعة القدس المفتوحة لعام 2019م).

2.4.3 عينة الدراسة الفعلية

قام الباحث باختيار عينة مكونة من طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، باستخدام معادلة مدخل رابطة التربية الأمريكية لـ كيرجسي ومورجان (Kergcie & Morgan, 1970) لتحديد الحد الأدنى لحجم العينة المناسب الذي يمثل مجتمع الدراسة أفضل تمثيل، وذلك وفق الصيغة الموضحة أدناه.

$$n = \frac{\chi^2 NP(1-P)}{ME^2(N-1) + \chi^2 P(1-P)}$$

حيث أن:

n: حجم العينة المطلوب.

N: حجم مجتمع البحث.

P: مؤشر السكان أو نسبة المجتمع واقتراح كيرجيسي ومورجان ان تساوي 0.5.

ME: نسبة الخطأ الذي يمكن التجاوز عنه وأكبر قيمة له 0.05.

χ^2: قيمة مربع كاي بدرجة حرية واحدة = 3.86 عند مستوى ثقة = 0.95 أو مستوى دلالة 0.05.

بعد التعويض في المعادلة السابقة تم التوصل لأن حجم عينة الدراسة المناسب (383) طالب وطالبة من أصل المجتمع المتاح (54000) طالب وطالبة، وقام الباحث بزيادة حجم العينة لتصبح (441) طالب وطالبة لزيادة الدقة بالنتائج، ومن ثم تم توزيع الاستبانات (441) على عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية بتقسيم العدد الاجمالي على الذكور والإناث في كل جامعة حسب نسبتهم العامة في الجامعة، خلال الفترة ما بين 19 ديسمبر حتى 25 يناير 2020م ، وبناءً على ذلك كان عدد الاستبانات التي تم توزيعها (441) والمسترد منها بلغ (441) استبانة، بنسبة استرداد (100%)، وبناءً على ذلك يمكن الاعتماد عليها في تعميم نتائج الدراسة، والجدول التالي (2.3) يوضح توزيع نسبة عينة الدراسة من مجتمع الدراسة، وحجم العينة للجامعات الفلسطينية بقطاع غزة.

جدول 2.3: يوضح توزيع حجم العينة على الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة.

الجامعة	نسبة الجامعة	حجم العينة
الأزهر	0.27	117
الإسلامية	0.27	120
الأقصى	0.27	119
فلسطين	0.09	39

القدس المفتوحة	0.10	46
الإجمالي	1.00	441

المصدر: (من إعداد الباحث استناداً إلى نسبة الطلبة للجامعات حسب قانون حجم العينة).

3.4.3 مبررات اختيار عينة ومجتمع الدراسة:

وسبب اختيار هذا المجتمع يعود لسببين:

1- هو أن طلبة الجامعات الفلسطينية في مرحلة البكالوريوس يمثلون 37% من مجتمع الشباب الفلسطيني (من 18 – 29 عام) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).
2- سهولة الوصول لهذا المجتمع من خلال التوجه للجامعات المختلفة.
3- أن الجامعات تمثل الحاضن الأول للقيادات البارزة على مستوى الأحزاب السياسية المختلفة.
4- تعتبر الفئة الأكثر حيوية في المشاركة في الفعاليات السياسية والجماهيرية ما بين فئات الشباب الأخرى (دويكات، 2015).
5- المرحلة الجامعية تمثل مرحلة الإعداد والطموح للمستقبل، كما أن الشباب الجامعي يتهيؤون لشغل مكانة اجتماعية ما، لذا فإنهم ينفردون بخصائص تميزهم عن غيرهم، مثل الفاعلية والدينامية، النظرة المستقبلية (عيسى، 2015).

5.4.3 عينة تجريبية (استطلاعية):

تعتبر العينة التجريبية نوع من أنواع العينات التي يستخدمها الباحثون قبل الإجراء النهائي للدراسة الميدانية، ويكون استخدامها ذو أهمية كبيرة عندما تكون معرفة الباحث بسيطة بموضوع بحثه، مما يساهم في تعزيز معرفته حتى يتسنى له التعمق في دراستها والتوسع في جميع جوانب، وتمثل العينة التجريبية نقطة انطلاق في البحث العلمي بشقيه النظري والتطبيقي، وتمثل الخطوة الأولى للدراسة الميدانية، وتكون بمثابة طمأنة للباحث وبمثابة تعزيز للاستمرار في دراسته، كما ويُعتمد عليها غالباً في تحديد مستوى صدق وثبات أداة الدراسة.

وبناء على ذلك قام الباحث بدراسة لعينة تجريبية مكونة من (40) مستجيب ومستجيبة (67.5% من الذكور، 32.5% من الإناث)، للتحقق من الصدق والثبات لأداة الدراسة (الاستبانة)، والتي تعتبر

الخطوة الرئيسة قبل بدء توزيع الاستبانات على عينة الدراسة الفعلية، للتحقق والتأكد من الصدق والثبات، وبعد ذلك يتم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة الفعلية.

6.3 خامساً: أداة الدراسة (الاستبانة):

لقد تم الاعتماد على أداة الاستبانة بشكل رئيسي لجمع البيانات من مصادرها الأولية ، اذ قام الباحث باعداد استبانة خاصة لتحقيق الأهداف البحثية المتوخاة من الدراسة الحالية، وذلك بالاعتماد على مراجعة الادب النظري والمنظومة الفكرية المرتبطة بمتغيرات الدراسة، والعمل على الاستفادة من هذه المنظومة في تطوير مكونات الاستبانة التي احتوت على مجموعة من الأسئلة لتمثيل كل محور وبعد من الابعاد المضمنة بها والخاصة بإيضاح " مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساته على التنمية "، وقد تم الوصول الى الشكل الاولي للأداة ونقاشها مع المشرف للوقوف على مدى ملاءمة فقرات الاستبانة ومتغيراتها وقدرتها على التعبير عن مضمون الدراسة، وبعد مراجعة المشرف للاستبانة تم إعادة ترتيب محاور وأبعاد الاستبانة وإعادة صياغة بعض الفقرات وفق التعديلات التي أبداها المشرف.

أ. محتوى أداة الدراسة:

تكونت أداة الدارسة (الاستبانة) من قسميين رئيسين، حيث يتكون القسم الأول البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة المتمثلة ب (النوع الاجتماعية، التخصص، مكان السكن، طبيعة مكان السكن، المستوى الدراسي، الجامعة)، بينما يتمثل القسم الثاني بمحاور الدارسة الرئيسة بأبعادها، التي تستخدم لدراسة تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساته على التنمية، وتتكون الدراسة من نوعين من المتغيرات، النوع الأول يتمثل في **المتغير المستقل** "**أبعاد تمكين الشباب من الحياة السياسية**" والذي تم قياسه من خلال (35) فقرة موزعة على خمسة أبعاد (اسم المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، المشاركة في الانتخابات "ترشح وانتخابات"، حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية، ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية، المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني)، والنوع الثاني ويمثل **المتغير التابع** "**التنمية**" والذي تم قياسه من خلال (18) فقرة وبذلك تصبح الاستبانة مكونة من (53) فقرة، والشكل (1.3) يوضح محتويات متغيرات ومحاور الدراسة.

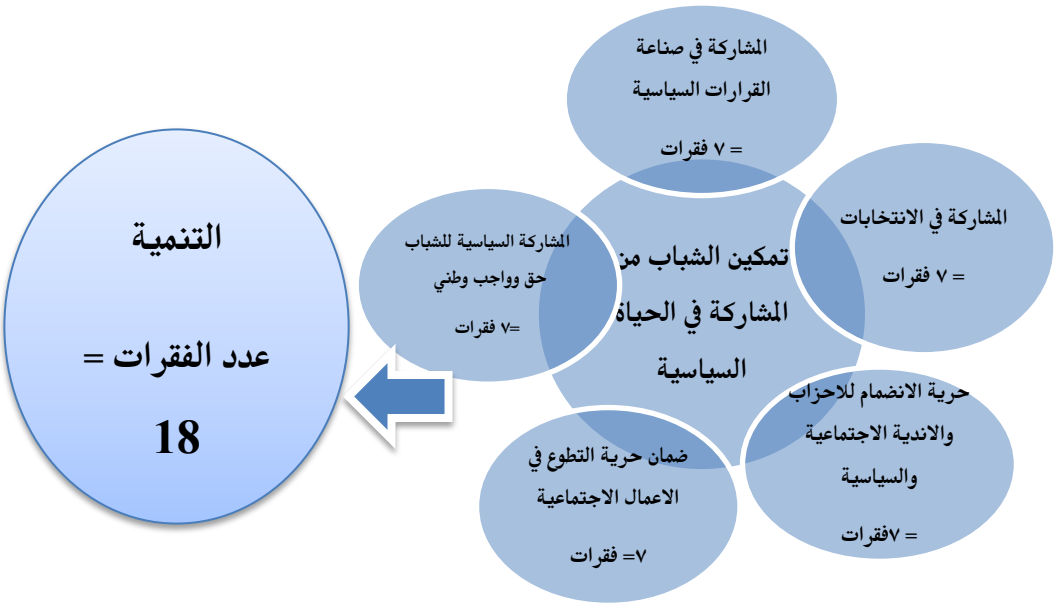

شكل 1.3: يوضح توزيع فقرات أداة الدراسة على محاور وأبعاد الدراسة.

المصدر: (من إعداد الباحث استناداً على الأطر النظرية والدراسات السابقة).

ب. تصحيح أداة الدراسة (الاستبانة):

استخدم الباحث تدريج خماسي وفق مقياس ليكرت (Likert Scale) لتصحيح أداة الدراسة، بحيث تُعرض فقرات الاستبانة على مجتمع الدراسة ومقابل كل فقرة خمس إجابات تحدد مستوى موافقتهم عليها، وتُعطى الإجابات أوزان رقمية تمثل درجة الإجابة على الفقرة يستفاد منها في التعبير عن مستوى انخفاض أو ارتفاع الموافقة على فقرات وبنود الاستبانة، والشكل (2.3) يوضح ذلك.

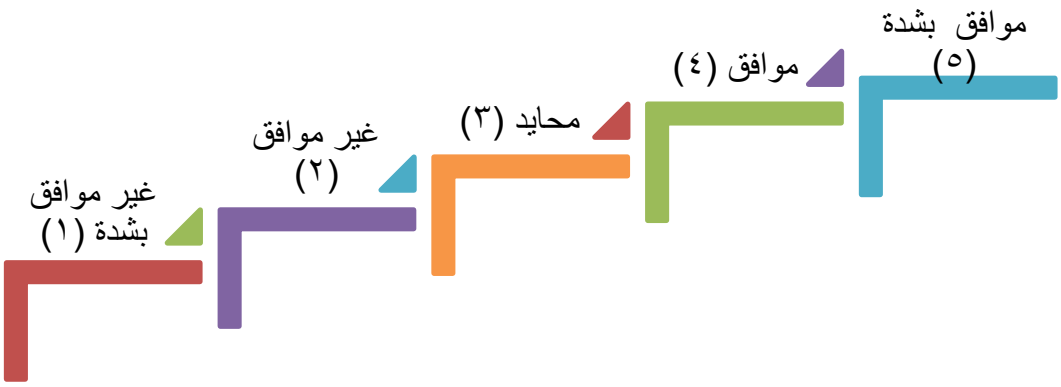

شكل 2.3: يوضح تصحيح أداة الدراسة بخمس درجات وفق مقياس ليكرت (من إعداد الباحث استناداً لمقياس الإجابة "ليكرت الخماسي").

يتضح من الشكل أعلاه أنه كلما انخفضت الدرجة الممنوحة للإجابة، كلما زادت درجة الرفض أو عدم الموافقة عليها، حيث نجد أن الفقرة التي يتم الموافقة عليها موافقة بشدة تأخذ الدرجة (5)، والفقرة التي يتم الموافقة عليها بدرجة موافق الدرجة (4)، أما الفقرة التي تكون نتيجة الإجابة عليها بدرجة محايد تأخذ الدرجة (3)، في حين أن الفقرة التي تكون الإجابة عليها بدرجة غير موافق تأخذ الدرجة (2)، وأخيراً الفقرة التي تتم الإجابة عليها بدرجة غير موافق بشدة تأخذ الدرجة (1)، ولتحديد مستوى الموافقة على كل فقرة من الفقرات وكل محور وكل بعد ضمن أداة الدراسة (الاستبانة)، تم الاعتماد على قيمة الوسط الحسابي وقيمة الوزن النسبي، والجدول (3.3) أدناه يوضح مستويات الموافقة استناداً لخمسة مستويات (منخفض جداً، منخفض، متوسط، مرتفع، مرتفع جداً).

جدول 3.3: مستويات الموافقة على فقرات وأبعاد ومحاور الدراسة.

مستوى الموافقة	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً
الوسط الحسابي	أقل من 1.80	1.80 إلى 2.59	2.60 إلى 3.39	3.40 إلى 4.19	أكبر من 4.20
الوزن النسبي	أقل من %36	%36 إلى %51.9	%52 إلى %67.9	%68 إلى %83.9	أكبر من %84
الوسط الحسابي: (مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين)، **الوزن النسبي:** (الوسط الحسابي ÷ 5) *100					

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لمقياس الإجابة "ليكرت الخماسي"

وهذا يعطي دلالة واضحة على أن المتوسطات التي تقل عن (1.80) تدل على وجود درجة منخفضة جداً من الموافقة على الفقرة أو البعد أو المحور بمعنى وجود درجة مرتفعة جداً من الرفض، أما المتوسطات التي تتراوح بين (1.80–2.59) فهي تدل على وجود درجة منخفضة من الموافقة بمعنى درجة مرتفعة من الرفض على الفقرات أو الأبعاد أو المحاور، بينما المتوسطات التي تتراوح بين (2.60–3.39) فهي تدل على وجود درجة متوسطة من الموافقة تجاه الفقرة أو البعد أو المحور، كما أن المتوسطات التي تتراوح بين (3.40–4.19) تدل على وجود درجة مرتفعة من الموافقة، في حين أن المتوسطات التي تساوي أو تزيد عن (4.20) تدل على وجود درجة مرتفعة جداً من الموافقة، وهذا التقسيم تم تحديده وفق مقياس ليكرت الخماسي الذي تم اعتماده في تصحيح أداة الدراسة.

7.3 سادساً: صدق وثبات أداة الدراسة:

يعد الصدق والثبات الخطوة الأولى قبل تحليل نتائج الدراسة وتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة، وهما أسلوبان مُعدان لقياس جودة أداة الدراسة، حيث يقيسان مدى صحة أداة الدراسة (الاستبانة)، ويمكن تعريف الصدق على أنه مدى قدرة المقياس على وصف أو تقدير ما صُمم لقياسه، ووجود درجة عالية من الصدق يدل على غياب الأخطاء المنهجية في أداة الدراسة، ويعكس المفهوم المفترض والحقيقي للمقياس. في حين أن الثبات يعني إلى أي درجة يمكن الاعتماد على أداة الدراسة لضمان نفس النتائج عند التطبيق المتكرر لأداة الدراسة، أي أنه في حال استخدام باحث آخر لنفس أداة الدراسة تحت نفس الظروف سيتوصل لنفس النتائج تقريباً، وهذا يعني أن الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات (الدريملي، 2019).

1.7.3 صدق أداة الدراسة (الاستبانة):

تشير الادبيات النظرية المتنوعة الى وجود مجموعة من الاشكال للتحقق من صدق أداة الدراسة، ويشير كل شكل من هذه الاشكال الى اتجاه محدد في التحقق من صدق الأداة، ويمكن توضيح هذه الاشكال كما يلي:

1.1.7.3 صدق المحتوى (Content validity):

النظريات والادبيات التخصصية في المجال البحثي، اذ ان هذا النوع من الصدق يقيس مدى قدرة الفقرات المكونة لكل بعد ومحور من قياس الغرض المراد تحقيقه ضمن اهداف الدراسة المقرة ومدى شمولية هذه الابعاد بمكوناتها للقياس الدقيق للأبعاد المرتبطة بمتغيراتها، ولتحقيق هذا النوع من الصدق فلا بد من تحديد مجال المحتوى الذي نريد قياسه وبناء أسئلة أو فقرات تمثل الموضوع قيد الدراسة ومن ثم تقديم المحتوى والأسئلة للخبراء والمختصين ليقوموا بفحص الفقرات منطقياً وتقدير مدى تمثليها للمحتوى المراد قياسه (باتشيرجي، 2015)، ولتحقيق هذا الشكل من اشكال الصدق، فقد قام الباحث بتصميم أداة الدراسة استنادا الى الادب النظري والتخصصي وعرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص من الجامعات المحلية والبالغ عددهم (11) محكم، قاموا بالتحقق من قوة الأداة وقدرتها على تمثيل الابعاد المتنوعة لتحقيق اهداف الدراسة وتقديم الملاحظات اللازمة، حيث تم تعديل الأداة وفقا لتلك الملاحظات للوصول الى تمثيل علمي حقيقي للمحتوى المراد قياسه وإقرار الشكل النهائي لأداة الدراسة والملحق رقم (2) يوضح الاستبانة النهائية لأداة الدراسة.

2.1.7.3 صدق الاتساق الداخلي:

يعتبر صدق الاتساق الداخلي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة ويقصد به مدى ارتباط متوسط الفقرات المحور مع المتوسط العام للمحور الذي تنتمي اليه الفقرة من خلال حساب معاملات الارتباط بينهما، بهدف التحقق من مدى صدق مقياس الاستبانة، اذ يتم التحقق من توافر هذا النوع من الصدق من خلال توافر معاملات ارتباط ذات دلالة احصائية عند مجموعة من مستويات الدلالة اكثرها شيوعا واستخداما (مستوى الدلالة أقل من 0.05).

1- صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول المتمثل بأبعاد تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية:

أ- صدق الاتساق الداخلي للبعد الأول "المشاركة في صناعة القرارات السياسية":

استناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين فقرات البعد الذي ينتمي إليه، فقد كانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، بين متوسط فقرات البعد والمتوسط العام للبعد نفسه، حيث بلغت أدنى قيمة لمعامل الارتباط في الفقرة السادسة التي تنص على "تراقب السلطة الفلسطينية مجهود الجامعات في مجال تدريب الشباب على المشاركة السياسية" (0.727)، وكان هذا الارتباط ذو دلالة

إحصائية، بينما بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط للفقرة الثالثة التي تنص على "تعقد السلطة الفلسطينية حوارات مفتوحة مع الشباب لمناقشة خطة الحكومة السنوية" (0.912)، وقد كان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا البعد ذات دلالة احصائية، وتشير هذه النتائج إلى توفر صدق الاتساق الداخلي لهذا البعد بشكل عام، والجدول (4.3) يوضح النتائج.

جدول 4.3: يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي للبعد الأول "المشاركة في صناعة القرارات السياسية".

الرقم	الفقرة	نتائج اختبار بيرسون		
		عدد	معامل ارتباط	مستوى الدلالة
1	تقوم السلطة الفلسطينية بوضع برامج تشجع الشباب على الانخراط في العمل السياسي.	40	**0.878	0.000
2	ترسخ السلطة الفلسطينية لدى الشباب أسس الحوار المنفتح الواعي في معالجة القضايا والتحديات المختلفة.	40	**0.835	0.000
3	تعقد السلطة الفلسطينية حوارات مفتوحة مع الشباب لمناقشة خطة الحكومة السنوية.	40	**0.912	0.009
4	تطور السلطة الفلسطينية أدوات التفاعل والتواصل بين الشباب وأصحاب القرار.	40	**0.866	0.003
5	تقوم السلطة الفلسطينية بتمكين الشباب من مهارات العمل الديمقراطي المؤسسي.	40	**0.805	0.000
6	تراقب السلطة الفلسطينية مجهود الجامعات في مجال تدريب الشباب على المشاركة السياسية.	40	**0.727	0.000
7	وصول الشباب للمناصب القيادية في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية امر متاح بشكل عام للجميع.	40	**0.818	0.000
البعد الأول "المشاركة في صناعة القرارات السياسية"				

**ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى دلالة 0.01، من إعداد الباحث إستناداً لمخرجات برنامج SPSS.

ب-صدق الاتساق الداخلي للبعد الثاني "المشاركة في الانتخابات (ترشح وانتخاب)"

استناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين فقرات البعد الذي ينتمي إليه، فقد كانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، بين متوسط فقرات البعد والمتوسط العام للبعد نفسه، باستثناء الفقرة الخامسة غير دالة إحصائية وسيتم حذفها من المحور، حيث بلغت أدنى قيمة لمعامل الارتباط في

الفقرة الثالثة التي تنص على "تساعد الجامعات على نشر ثقافة الانتخاب والترشح من خلال انتخابات سنوية لهيئات تمثيل الطلبة" (0.703) وكان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية، بينما بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط عند الفقرة السادسة التي تنص على" توفر السلطة الفلسطينية برامج تدريبية خاصة بإعداد البرامج الانتخابية لرفع الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني" (0.884) وقد كان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا البعد ذات دلالة إحصائية باستثناء الفقرة الخامسة، وتشير هذه النتائج إلى توفر صدق الاتساق الداخلي لهذا البعد بشكل عام، والجدول (5.3) يوضح النتائج.

جدول 5.3: "يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي للبعد الثاني "المشاركة في الانتخابات "ترشح وانتخاب".

الرقم	الفقرة	نتائج اختبار بيرسون		
		عدد	معامل ارتباط	مستوى الدلالة
1	تقوم المؤسسات الحكومية بتدريب الشباب على طبيعة العمل البرلماني.	40	**0.719	0.000
2	ترسخ السلطة مفاهيم التعددية السياسية في أوساط الشباب.	40	**0.735	0.000
3	تساعد الجامعات على نشر ثقافة الانتخاب والترشح من خلال انتخابات سنوية لهيئات تمثيل الطلبة.	40	**0.703	0.000
4	تعزز الجامعات العلاقة الايجابية بين الكوادر الشبابة من طلبتها وبين المجتمع المحلي.	40	**0.718	0.000
5	يرفع "السماح للشباب دون سن 28 عام بالترشح للانتخابات التشريعية" من مستوى المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني	40	0.215	0.183
6	توفر السلطة الفلسطينية برامج تدريبية خاصة بإعداد البرامج الانتخابية لرفع الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني.	40	**0.884	0.001
7	تقوم وزارة الشباب بتنفيذ مشروع برلمان الشباب لتدريب الشباب على الحياة النيابية لمحاكاة العمل في المجلس التشريعي.	40	**0.820	0.001
البعد الثاني "المشاركة قي الانتخابات (ترشح وانتخاب)"				

****ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى دلالة 0.01، من إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS.**

ت-صدق الاتساق الداخلي للبعد الثالث "حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية":

استناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين فقرات البعد الذي ينتمي إليه، فقد كانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، بين متوسط فقرات البعد والمتوسط العام للبعد نفسه، ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، باستثناء الفقرة الرابعة كانت غير دالة إحصائياً وسيتم حذفها من المحور، حيث بلغت أدنى قيمة لمعامل الارتباط عند الفقرة الثالثة التي تنص على "يعبر الشباب عن انتمائه السياسي بحرية تامة في الانضمام للأحزاب السياسية" (0.470) وكان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية، بينما بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط عند الفقرة الثانية التي تنص على "تشجع الجامعات إقامة الفعاليات السياسية بحرية" (0.630) وقد كان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا البعد ذات دلالة إحصائية باستثناء الفقرة الرابعة، وتشير هذه النتائج إلى توفر صدق الاتساق الداخلي لهذا البعد بشكل عام، والجدول (6.3) يوضح النتائج.

جدول 6.3: يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي للبعد الثالث "حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية".

الرقم	الفقرة	نتائج اختبار بيرسون		
		عدد	معامل ارتباط	مستوى الدلالة
1	تتيح قوانين السلطة الفلسطينية للشباب الجامعي على الانتماء للأحزاب والتنظيمات السياسية.	40	**0.576	0.000
2	تشجع الجامعات بإقامة الفعاليات السياسية بحرية.	40	**0.630	0.000
3	يعبر الشباب عن انتماءه السياسي بحرية تامة في الانضمام للأحزاب السياسية.	40	**0.470	0.002
4	تعزز مشاركتي السياسية من انتمائي للوطن.	40	0.252	0.117
5	تسمح السلطة الفلسطينية بمشاركة المرأة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجل.	40	**0.502	0.001
6	الانضمام لأي حزب سياسي لا يحتاج إلى اجراءات معقدة.	40	**0.592	0.000
7	تمنح السلطة الفلسطينية الحرية الكاملة في اقامة الفعاليات السياسية المختلفة.	40	**0.505	0.001
البعد الثالث " حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية"				

ث-صدق الاتساق الداخلي للبعد الرابع "ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية":

استناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين فقرات البعد الذي ينتمي اليه، فقد كانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، بين متوسط فقرات البعد والمتوسط العام للبعد نفسه، باستثناء الفقرة السادسة سيتم حذفها من المحور، وقد بلغت أدنى قيمة لمعامل الارتباط عند الفقرة الأولى التي تنص على "تنظيم النشاطات التطوعية الاجتماعية متاح لكافة الفرق الشبابية على اختلاف انتماءاتهم السياسية" (0.409) وكان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية، بينما بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرة السابعة التي تنص على "مشاركة أو عدم مشاركة الشباب في الأنشطة التطوعية هو شأن شخصي لا يرتبط بأي عامل خارجي" (0.718) وقد كان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا البعد ذات دلالة إحصائية باستثناء الفقرة السادسة، وتشير هذه النتائج إلى توفر صدق الاتساق الداخلي لهذا البعد بشكل عام، والجدول (7.3) يوضح النتائج.

جدول 7.3: يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي للبعد الرابع "ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية".

الرقم	الفقرة	نتائج اختبار بيرسون		
		عدد	معامل ارتباط	مستوى الدلالة
1	تنظيم النشاطات التطوعية الاجتماعية متاح لكافة الفرق الشبابية على اختلاف انتماءاتهم السياسية.	40	**0.409	0.009
2	تدعم السلطة الفرق الشبابية في أي نشاط تطوعي يخدم الواقع الاجتماعي.	40	**0.446	0.004
3	ترسخ الجامعات مفهوم المسئولية الاجتماعية لدى طلبتها.	40	**0.476	0.002
4	يشجع المنهاج الفلسطيني على النهج التطوعي لدى الشباب.	40	**0.549	0.000
5	يقوم الاعلام الفلسطيني الرسمي بتخصيص مساحة كافية لتغطية الفعاليات والأنشطة التطوعية التي يبادر بها الشباب في المجتمع الفلسطيني.	40	**0.485	0.002
6	تخصص السلطة الفلسطينية مكافآت لمن يبادر بأي فكرة تنموية تطوعية.	40	0.197	0.222
7	مشاركة أو عدم مشاركة الشباب في الأنشطة التطوعية هو شأن شخصي لا يرتبط بأي عامل خارجي.	40	**0.718	0.000
البعد الرابع " ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية"				

****ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى دلالة 0.01، من إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS.**

ج-صدق الاتساق الداخلي للبعد الخامس "المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني":

استناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين فقرات البعد الذي ينتمي إليه، فقد كانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، بين متوسط فقرات البعد والمتوسط العام للبعد نفسه، حيث بلغت أدنى قيمة لمعامل الارتباط عند الفقرة السادسة التي تنص على "يتيح الإعلام الرسمي مساحة كافية لتأثير الشباب على عملية صنع القرار السياسي" (0.697) وكان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية، بينما بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط عند الفقرة الأولى التي تنص على "تعزز السلطة المشاركة في الحياة السياسية كونها حق من حقوق المواطنة " (0.931) وقد كان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا البعد ذات دلالة إحصائية، وتشير هذه النتائج إلى توفر صدق الاتساق الداخلي لهذا البعد بشكل عام، والجدول (8.3) يوضح النتائج.

جدول 8.3: يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي للبعد الخامس "المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني".

الرقم	الفقرة	نتائج اختبار بيرسون		
		عدد	معامل ارتباط	مستوى الدلالة
1	تعزز السلطة المشاركة في الحياة السياسية كونها حق من حقوق المواطنة.	40	**0.931	0.000
2	توفر السلطة مساحة كافية للتعبير عن الرأي والراي الآخر.	40	**0.842	0.000
3	تعزز المناهج الفلسطينية مهارات فن الحوار وقبول الآخر.	40	**0.827	0.000
4	تقوم الجامعات بعقد برامج لتأهيل الشباب للانخراط في العمل السياسي.	40	**0.789	0.000
5	توفر السلطة الفلسطينية الحرية الكاملة لانتقاد الشخصيات والقرارات السياسية.	40	**0.872	0.000
6	يتيح الاعلام الرسمي مساحة كافية لتأثير الشباب على عملية صنع القرار السياسي.	40	**0.697	0.000
7	ترسخ المناهج التعليمية الفلسطينية الفهم الكامل للحقوق والواجبات الوطنية لدى الشباب.	40	**0.845	0.000
البعد الخامس " المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني"				

****ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى دلالة 0.01، من إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS.**

2- صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني "التنمية":

استناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين فقرات المحور الذي ينتمي اليه، فقد كانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين متوسط فقرات المحور والمتوسط العام للمحور نفسه، حيث بلغت أدنى قيمة لمعامل الارتباط عند الفقرة الأولى التي تنص على "مشاركة الشباب في الحياة السياسية يضمن تقديم خدمات حكومية أفضل لكافة شرائح المجتمع" (0.606) وكان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية، بينما بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرة التاسعة التي تنص على "تساهم مشاركة الشباب في السياسات العامة من تقليل مشكلة البطالة لدى الشباب" (0.821) وقد كان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا البعد ذات دلالة إحصائية، وتشير هذه النتائج إلى توفر صدق الاتساق الداخلي لهذا المحور بشكل عام، والجدول (9.3) يوضح النتائج.

جدول 9.3: يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني " تحقيق التنمية الشاملة ".

الرقم	الفقرة	نتائج اختبار بيرسون		
		عدد	معامل ارتباط	مستوى الدلالة
1	مشاركة الشباب في الحياة السياسية يضمن تقديم خدمات حكومية أفضل لكافة شرائح المجتمع.	40	**0.485	0.002
2	المشاركة السياسية للشباب يعزز تحقيق العدالة في المجتمع الفلسطيني.	40	**0.730	0.000
3	مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات السياسية يساعد في تحقيق التنمية في المجتمع الفلسطيني.	40	**0.772	0.000
4	مشاركة الشباب في الحياة السياسية يعزز من تكافؤ الفرص في الحصول على الوظائف الحكومية.	40	**0.685	0.000
5	مشاركة الشباب في الحياة السياسية يحافظ على السلم والأمن الاجتماعي.	40	**0.644	0.000
6	مشاركة الشباب في الحياة السياسية يحافظ على التوزيع العادل للمقدرات القومية التي تمتلكها السلطة الفلسطينية.	40	**0.771	0.000
7	يعزز ممارسة الشباب لحرياتهم السياسية و احترام حقوقهم الانسانية من قيم الانتماء للوطن	40	**0.721	0.000
8	يساهم وجود الشباب في مراكز اتخاذ القرار في الأحزاب السياسية المتنوعة في توطيد العلاقات الايجابية بين الاحزاب.	40	**0.732	0.000
9	تساهم مشاركة الشباب في السياسات العامة من تقليل مشكلة البطالة لدى الشباب.	40	**0.821	0.000

10	وجود أعضاء شباب في المجلس التشريعي يعزز من مشاركة الشباب في عملية التنمية الانسانية.	40	**0.553	0.000
11	وجود الشباب في دائرة صنع القرار التعليمي يحسن من جودة مخرجات التعليم الفلسطيني.	40	**0.783	0.000
12	تعزز المشاركة السياسية للشباب من فرص حل المشكلات الصحية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني.	40	**0.720	0.000
13	توفير الحرية السياسية للشباب يقلل من رغبة الشباب بالهجرة إلى الخارج.	40	**0.704	0.000
14	يعزز سيادة النظام العام ونزاهة القضاء من مشاركة الشباب في حل قضايا مجتمعهم.	40	**0.643	0.000
15	نشر الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني يساعد على تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية.	40	**0.797	0.000
16	انهاء الانقسام الفلسطيني يعزز من مشاركة الشباب في عملية التنمية.	40	**0.676	0.000
17	يعتبر تعديل القانون الانتخابي بالسماح لطلبة الجامعات بالترشح للانتخابات التشريعية أمراً ضرورياً لنجاح عملية التنمية الانسانية.	40	**0.550	0.000
المحور الثاني "التنمية"				

****ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى دلالة 0.01، من إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS.**

3.1.7.3 الصدق البنائي والتمييزي:

يعتبر **الصدق البنائي** أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، والذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة للوصول إليها، وذلك من خلال قياس مدى ارتباط كل محور من متغيرات الدراسة بالدرجة الكلية للمتغير المُنتمى إليه، حيث يتم حساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للمتغير مع المحاور المكونة له، وذلك من خلال معامل ارتباط بيرسون، فيما يتعلق **بالصدق التمييزي:** ويقصد به قدرة الاختبار على تمييز الفقرات التابعة لكل محور، وعدم وجود تداخل بين المحاور، ويتم حساب قيمه من خلال نتائج التحليل العاملي، حيث تحسب من خلال حساب الجذر التربيعي لنسبة التباين التي يشتقها العامل الكامن (**Latent Factor**) (الدريملي، 2019).

ويتم التحقق من توافر معايير الصدق البنائي لأداة الدراسة من خلال توافر معاملات ارتباط تزيد عن القيمة (0.400)، وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05، وفيما يتعلق بالصدق

التمييزي تعتبر القيم التي تفوق (0.600) دالة على وجود درجة مقبولة من الصدق التمييزي، والجدول التالي يوضح معايير الصدق التمييزي والصدق البنائي.

الجدول 10.3: "يوضح الصدق البنائي والتمييزي لأبعاد ومحاور الدراسة".

متغيرات الدراسة		البعد	المتغير	عدد الفقرات	الصدق البنائي	الصدق التمييزي
الأبعاد	المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية	الأول	المستقل	7	**0.941	0.836
	المشاركة في الانتخابات "ترشح وانتخاب"	الثاني		6[1]	**0.922	0.781
	حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية	الثالث		6[1]	**0.696	0.600
	ضمان حرية التطوع في الاعمال الاجتماعية	الرابع		6[1]	**0.908	0.741
	المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني	الخامس		7	**0.959	0.831
المحور ككل "تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية"		الأول		32	---	0.698
المحور ككل "التنمية"		الثاني	التابع	17	---	0.700

يتضح من خلال الجدول (10.3) الصدق البنائي والتمييزي لأبعاد ومحاور الدراسة، واستناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين أبعاد المحور الاول (تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية) والبعد المنتمي إليه، حيث تراوحت معاملات الصدق البنائي لهذا المحور بين البعد الثالث "حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية" وبلغت قيمة الصدق (0.696)، والبعد الخامس "المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني" وبلغت قيمة الصدق (0.959)، وتشير هذه القيم إلى وجود صدق بنائي وذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، وفيما يتعلق بالصدق التمييزي لمحاور الدراسة تراوحت القيم لأبعاد المحور الأول ما بين (0.600) للبعد الثالث "حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية"، والبعد الخامس (0.831) "المشاركة السياسية من المشاركة في الحياة السياسية"، بينما بلغ معامل الصدق التمييزي للمحور الثاني "0.700"، وتشير هذه القيم التي تزيد عن الحد الأدنى لقبول توفر الصدق التمييزي (0.600) إلى وجود صدق تمييزي مقبول.

وبناءً على نتائج الصدق البنائي والتمييزي نستنتج وجود صدق بنائي وتمييزي لمتغيرات الدراسة وتحقق شروط الصدق لأبعاد ومحاور أداة الدراسة (الاستبانة).

2.7.3 ثبات أداة الدراسة:

1.2.7.3 مؤشر ألفا كرونباخ والثبات المركب:

يوضح مفهوم الثبات مقدرة الأداة التي يستخدمها الباحث على إعطاء نتائج مطابقة للنتائج التي تعطيها في المرة الأولى في حال تم إعادة تطبيق هذه الأداة عدة مرات، على نفس الأشخاص وفي ظروف متشابهة (الدريملي، 2019).

ويتم قياس الثبات باستخدام مجموعة من المقاييس والتي من أشهرها مؤشر ألفا كرونباخ واستندت عليه العديد من الدراسات العلمية لقياس مؤشر الثبات، فإن أدنى حد للقيمة المقبولة لمعامل الفاكرونباخ تبلغ 0.6، وعليه فإن القيمة التي تساوي أو تزيد عن الحد الأدنى للقبول تشير إلى تحقيق المقياس المستخدم لدرجة الثبات المقبولة في نطاق البحث العلمي (Taherdoost, H. (2016).

وفي هذه الدراسة استخدم الباحث كل من طريقة ألفا كرونباخ وطريقة الثبات المركب لكل بعد ومحور من مجاور الدراسة، بغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة المستخدمة، وبالنسبة لمؤشر الثبات المركب (Composite reliability) التي يحسب استناداً إلى نتائج التحليل العاملي، فإن أدنى حد للقيمة المقبولة لمؤشر الثبات المركب (0.7) (Namdeo & Rout, 2016, p1374).

وقد بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول ككل الذي يمثل (تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية) (0.952)، بينما المحور الثاني ككل (التنمية) (0.930)، فيما يتعلق بقيمة اختبار الثبات المركب للمحور الأول (0.964) وللمحور الثاني (0.941)، وتشير هذه النتائج إلى وجود درجة مرتفعة من الثبات في أداة الدراسة التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة، والجدول (11.3) يوضح نتائج اختبارات الثبات لمتغيرات وأبعاد ومحاور الدراسة.

جدول 11.3: نتائج اختبارات الثبات لأبعاد ومحاور الدراسة.

متغيرات الدراسة		البعد	المتغير	عدد الفقرات	ألفاكرونباخ	الثبات المركب
الأبعاد	المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية	الأول	المستقل	7	0.927	0.941
	المشاركة في الانتخابات "ترشح وانتخاب"	الثاني		6[1]	0.868	0.903
	حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية	الثالث		6[1]	0.600	0.712
	ضمان حرية التطوع في الاعمال الاجتماعية	الرابع		6[1]	0.604	0.878
المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني		الخامس		7	0.924	0.925
المحور ككل "تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية"		الأول		32	0.952	0.964
المحور ككل " تحقيق التنمية الشاملة "		الثاني	التابع	17	0.930	0.941

من إعداد الباحث إستناداً لمخرجات برنامج spss، وبرنامج SmartPLS، [1] عدد الفقرات بعد حذف الفقرتين غير دالة احصائية

وبعد التحقق من معايير الصدق والثبات لأداء الدراسة– المتمثلة بالاستبانة– من خلال صدق المحتوى وصدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي والصدق التمييزي، وكذلك معايير الثبات من خلال ألفا كرونباخ والثبات المركب، وعليه فإنه يمكننا الاعتماد على أداة الدراسة المستخدمة وتحليلها وتفسير نتائجها وتعميمها.

8.3 التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

يعتبر شرط التوزيع الطبيعي للبيانات احد اهم المتطلبات لاجراء التحليل التطبيقي على أداة الدراسة كجزء من الاختبارات المعلمية، الا ان هذا الشرط يرتبط بالعينات الصغيرة التي يقل حجمها عن (30) مفردة، الا انه يمكن اللجوء الى استخدام الاختبارات اللامعلمية كبديل للاختبارات المعلمية في حال عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي وذلك وفقاً لما تقره نظرية النهاية المركزية (ربيع، 2007، ص111)، كما توصل (Geoff Norman,2010)، وفي هذه الدراسة يمكن استخدام الاختبارات المعلمية مع بيانات مقياس ليكرت الخماسي بغض النظر عن حجم المجتمع كبيراً او صغيراً، وبغض

النظر عن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وللاسباب انفة الذكر فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على استخدام الاختبارات المعلمية دون اللجوء للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبيانات.

9.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمد الباحث في الدراسة على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences–SPSS V.25) في معالجة وتحليل بيانات الدراسة وكذلك برنامج (SmartPLS v3.2.8)، من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية ولاختبار فرضيات الدراسة والتي تمثلت فيما يلي:

جدول 12.3: الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

الرقم	الاختبار المستخدم	مكونات الاختبار
.1	**اختبارات لقياس صدق متغيرات الدراسة**	صدق الاتساق الداخلي من خلال (معامل ارتباط بيرسون: Person correlations)
		الصدق التمييزي (DV: Discriminant Validity).
.2	**اختبارات لقياس ثبات متغيرات الدراسة**	طريقة ألفاكرونباخ (Cronbach's Alpha).
		الثبات المركب (Composite reliability).
.3	**اختبارات لقياس التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة**	الجداول التكرارية والنسب المئوية.
		الوسط الحسابي (Mean).
		الوزن النسبي (Relative Important Index).
		الانحراف المعياري (Standard Deviation).
		اختبار ت لعينة واحدة (One Sample T-test) لاختبار متوسطات الإجابات لأبعاد ومحاور الاستبانة حول القيمة (3) التي تعبر عن الدرجة المتوسطة.
.4	**اختبارات فرضيات الدراسة**	معامل ارتباط بيرسون (Person correlations).
		طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square - OLS).
		واختبار ت لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-test).
		اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA).

الفصل الرابع:

تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج:

1.4 أولاً: الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفقاُ للبيانات الديموغرافية:

بلغ عدد المستجيبين في تعبئة استبانة الدراسة (441) من طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، والجدول (1.4) يوضح الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفقاً للبيانات الديموغرافية للمستجيبين في الدراسة، فيما يتعلق بمتغير **النوع الاجتماعي** بلغت نسبة الذكور (38.5%) بينما بلغت نسبة الإناث (61.5%). أما متغير **التخصص** فقد بلغ نسبة (31.5% تخصصهم إنساني، 68.5% تخصصهم علمي). أما متغير **مكان السكن** بلغت نسبته (18.6% بشمال غزة، 39.2% غزة، 14.5% دير البلح، 16.3% خانيونس، 11.3% رفح). فيما يتعلق بمتغير المستوى الدراسي بلغ نسبة (33.6% السنة الأولى، 22.2% السنة الثانية، 22.4% السنة الثالثة، 21.8% السنة الرابعة فأكثر. أما متغير طبيعة مكان السكن بلغت نسبة (59.4% مدينة، 34% مخيم، 11.1% قرية)، وأخيراً فيما يتعلق بمتغير الميول السياسي فقد بلغت نسبته (17.2% حماس، 8.2% اليسار، 23.6% فتح، 8.6% الجهاد الإسلامي، 42.4% مستقل).

جدول 1.4: الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفقاً للبيانات الديموغرافية (عدد المستجيبين= 441).

المتغير		العدد	%	المتغير		العدد	%
الجنس	ذكر	38	57.6	سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	20	30.3
	أنثى	28	42.4		10-6	22	33.3
العمر	30-18	32	48.5		15-11	7	10.6
	40-31	21	31.8		16 فأكثر	17	25.8
	60-41	13	19.7	المؤهل العلمي	ثانوي	10	15.2
					جامعي (عالي)	56	84.8

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS.

ويتبين من الجدول السابق أن الفئة الأكبر من الشباب هي ذات التوجه المستقل، ويعزو الباحث ذلك للانقسام الفلسطيني الذي أثر بشكل كبير على مستوى توجه الشباب الفلسطيني نحو المشاركة في الأحزاب والأنشطة السياسية، وفي الوقت نفسه ضعف تلك الأحزاب فلم تعد مقنعة لجذب الشباب نحو الانتماء لها، وخاصة أن الخلافات والتناقضات الفلسطينية الداخلية لا يمكن أن تشكل عامل اهتمام فيما لو كان التناقض مع عدو خارجي، كما كان إبان الانتفاضتين.

2.4 ثانياً: نتائج تحليل أبعاد ومحاور الدراسة بشكل عام:

يوضح الجدول (2.4) المقاييس الوصفية لأبعاد ومحاور الدراسة لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، حيث يتكون المتغير الأول المتمثل بالمتغير المستقل (أبعاد تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية) من (32) فقرة، بينما يتكون المتغير الثاني المتمثل بالمتغير التابع (التنمية) من (17) فقرة.

وقد بلغ متوسط الموافقة للدرجة الكلية لأبعاد (تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية) (2.46 من 5) بوزن نسبي (49.2%) وتعبر عن مستوى موافقة منخفضة، أما المحور الثاني فقد بلغ

متوسط الموافقة للدرجة الكلية للتنمية (4.08 من 5) بوزن نسبي (81.6%) وتعبر عن مستوى موافقة مرتفعة.

فيما يتعلق بأبعاد تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية تراوحت الأبعاد ما بين البعد الرابع (ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية)، وبلغ المتوسط الحسابي (2.75 من 5) بوزن نسبي (55%) وتعبر عن درجة موافقة متوسطة، والبعد الثاني (المشاركة في صناعة القرارات السياسية) بوسط حسابي (2.18 من 5)، وبوزن نسبي (43.6%) وتعبر عن درجة موافقة منخفضة، والشكل البياني (1.4) يوضح ذلك.

كما تشير نتيجة قيم اختبار (One sample t– test) للتحقق، من أن متوسط الإجابات للدرجة الكلية للبعد أو المحور لمتغيرات الدراسة حول القيمة (3)، والتي تعبر عن الموقف المتوسط "الرأي الحيادي" من قبل أفراد عينة الدراسة على البعد أو المحور أم لا.

وقد تبين بأن قيمة الوسط الحسابي للدرجة الكلية للبعد أو المحور أقل من القيمة (3) وذات دلالة إحصائية، وهو ما يشير إلى أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة في تعبئة أبعاد ومحور الأول يميل نحو الموقف السلبي، وهذه النتيجة تعزز من الموافقة المنخفضة لأبعاد ومحور الأول، باستثناء المحور الثاني، حيث تبين بأن قيمة الوسط الحسابي للدرجة الكلية للمحور أكبر من القيمة (3) وذات دلالة إحصائية، وهو ما يشير إلى أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة في تعبئة المحور الثاني يميل نحو الموقف الإيجابي، وهذه النتيجة تعزز من الموافقة المرتفعة.

جدول 2.4: نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد ومحاور الدراسة.

ابعاد ومحاور الدراسة	المقاييس الوصفية الإحصائية لمتغيرات الدراسة					
المقياس	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب	مستوى الموافقة
المشاركة في صناعة القرارات السياسية	2.18	43.6%	0.88	-19.15**	5	منخفضة

المشاركة في الانتخابات " ترشح وانتخاب"	2.56	51.2%	0.82	-10.98**	3	منخفضة
حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية	2.65	53.0%	0.63	-11.31**	2	متوسطة
ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية	2.75	55.0%	0.78	-6.49**	1	متوسطة
المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني	2.22	44.4%	1.01	-15.93**	4	منخفضة
المحور الأول ككل "تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية"	2.46	49.2%	0.72	-15.61**	---	منخفضة
المحور الثاني ككل "التنمية"	4.08	81.6%	0.70	32.06**	---	مرتفعة

ملاحظة: (الوسط الحسابي= مجموع الإجابات÷ عددهم، % الوزن النسبي = (الوسط الحسابي ÷ 5) *100، من إعداد الباحث إستناداً لمخرجات برنامج SPSS، ** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

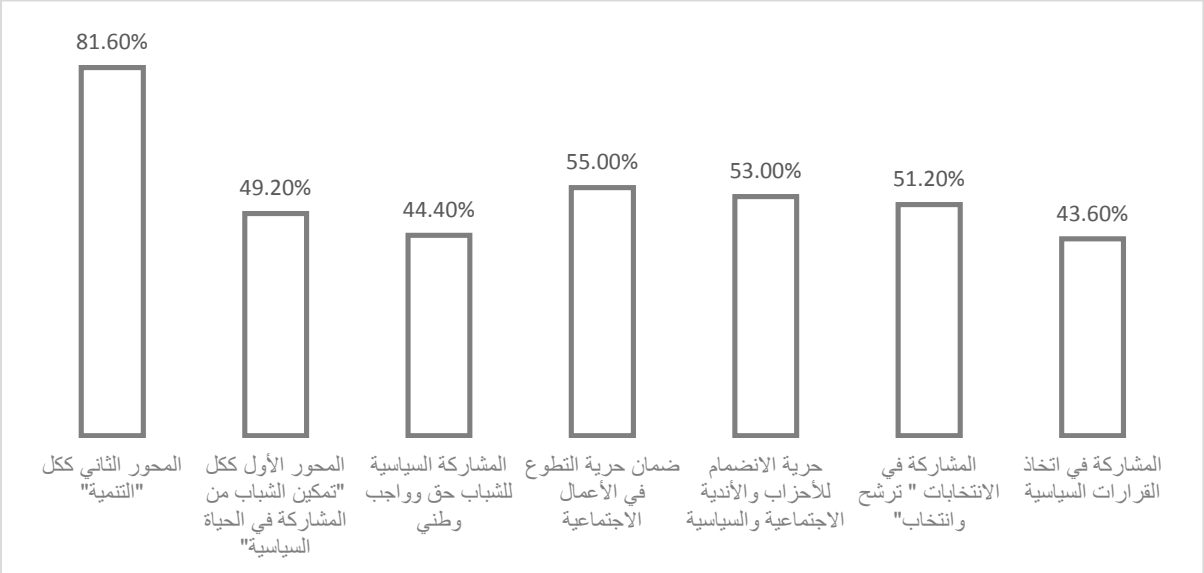

شكل 1.4: يوضح الأوزان النسبية لأبعاد ومحاور الدراسة.

3.4 ثالثاً: نتائج تحليل الوصفي لمتغيرات لأبعاد ومحاور أداة الدراسة:

1.3.4 نتائج تحليل المتعلقة بالمحور الأول "تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية":

1.1.3.4 نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الأول "المشاركة في صناعة القرارات السياسية":

يوضح الجدول (3.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الأول "المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية" التي تندرج تحت المحور الأول (تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية) لإجابات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، ويتكون البعد من (7) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الأول (2.18 من 5 بانحراف معياري 0.88)، وبوزن نسبي (43.6%)، ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة منخفضة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد، فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة السادسة التي تنص على "تراقب السلطة الفلسطينية مجهود الجامعات في مجال تدريب الشباب على المشاركة السياسية" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (2.32 من 5)، وبوزن نسبي (46.4%)، وتعبر عن درجة موافقة منخفضة، بينما احتلت الفقرة السابعة التي تنص على "وصول الشباب للمناصب القيادية في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية أمر متاح بشكل عام للجميع" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (1.71 من 5)، وبوزن نسبي (34.2%)، وتعبر عن درجة موافقة منخفضة جداً.

جدول 3.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول "المشاركة في صناعة القرارات السياسية".

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب
الدرجة الكلية للبعد الأول "المشاركة في صناعة القرارات السياسية"	**2.18**	**43.6%**	**0.88**	
1. تقوم السلطة الفلسطينية بوضع برامج تشجع الشباب على الانخراط في العمل السياسي.	2.28	45.6%	1.12	3

2. ترسخ السلطة الفلسطينية لدى الشباب أسس الحوار المنفتح الواعي في معالجة القضايا والتحديات المختلفة.	2.23	44.6%	1.09	5
3. تعقد السلطة الفلسطينية حوارات مفتوحة مع الشباب لمناقشة خطة الحكومة السنوية.	2.21	44.2%	1.11	6
4. تطور السلطة الفلسطينية أدوات التفاعل والتواصل بين الشباب وأصحاب القرار.	2.25	45.0%	1.10	4
5. تقوم السلطة الفلسطينية بتمكين الشباب من مهارات العمل الديموقراطي المؤسسي.	2.32	46.4%	1.11	2
6. تراقب السلطة الفلسطينية مجهود الجامعات في مجال تدريب الشباب على المشاركة السياسية.	2.32	46.4%	1.08	1
7. وصول الشباب للمناصب القيادية في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية أمر متاح بشكل عام للجميع.	1.71	34.2%	1.09	7
الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي÷5) *100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت				

من إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS

وجاءت هذه النتيجة متفقة تماماً مع نتيجة دراسة (الغنيمين، وآخرون، 2018) وأيضاً متوافقة مع نتيجة دراسة (دويكات، 2016) في استجابة الشباب للفعاليات السياسية، ودراسة (الشامي، 2011) في دور الشباب في المشاركة السياسية، يعزو الباحث هذه النتائج إلى ما يلي:

- وعي نسبة كبيرة من الشباب الفلسطيني بأهمية المشاركة السياسية، وبضرورة أن تقوم مؤسسات السلطة الفلسطينية بدورها في فتح آفاق المشاركة السياسية للكفاءات والقدرات الشابة، ابتداءً من تحفيز الجامعات للقيام بدورها في تدريب الشباب على المشاركة السياسية ومراقبة ذلك الدور، إلى تمكين الشباب للوصول إلى المناصب القيادية.

- ويرى الباحث أن النتائج تدلل أنه وبالرغم من الوعي في صفوف طلبة الجامعات، إلا أن هناك فئة منهم تعاني من الضعف الواضح في الوعي السياسي، مما انعكس على استجابتهم من حيث: التأثير السلبي للمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية على التنمية من جانب، وإلى مستوى الموافقة والتي بلغت 54.2%، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- انحسار مفاهيم المشاركة السياسية وأهميتها في واقع الشباب لدى فئة منهم، بل وأحياناً غيابها لتحل محلها المناكفات الفصائلية والأيدولوجية.

- عدم تقدير أهمية المشاركة في الحياة السياسية من قبل بعض الشباب، وهذا بسبب الإحباط السياسي نتيجة الانقسام من جانب، ونتيجة التفرد في القرار الفلسطيني على المستوى الوطني، وغياب المرجعية الوطنية الجامعة.

- اكتفاء بعض الشباب بالتعبير عن آرائهم السياسية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وفقط، وهذا ما أكدته دراسة (بورتوجز، 2012).

- تأثير الثقافة الحزبية على بعض الشباب المتعصب لفكر ما، والتي لا تخضع لمعايير الموضوعية العلمية بل لمعايير الانتماء الحزبي.

- الثقافة الفلسطينية السائدة والتي غالباً ما تحترم ما يصدر عن كبير السن، وهذا ما أشارت إليه دراسة (شعبان، 2012).

- التطور التكنولوجي الهائل كان سبباً في جذب ميول واهتمامات بعض الشباب إلى مناحي أخرى غير الاهتمامات السياسية.

- رهبة بعض الشباب من المشاركة السياسية، وهذا ما أشار إليه (الناشف، 2019) في مؤتمر "مسارات" من أن ثلثي الشباب الفلسطيني يخشى من التعبير عن رأيه السياسي.

- حالة الاحباط السائدة في صفوف طلبة الجامعات الناتجة عن تدهور الأوضاع السياسية الداخلية والانقسام الداخلي، وتراجع دور الفصائل والأحزاب السياسية، وهذا ما أشارت إليه نتائج دراسة (دويكات، 2016).

2.1.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثاني "المشاركة في الانتخابات (ترشح وانتخاب)"

يوضح الجدول (4.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الثاني "المشاركة في الانتخابات (ترشح وانتخاب)"، التي تندرج تحت المحور الأول (تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية) لإجابات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، ويتكون البعد من (6) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الثاني (2.56 من 5 بانحراف معياري 0.82)، وبوزن نسبي (51.2%)، ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة منخفضة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد، فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة الرابعة التي تنص على "تعزز الجامعات العلاقة الإيجابية بين الكوادر الشبابة من طلبتها وبين المجتمع المحلي" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.15 من 5)، وبوزن نسبي (63%)، وتعبر عن درجة موافقة متوسطة، بينما احتلت الفقرة الثانية التي تنص على "ترسخ السلطة مفاهيم التعددية السياسية في أوساط الشباب" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (2.13 من 5)، وبوزن نسبي (42.6%)، وتعبر عن درجة موافقة منخفضة.

جدول 4.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني "المشاركة في الانتخابات (ترشح وانتخاب)".

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب
الدرجة الكلية للبعد الثاني "المشاركة في الانتخابات (ترشح وانتخاب)"	**2.56**	**%51.2**	**0.82**	
1. تقوم المؤسسات الحكومية بتدريب الشباب على طبيعة العمل البرلماني.	2.44	%48.8	1.12	3
2. ترسخ السلطة مفاهيم التعددية السياسية في أوساط الشباب.	2.13	%42.6	1.00	6

3. تساعد الجامعات على نشر ثقافة الانتخاب والترشح، من خلال انتخابات سنوية لهيئات تمثيل الطلبة.	3.02	**%**60.4	1.23	2
4. تعزز الجامعات العلاقة الإيجابية بين الكوادر الشبابة من طلبتها وبين المجتمع المحلي.	3.15	%63.0	1.13	1
5. توفر السلطة الفلسطينية برامج تدريبية خاصة بإعداد البرامج الانتخابية لرفع الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني.	2.40	%48.0	1.16	4
6. تقوم وزارة الشباب بتنفيذ مشروع برلمان الشباب لتدريب الشباب على الحياة النيابية لمحاكاة العمل في المجلس التشريعي.	2.24	%44.8	1.10	5
الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي÷5) *100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت				

من إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS

وجاءت النتائج في هذا البعد متسقة مع دراسة (الشامي، 2011) من حيث أن ثلث الشباب الفلسطيني غير نشيط سياسي، ودراسة (شعبان، 2012) حول أن النظام الانتخابي المختلط غير ملائم للشباب، ويعزو الباحث نتائج هذا البعد إلى ما يلي:

- أن الشباب (مجتمع الدراسة) لم يسبق له أن شارك في عملية انتخابية من قبل، وذلك لأن آخر انتخابات رئاسية فلسطينية أجريت العام 2005م، كما أن آخر انتخابات تشريعية أجريت في العام 2006م، أي قبل 15 عام و14 عام.
- عدم التأثير الإيجابي لنتائج انتخابات 2006م على واقع التنمية، رغم فوز كتلة التغيير والإصلاح بنسبة مقاعد عالية.
- كذلك عدم وجود أطر قانونية تسمح بإشراك الشباب على غرار الكوتا النسائية، وهذا يتفق مع نتائج دراسة (العابد، 2017).
- وفي المقابل يرى الباحث أن تعبير بعض الشباب عن عدم تأثير المشاركة في الانتخابات (ترشيح وترشح) على التنمية، دلالة على أن هناك شعوراً لدى فئة من الشباب بضعف قدراتهم في التأثير على الحياة السياسية في ظل الحالة الراهنة، والتي تشهد تعقيداً في المشهد

السياسي الفلسطيني، والذي يتسم بضبابية المشهد، وعدم القدرة على التمييز بين البرامج السياسية، كون هؤلاء الشباب لا يزالون في مراحل العمر الأولى، وهذا ما أشارت إليه دراسة (يوجاف، 2013) أنه كلما تقدم الإنسان في السن زاد اهتمامه بالانتخابات.

- وبسبب الظرف السياسي الراهن، والذي يشير إلى تراجع في مستوى الثقة بالنفس لدى الشباب من قدرتهم على التغيير للأفضل في ظل الانقسام سياسياً وجغرافياً، أصبح البحث عن الولاء وليس عن الكفاءة، مما أدى إلى حالة اللا ثقة في العمل السياسي ورموزه.
- وبسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وانتشار البطالة في أوساط الشباب، تأكد انعدام القناعة بتأثير الشباب على واقع التنمية في المجتمع الفلسطيني.

3.1.3.4 نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الثالث "حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية":

يوضح الجدول (5.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الثالث "حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية"، التي تندرج تحت المحور الأول (تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية) لإجابات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، ويتكون البعد من (6) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الثالث (2.65 من 5 بانحراف معياري 0.63)، وبوزن نسبي (53%)، ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة متوسطة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد، فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة الخامسة التي تنص على "الانضمام لأي حزب سياسي لا يحتاج إلى إجراءات معقدة" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (2.96 من 5) وبوزن نسبي (59.2%)، وتعبر عن درجة موافقة متوسطة، بينما احتلت الفقرة السادسة التي تنص على "تمنح السلطة الفلسطينية الحرية الكاملة في اقامة الفعاليات السياسية المختلفة" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (2.18 من 5) وبوزن نسبي (43.6%)، وتعبر عن درجة موافقة منخفضة.

جدول 5.4_أ: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث "حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية".

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب
الدرجة الكلية للبعد الثالث "حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية"	**2.65**	**53.0%**	**0.63**	
1. تتيح قوانين السلطة الفلسطينية للشباب الجامعي الانتماء للأحزاب والتنظيمات السياسية.	2.52	50.4%	1.15	4
2. تشجع الجامعات بإقامة الفعاليات السياسية بحرية.	2.92	58.4%	1.19	3
الدرجة الكلية للبعد الثالث "حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية	**2.65**	**53.0%**	**0.63**	
3. يعبر الشباب عن انتمائه السياسي بحرية تامة في الانضمام للأحزاب السياسية.	2.92	58.4%	1.07	2
4. تسمح السلطة الفلسطينية بمشاركة المرأة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجل.	2.46	49.2%	1.28	5
5. الانضمام لأي حزب سياسي لا يحتاج إلى إجراءات معقدة.	2.96	59.2%	1.07	1
6. تمنح السلطة الفلسطينية الحرية الكاملة في إقامة الفعاليات السياسية المختلفة.	2.18	43.6%	1.12	6

الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي÷5) *100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت

من إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS

وتأتي النتائج متوافقة مع نتائج دراسة (مرعي، 1996)، وكذلك دراسة (جعفر، 2019)، رغم الفترة الزمنية البعيدة نسبياً، والمختلفة من الناحية الظرفية، ويرى الباحث أننا كشعب لازال في مرحلة التحرر الوطني الأصل أن تكون الأحزاب والأندية الشبابية عامل جذب واهتمام لفئة الشباب للتعبير عن ذواتهم، إلا أن النتائج تعبر عن واقع مغاير لذلك، يعزو الباحث نتائج هذا البعد إلى ما يلي:

- عدم وجود عوامل قانونية تشريعية تنظم عمل الأحزاب المختلفة، وهذا أكبر من العوامل المؤسساتية والثقافية وما أكدته دراسة (جعفر، 2019).
- تعبير الشباب عن عدم تأثير حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية على التنمية إنما يأتي من الواقع، والذي يشير إلى وجود أحزاب وأندية اجتماعية وسياسية، وكيانات أخرى دون تأثير حقيقي في تحقيق التنمية في المجتمع الفلسطيني.
- وبالنسبة للأندية والكيانات الأخرى فإن الشباب يرون في تلك الأندية ووجودها في المجتمع تنفيذاً لأجندات حزبية، وللدفاع عن رؤية تلك الفصائل، وبالتالي تشهد تلك الكيانات الاجتماعية منازعات من أجل السيطرة عليها من قبل بعض الأحزاب، مع عدم وضع اهتمامات الشباب المختلفة على سلم الأولويات وهذا ما أكدته نتائج دراسة (فيليتس، 2013).
- كما أن الأندية الاجتماعية في غالبها تأخذ لوناً سياسياً معيناً في ظل توجه الشباب لعدم الانضمام لأي من الأحزاب، وهذا ما خلصت إليه دراسة (الشامي، 2011) أن تلك الأحزاب تسعى لتحقيق مصالح ذاتية وليست وطنية.
- امتلاك بعض الشباب ثقافة سياسية أوسع من تلك التي تمثلها رؤية الأحزاب، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (عودة، 2017).

4.1.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الرابع "ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية"

يوضح الجدول (6.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الرابع "ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية" التي تندرج تحت المحور الأول (تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية) لإجابات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، ويتكون البعد من (6) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الرابع (2.75 من 5 بانحراف معياري 0.78)، وبوزن نسبي (55%)، ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة متوسطة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة الخامسة التي تنص على "مشاركة أو عدم مشاركة الشباب في الأنشطة التطوعية هو شأن شخصي لا يرتبط بأي عامل خارجي" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.78 من 5)، وبوزن نسبي (75.6%)، وتعبر عن درجة موافقة مرتفعة، بينما احتلت الفقرة الخامسة التي تنص على "يقوم الإعلام الفلسطيني الرسمي بتخصيص مساحة كافية لتغطية الفعاليات والأنشطة التطوعية التي يبادر بها الشباب في المجتمع الفلسطيني" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (2.08 من 5)، وبوزن نسبي (41.6%)، وتعبر عن درجة موافقة منخفضة.

جدول 6.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الرابع "ضمان حرية التطوع في الاعمال الاجتماعية".

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب
الدرجة الكلية للبعد الرابع "ضمان حرية التطوع في الاعمال الاجتماعية"	**2.75**	**55.0%**	**0.78**	
1. تنظيم النشاطات التطوعية الاجتماعية متاح لكافة الفرق الشبابية على اختلاف انتماءاتهم السياسية.	2.78	55.6%	1.16	3
2. تدعم السلطة الفرق الشبابية في أي نشاط تطوعي يخدم الواقع الاجتماعي.	2.34	46.8%	1.21	5
3. ترسخ الجامعات مفهوم المسئولية الاجتماعية لدى طلبتها.	3.11	62.2%	1.16	2
4. يشجع المنهاج الفلسطيني على النهج التطوعي لدى الشباب.	2.37	47.4%	1.21	4
5. يقوم الإعلام الفلسطيني الرسمي بتخصيص مساحة كافية لتغطية الفعاليات والأنشطة التطوعية التي يبادر بها الشباب في المجتمع الفلسطيني.	2.08	41.6%	1.32	6
6. مشاركة أو عدم مشاركة الشباب في الأنشطة التطوعية هو شأن شخصي لا يرتبط بأي عامل خارجي.	3.78	75.6%	1.95	1
الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي÷5) *100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت				

من إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS

وتأتي النتائج متفقة مع نتائج دراسة (المصري، 2016) يعزو الباحث نتائج هذا البعد إلى ما يلي:

- تعبير الشباب عن التأثير الإيجابي لضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية، وإن كانت بنسبة موافقة متوسطة، إشارة إلى أن العمل التطوعي بدون انضمام لأي من الكيانات السياسية أمر محبذ لدى الشباب، ويرون أن له فائدة نحو تحقيق التنمية.
- وكما يعزو الباحث النتائج إلى البعد الذاتي، ففيه إثبات للذات والاندفاع نحو العطاء من خلال الأعمال التطوعية.
- كما أن ذلك كله مدخل من مداخل المشاركة مؤداه _من وجهة نظرهم_ تحقيق التنمية في المجتمع، ولكن ليس من بوابة الأحزاب والكيانات السياسية والأجندات الحزبية، وبالتالي نستنتج أن الأحزاب السياسية الفلسطينية أصبحت عبئاً على الحياة السياسية الفلسطينية.

ويرى الباحث أن الاستجابة المتوسطة وإن كانت تعبر عن الإيجابية من ناحية، فإنها تعبر عن وجه سلبي آخر، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- ضعف الإعلام الفلسطيني توجيه الشباب نحو الأعمال التطوعية التنموية، وهذا ما أكدته دراسة (عيسى، 2015) أن الاعلام يساهم في تمكين الشباب من المشاركة المجتمعية.
- الاحتلال والحصار دفع بعض الشباب لعدم التفكير بالأنشطة التطوعية التنموية، وأيدت دراسة (نصر الله، 2019) أن ذلك أثر على استمرارية واستدامة بعض المشاريع والبرامج التنموية.
- وأيضاً هناك شعور بأزمة المواطنة، وهذا ما أكده (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019) أن 37% من الشباب يفكرون بالهجرة خارج الوطن، وايضاً أكدت ذلك دراسة (رحوي، 2018).
- ليست كل الأعمال التطوعية تجذب الشباب، حيث إن الشباب يميل إلى للتطوع في الأنشطة التي تؤهله لمشاركة سياسية أفضل، وهذا يتوافق مع نتائج دراسة (هين، 2011).
- هناك ضعف في دور الجامعات الفلسطينية في تمكين الطلبة لديها من المشاركة في الأعمال التنموية المجتمعية، ويتفق الباحث في ذلك مع دراسة (أبو ساكور، 2013).

5.1.3.4 نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الخامس "المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني"

يوضح الجدول (7.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الخامس "المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني" التي تندرج تحت المحور الأول (تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية) لإجابات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، ويتكون البعد من (7) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الخامس (2.22 من 5 بانحراف معياري 1.01)، وبوزن نسبي (44.4%)، ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة منخفضة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد، فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة الرابعة التي تنص على "تقوم الجامعات بعقد برامج لتأهيل الشباب للانخراط في العمل السياسي" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (2.61 من 5)، وبوزن نسبي (52.2%)، وتعبر عن درجة موافقة متوسطة، بينما احتلت الفقرة الخامسة التي تنص على "توفر السلطة الفلسطينية الحرية الكاملة لانتقاد الشخصيات والقرارات السياسية" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (1.89 من 5)، وبوزن نسبي (37.8%)، وتعبر عن درجة موافقة منخفضة.

جدول 7.4_أ: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الخامس "المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني".

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب
الدرجة الكلية للبعد الخامس "المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني"	**2.22**	**44.4%**	**1.01**	
1. تعزز السلطة المشاركة في الحياة السياسية كونها حق من حقوق المواطنة.	2.29	45.8%	1.37	3
2. توفر السلطة مساحة كافية للتعبير عن الرأي والرأي الآخر.	2.04	40.8%	1.25	6
3. تعزز المناهج الفلسطينية مهارات فن الحوار وقبول الآخر.	2.46	49.2%	1.19	2

جدول 7.4_ب: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الخامس "المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني".

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب
الدرجة الكلية للبعد الخامس "المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني"	**2.22**	**44.4%**	**1.01**	
4. تقوم الجامعات بعقد برامج لتأهيل الشباب للانخراط في العمل السياسي.	2.61	52.2%	1.22	1
5. توفر السلطة الفلسطينية الحرية الكاملة لانتقاد الشخصيات والقرارات السياسية.	1.89	37.8%	1.3	7
6. يتيح الإعلام الرسمي مساحة كافية لتأثير الشباب على عملية صنع القرار السياسي.	2.05	41.0%	1.25	5
7. ترسخ المناهج التعليمية الفلسطينية الفهم الكامل للحقوق والواجبات الوطنية لدى الشباب.	2.24	44.8%	1.26	4
الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي÷5) *100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت				

من إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS

وجاءت النتائج متفقة مع دراسة (زامل، ولعيبي، 2019)، ودراسة (كوينتيلر، 2014)، التي تؤكد أن جزءاً مهماً من الشباب غير منجذب أصلاً نحو العمل السياسي، ويعزو الباحث نتائج هذا البعد إلى ما يلي:

- النتائج تأتي انعكاس لحالة التأطير الحزبي المبني على الولاء الأعمى والمطلق للحزب، لدى شريحة من الشباب، وهنا ينقسم الشباب إلى قسمين:

أ- المتعصبون حزبياً: فيرون أن كل ما يصدر من حزبهم هو من باب المصلحة الوطنية المطلقة.

ب-المستقلون: الذين يرون أن هذه الثقافة أدت إلى تردي الأوضاع السياسية العامة، والتي انعكست بشكل مباشر على كافة مناحي الحياة.

وبالتالي فإن الفريقين اتفقا على_ رغم اختلافهم_ أن حقهم وواجبهم الوطني في المشاركة السياسية يؤثر سلباً على التنمية في المجتمع الفلسطيني، ويعزو الباحث النتائج إلى:

- التنشئة السياسية غير السوية التي تنتهجها الأحزاب السياسية في التعبئة والتوجيه لأفرادها.
- التنشئة السياسية الاجتماعية السلبية التي تقوم بها بعض العائلات لدى أبنائها من تحذيرهم من أي مشاركة في أي عمل سياسي.
- تدني درجة الحرية وغياب ثقافة التسامح، مع وجود بعض الإغراءات للمشاركة لدى بعض الأحزاب، وهنا يتفق الباحث في ذلك مع دراسة (الشامي، 2011).
- تدني مستوى الثقافة الوطنية لدى جزء من الشباب، وعدم معرفة الشباب بحقوق وواجبات المواطنة للعيش الكريم في أوطانهم.
- وتبين النتائج عن أزمة ثقة ما بين الشباب والمستوى القيادي السياسي في الأحزاب السياسية، وهنا يتفق الباحث مع ما أكدته نتائج دراسة (شعبان، 2012).
- عدم وجود تشريعات وإجراءات تكفل هذا الحق، وتدعو للقيام بالواجب في المشاركة السياسية للشباب، وفي ذلك يتفق الباحث مع دراسة (جعفر، 2019).
- غياب الدور الفاعل والمؤثر لمنظمات المجتمع المدني في حث الشباب على المشاركة الفاعلة كحق لهم وواجب عليهم، ويتفق الباحث مع نتائج دراسة (فيليتس، 2013).
- عدم إتاحة فرص الحوار المفتوح بين الشباب وبين صناع القرار في الأحزاب السياسية، وعلى مستوى المجلس التشريعية والحكومة والرئاسة.

2.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الثاني " تحقيق التنمية الشاملة "

يوضح الجدول (8.4) المقاييس الوصفية لفقرات المحور الثاني "التنمية" لإجابات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، ويتكون المحور من (17) فقرة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات

المستجيبين حول المحور الثاني (4.08 من 5 بانحراف معياري 0.70 وبوزن نسبي 81.6%)، ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة مرتفعة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا المحور، فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة الثالثة عشر التي تنص على "توفير الحرية السياسية للشباب يقلل من رغبة الشباب بالهجرة إلى الخارج" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (4.37 من 5)، وبوزن نسبي (87.3%)، وتعبر عن درجة موافقة مرتفعة جداً، بينما احتلت الفقرة الثامنة التي تنص على "يساهم وجود الشباب في مراكز اتخاذ القرار في الأحزاب السياسية المتنوعة في توطيد العلاقات الإيجابية بين الأحزاب" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.77 من 5)، وبوزن نسبي (75.7%)، وتعبر عن درجة موافقة مرتفعة.

جدول 8.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثاني "التنمية".

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب
الدرجة الكلية للمحور الثاني "التنمية"	**4.08**	**81.6%**	**0.70**	
1. مشاركة الشباب في الحياة السياسية يضمن تقديم خدمات حكومية أفضل لكافة شرائح المجتمع.	4.02	80.5%	0.95	9
2. المشاركة السياسية للشباب يعزز تحقيق العدالة في المجتمع الفلسطيني.	4.03	80.6%	0.94	8
3. مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات السياسية يساعد في تحقيق التنمية في المجتمع الفلسطيني.	3.95	79.1%	0.96	15
الدرجة الكلية للمحور الثاني " تحقيق التنمية الشاملة "	**4.08**	**81.6%**	**0,70**	
4. مشاركة الشباب في الحياة السياسية يعزز من تكافؤ الفرص في الحصول على الوظائف الحكومية.	4.02	80.5%	1.01	10

5. مشاركة الشباب في الحياة السياسية يحافظ على السلم والأمن الاجتماعي.	4.19	83.8%	1.06	6
6. مشاركة الشباب في الحياة السياسية يحافظ على التوزيع العادل للمقدرات القومية التي تمتلكها السلطة الفلسطينية.	3.95	79.0%	1.01	16
7. تعزز ممارسة الشباب لحرياتهم السياسية واحترام حقوقهم الإنسانية من قيم الانتماء للوطن.	4.21	84.1%	1.05	5
8. يساهم وجود الشباب في مراكز اتخاذ القرار في الأحزاب السياسية المتنوعة في توطيد العلاقات الإيجابية بين الأحزاب.	3.77	75.5%	1.05	17
9. تساهم مشاركة الشباب في السياسات العامة من تقليل مشكلة البطالة لدى الشباب.	3.98	79.7%	0.97	12
10.وجود أعضاء شباب في المجلس التشريعي يعزز من مشاركة الشباب في عملية التنمية الإنسانية.	3.96	79.2%	1.02	14
11.وجود الشباب في دائرة صنع القرار التعليمي يحسن من جودة مخرجات التعليم الفلسطيني.	4.11	82.1%	0.89	7
12.تعزز المشاركة السياسية للشباب من فرص حل المشكلات الصحية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني.	4.01	80.1%	1.04	11
جدول 8.4_ت: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثاني "التنمالدرجة الكلية للمحور الثاني " تحقيق التنمية الشاملة"	**4.08**	**81.6%**	**0.70**	
13.توفير الحرية السياسية للشباب يقلل من رغبة الشباب بالهجرة إلى الخارج.	4.37	87.3%	0.97	1
14. يعزز سيادة النظام العام ونزاهة القضاء من مشاركة الشباب في حل قضايا مجتمعهم.	3.97	79.4%	0.93	13

15. نشر الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني يساعد على تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية.	4.27	85.3%	0.89	4
16. انهاء الانقسام الفلسطيني يعزز من مشاركة الشباب في عملية التنمية.	4.32	86.4%	0.93	2
17. يعتبر تعديل القانون الانتخابي بالسماح لطلبة الجامعات بالترشح للانتخابات التشريعية أمراً ضرورياً لنجاح عملية التنمية الإنسانية.	4.29	85.8%	0.99	3
الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي÷5) *100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت				

من إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS

وجاءت النتائج متفقة مع نتائج دراسة (المصري، 2008)، و(رحوي، 2018)، حيث درجة الاستجابة المرتفعة في محور التنمية، ويعزو الباحث نتائج هذا المحور ونسبة الموافقة المرتفعة إلى ما يلي:

- أن مصطلح التنمية هو مصطلح يدلل على التطور والتقدم والنهوض الثقافي والعلمي والتكنولوجي، وما له من انعكاسات على الحياة الاقتصادية ورفاهية الحياة، وبالتالي المشاركة بالتنمية في المجتمع يشكل طموحاً لدى الشباب الفلسطيني في تحقيق التنمية الحقيقية في المجتمع.
- لدى الشباب الرغبة في تغيير الواقع الاقتصادي، والارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية والصحية المقدمة للمواطن، من خلال إتاحة الفرص لهم من خلال الوظائف العامة.
- ويرى الباحث لدى الشباب الرغبة بالمشاركة السياسية التي تؤدي إلى التنمية، وفي نفس الوقت لديهم عزوف عن المشاركة في الحياة السياسية في ظل الأوضاع الراهنة التي تشهد الانقسامات، وتضارب البرامج السياسية.
- ويعزو الباحث النتائج إلى أن لدى الشباب الرغبة في تقلد مناصب غير شكلية في البرلمان، ذات تأثير إصلاحي تنموي في المجتمع، حيث أن لدى بعض الشباب القدرات والمهارات الابداعية التي تمكنهم من ذلك، وهنا يتفق الباحث مع نتائج دراسة (زامل، ولعيبي، 2019).

- واستجابة الشباب المرتفعة دلالة على رغبتهم في سد الفجوات ما بينهم وما بين المجتمعات المتحضرة، وبينت تلك الفجوات دراسة (نصر الله، 2019).
- كما أن الاستجابة المرتفعة تؤكد أن هناك علاقة إيجابية ما بين تعزيز المواطنة والتنمية، وجاءت الموافقة بدرجة 87.3% على أن ذلك يقلل من نسبة الهجرة إلى الخارج.

4.4 رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة

تتمثل نقطة البدء في الجانب العملي لأي دراسة بحثية في وضع فروض (Hypotheses) حول الظاهرة المراد دراستها، وتم اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

1.4.4 قياس العلاقة بين متغيرات أداة الدراسة

حيث يُعتبر قياس العلاقة بين المتغيرات الخطوة الأولى لمعرفة اتجاه وطبيعة العلاقات بين المتغيرات، وكذلك الإجابة على فرضيات الدراسة، حيث قام الباحث بقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة والجدول (9.4) يوضح نتائج العلاقة بين المتغير المستقل الذي يمثل "تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية" على المتغير التابع "التنمية" باستخدام معامل ارتباط بيرسون، وبعد اختبار العلاقة بين محاور المتغير المستقل (المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، المشاركة في الانتخابات "ترشح وانتخاب"، حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية، ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية، المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني) والمتغير التابع "التنمية"، تبين بأنه يوجد علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين أبعاد (تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية) وتحقيق التنمية، باستثناء بعد ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية له علاقة إيجابية على تحقيق التنمية، والشكل البياني (2.5) يوضح ذلك.

وبناءً عليه نستنتج قبول الفرضية الرئيسة الأولى "وجود علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية والتنمية في قطاع غزة".

الجدول 9.4: يوضح نتائج العلاقة بين المتغيرات الدراسة.

محاور الدراسة		الدرجة الكلية للمتغير التابع التنمية		
		عدد المشاهدات	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
أبعاد المتغير المستقل	المشاركة في صناعة القرارات السياسية	441	**0.362-	0.000
	المشاركة في الانتخابات "ترشح وانتخاب"	441	**0.320-	0.000
	حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية	441	**0.239-	0.000
	ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية	441	**0.221	0.000
	المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني	441	**0.440-	0.000
الدرجة الكلية للمتغير المستقل "تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية"		441	**0.362-	0.000

من إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS، ** ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 0.01.

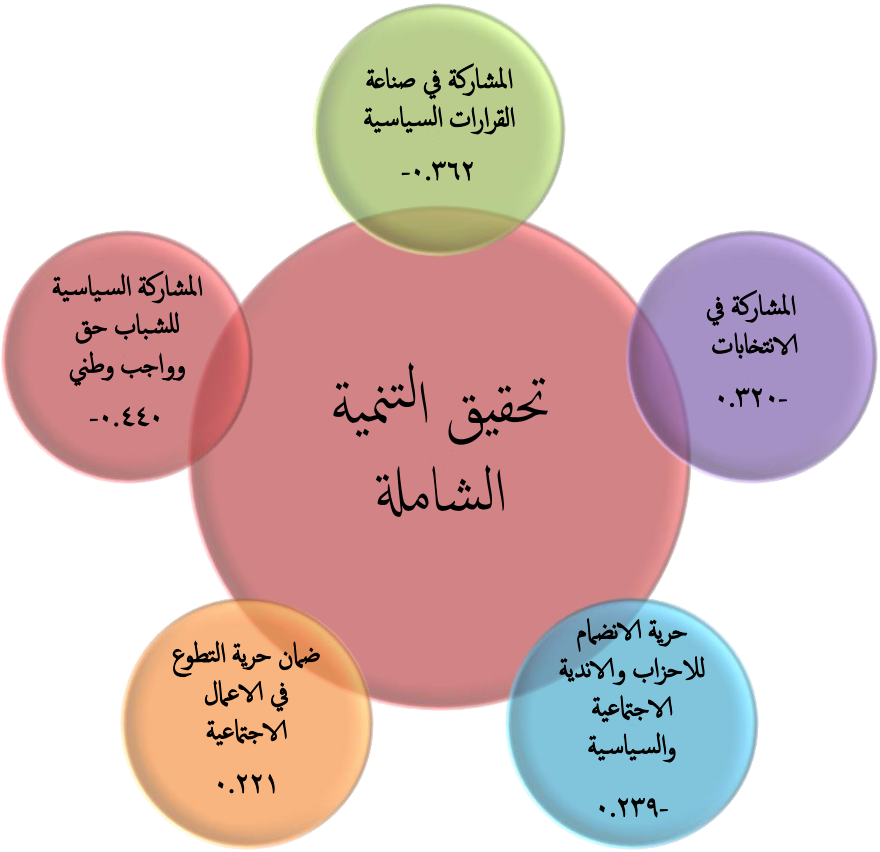

شكل 2.4: يوضح العلاقة بين أبعاد تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق التنمية الشاملة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة للعامل التاريخي والتجربة الحية التي عايشها الشباب من تجربة شعبنا الفلسطيني، وكذلك تجارب الدول العربية، فلسطينياً كان الشباب عصب الحياة النضالية في الانتفاضة الأولى عام 1987م، ومع قدوم السلطة الفلسطينية، وبداية تأسيس الدولة ومؤسساتها الوطنية، قادت حركة فتح الحالة السياسية الفلسطينية، فأظهرت المؤشرات وجود الفساد المالي والإداري، وبناء عليه لم يتحقق أي من مؤشرات التنمية الحقيقية على أرض الواقع.

وبعد الانتخابات التشريعية عام 2006م قادت حماس بعد فوزها في الانتخابات الحالة السياسية الفلسطينية، وكان نتيجتها الحصار والانقسام، وتراجع الخدمات الحيوية للمواطن، كالماء والكهرباء والصحة والتعليم، ومعه تراجعت وتدهورت الحالة التنموية التي كانت متدهورة منذ البداية.

وعربياً وبعد ثورات الربيع العربي التي قادها الشباب العربي والتي أسفرت عن إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار، والحروب الأهلية في البلدان التي حدثت فيها تلك الثورات، وبناء عليه يرى الباحث أنه أصبح لدى الشباب رؤية عامة مفادها أن تمكينهم من المشاركة السياسية لن تحقق التنمية المنشودة.

وهنا يرى الباحث أنه لابد من أن يتحمل الجميع مسئوليته أمام هذا الأمل المفقود في نفوس الشباب، من خلال فتح آفاق المشاركة السياسية خلال مرحلة التحرر الوطني والتحديات القائمة، التي لن يكون آخرها ما أعلنه الرئيس الأمريكي يوم الثلاثاء 28/ 1/ 2020م ما سمي بصفقة القرن، مع التأكيد على الجهد المشترك من الجميع ضمن مفهوم الديمقراطية التشاركية.

2.4.4 الفرضية الرئيسة الثانية:

تنص الفرضية الرئيسة الثانية على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساتها على التنمية".

ويتفرع من هذه الفرضية خمسة فرضيات فرعية، تم التحقق من صحتها من خلال طريقة المربعات الصغرى (OLS)، حيث تمت دراسة تأثير المتغيرات المستقلة معاً، والتي تمثل أبعاد "تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية" على المتغير التابع "التنمية"، حيث يتم اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تفترض عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تفترض وجود أثر ذو دلالة إحصائية، ويتم الحكم على نتيجة الاختبار بناءً على قيمة مستوى الدلالة المحسوبة للاختبار (Sig)، حيث يتم رفض الفرضية العدمية، والتوصل لصحة الفرضية البديلة في حال كانت قيمة (Sig) أقل من مستوى (0.05)، ويقال عندها أن الاختبار معنوي، ويعني ذلك وجود أثر جوهري وذو دلالة إحصائية، ويتم قبول الفرضية العدمية في حال كانت قيمة (Sig) أعلى من (0.05)، ونستنتج عند إذن عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية.

وفيما يلي نتائج اختبار الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية للتحقق من وجود أثر للمتغيرات المستقلة (المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، المشاركة في الانتخابات "ترشح وانتخاب"، حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية، ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية، المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني) على المتغير التابع المتمثل في "التنمية"، والجدول (10.4) يوضح نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية، والفرضيات الفرعية المتفرعة عنها.

جدول 10.4: نتائج أثر تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساتها على التنمية.

المتغير التابع "التنمية"								
#	طريقة تقدير النموذج	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار (B)	مستوى الدلالة (Sig.)	معامل التحديد المعدل (R^2)	معنوية جودة النموذج عند مستوى 0.05		
						F	مستوى الدلالة (Sig.)	النتيجة
نموذج (Enter)		الحد الثابت (a)	4.509	0.000	0.245	29.423	0.000	معنوي
		المشاركة في صناعة القرارات السياسية	0.091-	0.091				
		المشاركة في الانتخابات "ترشح وانتخاب"	0.035-	0.587				
		حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية	0.089-	0.152				
		ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية	0.388**	0.000				
		المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني	0.434**-	0.000				

نموذج (Backward)	الحد الثابت (a)	4.377**	0.000	0.243	47.945	0.000	معنوي
	المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية	0.109-*	0.026				
	ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية	0.342**	0.000				
	المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني	0.446-**	0.000				

معادلة الانحدار التنمية = 4.377- 0.109 (المشاركة في اتخاذ القرارات) + 0.342 (ضمان حرية التطوع في الاعمال الاجتماعية) – 0.446 (المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني).

ملاحظة: * ذات دلالة إحصائية (معنوية عند 0.05)، ** ذات دلالة إحصائية (معنوية عند 0.01)

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج spss.

استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى من خلال (طريقة الإدخال: وهي إدخال كافة المتغيرات إلى النموذج "Enter") كخطوة أولى لتقدير النموذج، وللوصول إلى أفضل نموذج تم استخدام نموذج ("Backward": ويتم فيه السير إلى الخلف، بحيث تدخل المتغيرات جميعها مرة واحدة إلى المعادلة الخطية، ثم يحذف المتغير المستقل الذي يكون لديه أدنى ارتباط جزئي مع المتغير التابع، وهكذا حتى يبقى في المعادلة فقط المتغيرات المستقلة التي لها دلالة إحصائية)، كما ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل التحديد لنموذج الانحدار بلغ (0.243)، وهذا يعني أن الأبعاد (المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، ضمان حرية التطوع في الاعمال الاجتماعية، المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني) التي تندرج تحت أبعاد تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، والموجودة في النموذج أعلاه والذي يفسر ما نسبته (24.3%) من التباين الحاصل في تعزيز التنمية، وفيما يتعلق

بمعنوية النموذج بلغت قيمة اختبار (F-Test) (47.945)، بمستوى دلالة (0.000 أقل من 0.05)، وهذا يشير إلى معنوية النموذج باستخدام نموذج (Backward).

وبناءً على معنوية النموذج المستخدم لقياس أثر المتغير المستقل "تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية" في تعزيز التنمية، وعليه نستنتج صحة الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على "**وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساتها على تحقيق التنمية الشاملة** ".

وفيما يتعلق بنتائج اختبار الفرضيات الفرعية الخمسة التي تنبثق عن الفرضية الرئيسية الثانية، فمن خلال الجدول (10.4)، نستنتج ما يلي:

1.2.4.4 الفرضية الفرعية الأولى:

تنص الفرضية الفرعية الأولى على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية وانعكاساتها على تحقيق التنمية الشاملة ".

ومن خلال نتائج الجدول (9.4) بالنظر إلى نتائج تحليل الفرضية نستنتج أن هناك تأثير سلبي للمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية وانعكاساتها على التنمية، حيث بلغ معامل الانحدار الخطي البسيط (0.109)، وهذا يعني أن الزيادة في مستوى المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية بمقدار درجة واحدة، سيؤدي إلى انخفاض مستوى التنمية بمقدار (0.109) درجة، وذلك في ظل غياب تأثير باقي المتغيرات الأخرى، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار (T-Test) بلغت (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، وهذا يشير إلى معنوية متغير المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية في مجال الخدمة عند مستوى دلالة 0.05.

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية وانعكاساتها على التنمية".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى طبيعة القرارات السياسية التي يتم اتخاذها فلسطينياً في ظل غياب المؤسسة التشريعية والانقسام الحاصل، وخير مثال: القرارات التي تم اتخاذها من قبل السلطة الفلسطينية خلال الأعوام الثلاثة، والتي أدت إلى تقليل الإنفاق العام على المحافظات الجنوبية، وترافق

ذلك عدم قدرة قيادات وازنة في السلطة الفلسطينية و(م. ت. ف.) من التأثير على تلك القرارات، وتلك القرارات أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي، مما يجعل التقدم نحو التنمية مستحيلاً في ظل الوضع الراهن.

وهنا يرى الباحث أن المجهود لابد وأن يتضاعف من أجل إعادة التوزيع العادل للمقدرات الوطنية من جانب، ومن جانب آخر التركيز على السياسات التنموية وبرامجها ضمن الخطة السنوية للسلطة الفلسطينية، مع التركيز على مشاركة الشباب في تلك البرامج.

2.2.4.4 الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشاركة في الانتخابات "ترشح وانتخاب" وانعكاساتها على تحقيق التنمية الشاملة ".

ومن خلال نتائج الجدول (10.4) بالنظر إلى نتائج تحليل الفرضية نستنتج عدم وجود تأثير للمشاركة في الانتخابات "ترشح وانتخاب" وانعكاساتها على التنمية، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار (T-Test) بلغت (0.587)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، وهذا يشير إلى عدم معنوية متغير المشاركة في الانتخابات "ترشح وانتخاب" عند مستوى دلالة 0.05.

وهذه النتيجة تؤكد رفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشاركة في الانتخابات "ترشح وانتخاب" وانعكاساتها على التنمية".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المجلسين التشريعيين المنتخبين عام 1996م وعام 2006م لم يتمكنا من تحقيق التنمية، كما أن تجربة الشباب الانتخابية في بعض الجامعات كانت شكلية أكثر من أن تقدم خدمة للطالب، وبالتالي كانت النتيجة أن المشاركة في الانتخابات لا تؤثر في تحقيق التنمية.

وهنا يرى الباحث ضرورة تنبه المؤسسات والأحزاب لهذه القضية، فالتركيز على إجراء انتخابات دورية في كافة المؤسسات، ومن بينها الجامعات والأحزاب، وأن تجري هذه الانتخابات وفق ضوابط رقابية، تضمن النزاهة والشفافية والترشح بحسب القدرة والكفاءة وليس المناطقية والعائلية، فإن إنتاج عملية انتخابية نزيهة وشفافة على قاعدة البرامج الانتخابية الواضحة، وبمشاركة الجميع على قدم المساواة، مع توفير قاعدة بيانات والإفصاح عما تم تحقيقه في المؤسسات وصولاً لكافة مؤسسات الدولة

(المجلس التشريعي والرئاسة)، ويمكن أن تشكل رافعة لوعي الشباب بأهمية المشاركة في الانتخابات لما سيكون لها من تأثير مباشر على العملية التنموية.

3.2.4.4 الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية وانعكاساتها على تحقيق التنمية الشاملة ".

ومن خلال نتائج الجدول (10.4) بالنظر إلى نتائج تحليل الفرضية نستنتج عدم وجود تأثير لحرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية وانعكاساتها على التنمية، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار (T-Test) (0.152)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، وهذا يشير إلى عدم معنوية متغير حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية عند مستوى دلالة 0.05.

وهذه النتيجة تؤكد رفض الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية وانعكاساتها على التنمية".

ويعزو الباحث هذه النتيجة لأن مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية هو مجرد تعصب لرأي واحد، وعدم قبول الآخر والانغلاق الفكري، كما أن الطاقات الشبابية داخل الأحزاب في غالبيتها مستنزفة لصالح الدفاع عن موقف قيادتها، والتي قد يرى فيها آخرون أنها لا تصب في صالح المشروع الوطني التحرري، وهذا ما أكده (حلس، 2017).

وهنا يرى الباحث ضرورة مراجعة أساليب التعبئة والتوجيه داخل الفصائل المختلفة، مع فتح آفاق الحوار البناء وبرامج التعايش والتسامح وقبول الآخر، وضرورة إشراك الشباب في صياغة السياسات العامة للتعبير عن دورهم في المشروع الوطني التحرري، والذي يهدف لاستعادة الحرية للوطن، والرقي في كافة جوانب المجتمع.

4.2.4.4 الفرضية الفرعية الرابعة:

تنص الفرضية الفرعية الرابعة على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لضمان حرية التطوع في الاعمال الاجتماعية وانعكاساتها على تحقيق التنمية الشاملة ".

ومن خلال نتائج الجدول (10.4) بالنظر إلى نتائج تحليل الفرضية نستنتج أن هناك تأثير إيجابي لضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية وانعكاساتها على التنمية، حيث بلغ معامل الانحدار الخطي البسيط (0.342) وهذا يعني أن الزيادة في مستوى ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية بمقدار درجة واحدة سيؤدي إلى زيادة مستوى التنمية بمقدار (0.342) درجة، وذلك في ظل غياب تأثير باقي المتغيرات الأخرى، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار (T-Test) بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، وهذا يشير إلى معنوية متغير حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية عند مستوى دلالة 0.05.

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية وانعكاساتها على التنمية".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الأعمال التطوعية المختلفة لها وجهان: الوجه الاول هو تنمية قدرات الشباب، والوجه الثاني هو تنمية المجتمع، لذا فهو يؤثر بشكل إيجابي.

ويرى الباحث ضرورة قيام المؤسسات المختلفة وعلى رأسها الجامعات ومنظمات المجتمع المدني والهيئات المحلية والبلديات، بدورها في البرامج التطوعية على المستوى المحلي، مع الأخذ في عين الاعتبار اهتمامات الشباب المختلفة، وهذا ما أكدته (هين، 2011) من أن الشباب يشاركون في الأنشطة المجتمعية التي تؤهلهم لمشاركة سياسية أفضل، كما أن استثمار الطاقات الشبابية لصالح التنمية خير من إهدارها، أو أن يستثمرها آخرون فيما يعود بالضرر على المجتمع.

5.2.4.4 الفرضية الفرعية الخامسة:

تنص الفرضية الفرعية الخامسة على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني وانعكاساتها على تحقيق التنمية الشاملة ".

ومن خلال نتائج الجدول (10.4) بالنظر إلى نتائج تحليل الفرضية نستنتج أن هناك تأثير سلبي لمتغير "المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني وانعكاساتها على التنمية"، حيث بلغ معامل الانحدار الخطي البسيط (0.446)، وهذا يعني أن الزيادة في مستوى متغير "المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني" بمقدار درجة واحدة سيؤدي إلى انخفاض مستوى التنمية بمقدار (0.446)، درجة وذلك في ظل غياب تأثير باقي المتغيرات الأخرى، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار (T-Test) بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، وهذا يشير إلى معنوية متغير "المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني" عند مستوى دلالة 0.05.

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير "المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني وانعكاساتها على التنمية".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الحالة السياسية التي يعيشها الشباب من التهميش، وعدم الحصول على الحد الأدنى من العيش الكريم، فلم يعد الشباب يطالبون بالحق في المشاركة السياسية، وإنما بفرصة عمل تسد عوزهم، في ظل انتشار البطالة في أوساطهم، ويعزو الباحث ذلك أيضاً إلى حالة التنشئة الاجتماعية السلبية من موضوع المشاركة السياسية.

ويرى الباحث ضرورة تحمل الكل الفلسطيني لمسئوليته أمام هذه النتيجة، وذلك من خلال تفعيل الوسائل الإعلامية المختلفة، والمؤسسات والجامعات وحتى البرامج اللامنهجية في المدارس الثانوية والجامعات، من أجل الارتقاء بوعي الشباب، وتعريفهم حقوقهم وواجباتهم السياسية، وضرورة مشاركتهم الفعالة في بناء الدولة ومؤسساتها.

3.4.4 الفرضية الرئيسة الثالثة:

تنص الفرضية الرئيسة الثالثة على "**وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية تعزي للبيانات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، التخصص، مكان السكن، طبيعة مكان السكن، المستوى الدراسي، الجامعة، الميول السياسي)**.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) في حالات العينتين المستقلتين لاختبار الفروق التي تعزى لمتغير (النوع الاجتماعي، التخصص)، بينما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق التي تعزى للمتغيرات (مكان السكن، طبيعة مكان السكن، المستوى الدراسي، الجامعة) والتي تتكون من أكثر من مجموعتين، وفيما يلي اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة وفقاً للبيانات الديموغرافية والجدول (11.4) يوضح ذلك.

جدول 11.4_أ: يوضح نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية تعزي للبيانات الديموغرافية.

البيانات الديموغرافية		"تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية"					
		الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	Test – statistics	Sig.	النتيجة
النوع الاجتماعي	ذكر	2.52	%50.4	0.75	T= 1.507	0.133	لا يوجد فروق
	أنثى	2.42	%48.4	0.69			
التخصص	انساني	2.56	%51.2	0.83	T= 1.941	0.053	لا يوجد فروق
	علمي	2.41	%48.2	0.63			
مكان السكن	شمال غزة	2.39	%47.8	0.72	F=6.484	0.000	يوجد فروق
	غزة	2.65	%53.0	0.73			

جدول 11.4_ب: يوضح نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية تعزي للبيانات الديموغرافية.

البيانات الديموغرافية		"تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية"					
		الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	Test – statistics	Sig.	النتيجة
	دير البلح	2.41	%48.2	0.73			
	خانيونس	2.35	%47.0	0.71			
	رفح	2.13	%42.6	0.49			
طبيعة مكان السكن	مدنية	2.56	%51.2	0.74	F= 12.397	0.000	يوجد فروق
	مخيم	2.23	%44.6	0.63			
	قرية	2.71	%54.2	0.60			
المستوى الدراسي	السنة الأولى	2.76	%55.2	0.70	F= 16.291	0.000	يوجد فروق
	السنة الثانية	2.45	%49.0	0.75			
	السنة الثالثة	2.25	%45.0	0.63			
	السنة الرابعة	2.22	%44.4	0.62			
الجامعة	الإسلامية	2.40	%48.0	0.61	F=6.933	0.000	يوجد فروق
	القدس المفتوحة	2.60	%52.0	0.78			
	الأزهر	2.44	%48.8	0.84			
	فلسطين	2.06	%41.2	0.57			
	الأقصى	2.65	%53.0	0.64			

جدول 11.4_ت: يوضح نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية تعزي للبيانات الديموغرافية.

البيانات الديموغرافية		"تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية"					
		الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	Test – statistics	Sig.	النتيجة
الميول السياسي	حماس	2.59	%51.8	0.72	F=9.508	0.000	يوجد فروق
	السيار	1.91	%38.2	0.49			
	فتح	2.49	%49.8	0.75			
	الجهاد الإسلامي	2.13	%42.6	0.69			
	مستقل	2.56	%51.2	0.68			

***دالة إحصائية عند مستوى 0.05، (من إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS).**

يوضح الجدول (11.4) نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية والتي تعزى للبيانات الديموغرافية، وإذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية تعزى للبيانات الديموغرافية، بينما إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية تعزى للبيانات الديموغرافية، وفي هذه النتيجة سيتم استخدام اختبار المقارنات البعدية (LSD: lest significant difference) أقل فرق معنوي لمعرفة اتجاه الفروق.

سيتم مناقشة نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة تبعاً للبيانات الديموغرافية كما يلي:

1. **بالنسبة لمتغير النوع الاجتماعي:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.133 > 0.05)، ونستنتج من ذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

ويعزو الباحث أن ذلك يرجع للطبيعة الفلسطينية بأن هناك نفس المستوى من الاهتمام لدى الذكور والإناث في مختلف القضايا السياسية والاجتماعية.

2. **بالنسبة لمتغير التخصص:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.053 > 0.05)، ونستنتج من ذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية تعزى لمتغير التخصص.

ويرى الباحث ان ذلك يرجع إلى مستويات الاهتمام المتقاربة بين الشباب في القضايا السياسية بغض النظر عن تخصصهم العلمية أو الأدبي وهذا ما عزز مشاركة جميع الفئات التخصصية في الحالة النضالية الفلسطينية.

3. **بالنسبة لمتغير مكان السكن:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.000 > 0.05)، ونستنتج من ذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية تعزى لمتغير مكان السكن، حيث يوجد فروق بين سكان شمال غزة ورفح، والفرق لصالح شمال غزة، بينما يوجد فروق بين غزة و(دير البلح وخانيونس ورفح)، والفروق لصالح سكان غزة.

ويعزو الباحث أن النتائج جاءت لصالح شمال غزة وذلك يرجع إلى طبيعة السكان وسرعة تأثرهم وتأثيرهم في القضايا السياسية، ومما يدلل على ذلك هو أن انطلاقة الثورة الفلسطينية في العام 1987م كانت من شمال غزة.

وبالنسبة أنها جاءت لصالح مدينة غزة فيعزو الباحث ذلك أن غزة تعتبر عاصمة القطاع الساسية وبؤرة العمل السياسي لجميع الأحزاب والفصائل الفلسطينية وأنها ثرية بالمؤسسات الشبابية والاعلامية والسياسية المختلفة مما جعل سكانها أكثر تأثراً في أي قضية سياسية.

4. **بالنسبة لمتغير طبيعة مكان السكن:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.000 < 0.05)، ونستنتج من ذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين

الشباب من المشاركة في الحياة السياسية تعزى لمتغير طبيعة مكان السكن، حيث يوجد فروق بين الذين يقيمون في المخيم و(المدنية والقرية)، والفروق لصالح (المدنية والقرية).

ويعزو الباحث أن ذلك يعود للطبيعة الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية للعائلة الممتدة الكبيرة التي نراها في المدينة والقرية وتكاد تكون مفقودة في المخيم، كما نرى حرص الفصائل الفلسطينية على اشراك تلك العائلات في الأحزاب والفصائل بما تمثله من ثقل اجتماعي، كما أن للمستوى الاقتصادي الذي ينعكس على اهتمام الشباب في كل المناطق، حيث المستوى الاقتصادي في المخيمات يعتبر الأقل مقارنة بالمدينة والقرية.

5. **بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.000 < 0.05)، ونستنتج من ذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية تعزى لمتغير المستوى الدراسي، حيث يوجد فروق بين السنة الأولى و(الثانية، الثالثة والرابعة فأكثر)، والفروق لصالح السنة الأولى.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الاحباط السياسي انعكست آثاره على طلاب المستويات العليا، أما بالنسبة للمستوى الأول فما زالت الدافعية لديهم للمشاركة أعلى، ولم يتأثروا بشكل مباشر بالإحباط السياسي العام.

6. **بالنسبة لمتغير الجامعة:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.000 < 0.05)، ونستنتج من ذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية تعزى لمتغير الجامعة، حيث يوجد فروق بين الجامعة الإسلامية والأزهر، والفروق لصالح جامعة الأزهر، وبين الإسلامية والأقصى لصالح جامعة الأقصى، والقدس المفتوحة وجامعة فلسطين لصالح القدس المفتوحة، وبين الأزهر وفلسطين لصالح جامعة الأزهر، وبين الأزهر والأقصى لصالح جامعة الأقصى.

ويعزو الباحث ذلك إلى حالة عدم الاستقرار في جامعة الأزهر وكثرة التجاذبات السياسية في أروقة الجامعة المختلفة جعل منهم أكثر وعياً واندفاعاً ورغبة في المشاركة والتغيير، ويبدو للباحث أن طلبة الجامعة الاسلامية لديهم ميول ورغبات اكاديمية علمية فقط مع انخفاض مستوى المشاركة السياسية مقارنة بجامعتي الأزهر والأقصى.

7. **بالنسبة لمتغير الميول السياسي:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.000 < 0.05)، نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين الشباب من

المشاركة في الحياة السياسية تعزى لمتغير الميول السياسي، حيث يوجد فروق بين ميولهم لحماس و(اليسار والجهاد الإسلامي) لصالح حماس، واليسار مع فتح لصالح فتح، وفتح مع الجهاد الإسلامي لصالح فتح، والجهاد الإسلامي مع المستقل لصالح المستقل.

ويعزو الباحث أن الشباب من فتح وحماس لديهم الثقافة السياسية بأهمية المشاركة السياسية مقارنة ببقية الفصائل، كون أنهم أكبر فصيلين على الساحة الفلسطينية وكان لهم دور في حكم وإدارة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

4.4.4 الفرضية الرئيسة الرابعة:

تنص الفرضية الرئيسية الرابعة على "**وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية تعزى للبيانات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، التخصص، مكان السكن، طبيعة مكان السكن، المستوى الدراسي، الجامعة، الميول السياسي)**.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) في حالات العينتين المستقلتين لاختبار الفروق التي تعزى لمتغير (النوع الاجتماعي، التخصص)، بينما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق التي تعزى للمتغيرات (مكان السكن، طبيعة مكان السكن، المستوى الدراسي، الجامعة) والتي تتكون من أكثر من مجموعتين، وفيما يلي اختبار الفرضية الرئيسة الرابعة وفقاً للبيانات الديموغرافية والجدول (12.4) يوضح ذلك.

جدول 12.4_أ: يوضح نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية تعزي للبيانات الديموغرافية.

البيانات الديموغرافية		"التنمية"					
		الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	Test – statistics	Sig.	النتيجة
الجنس	ذكر	4.04	%51.8	0.74	T= – 1.707	0.089	لا يوجد فروق
	أنثى	4.12	%38.2	0.68			
التخصص	انساني	3.94	%49.8	0.83	T= – 2.475	0.014	يوجد فروق
	علمي	4.14	%42.6	0.63			
مكان السكن	شمال غزة	4.10	%51.2	0.71	F=4.435	0.000	يوجد فروق
	غزة	3.93	%0.0	0.74			
	دير البلح	4.07	%80.8	0.75			
	خانيونس	4.22	%82.4	0.61			
	رفح	4.34	%78.8	0.52			
طبيعة مكان السكن	مدنية	4.03	%82.8	0.72	F= 6.027	0.003	يوجد فروق
	مخيم	4.22	%82.0	0.65			
	قرية	3.80	%78.6	0.66			

جدول 12.4_ب: يوضح نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية تعزي للبيانات الديموغرافية.

البيانات الديموغرافية		"التنمية"				
		الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	Test – statistics	Sig.	النتيجة
المستوى الدراسي	**السنة الأولى**	**3.87**	**%81.4**	**0.64**	**F= 6.976**	**0.000**	**يوجد فروق**
	السنة الثانية	4.13	%84.4	0.69			
	السنة الثالثة	4.22	%86.8	0.66			
	السنة الرابعة	4.16	%80.6	0.79			
الجامعة	الإسلامية	4.23	%84.4	0.67	F=4.743	0.001	يوجد فروق
	القدس المفتوحة	3.88	%76.0	0.79			
	الأزهر	4.09	%77.4	0.73			
	فلسطين	4.24	%82.6	0.57			
	الأقصى	3.90	%84.4	0.68			
الميول السياسي	حماس	4.12	%83.2	0.66	F=7.626	0.000	يوجد فروق
	السيار	4.35	%84.6	0.65			
	فتح	4.23	%77.6	0.70			
	الجهاد الإسلامي	4.29	%81.8	0.65			
	مستقل	3.88	%84.8	0.70			

***دالة إحصائية عند مستوى 0.05، (من إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج SPSS).**

يوضح الجدول (12.4) نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية والتي تُعزى للبيانات الديموغرافية، وإذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية تعزى للبيانات الديموغرافية، بينما إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية تعزى للبيانات الديموغرافية، وفي هذه النتيجة سيتم استخدام اختبار المقارنات البعدية (LSD: lest significant difference) أقل فرق معنوي لمعرفة اتجاه الفروق.

سيتم مناقشة نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الرابعة تبعاً للبيانات الديموغرافية كما يلي:

1. بالنسبة لمتغير النوع الاجتماعي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.089 > 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

   ويعزو الباحث أن هناك نفس المستوى من الرؤية بين الذكور والاناث على أهمية مشاركة الشباب في العملية التنمية.

2. بالنسبة لمتغير التخصص: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.014 < 0.05) نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية تعزى لمتغير التخصص وكان الفرق لصالح تخصص علمي.

   ويعزو الباحث أن أصحاب التخصصات العلمية لديهم الوعي الكافي بأهمية التنمية وأن لديهم دافعية نحو المشاركة فيها بتخصصاتهم العلمية المختلفة.

3. بالنسبة لمتغير مكان السكن: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.000 > 0.05) نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية تعزى لمتغير مكان السكن، حيث يوجد فروق بين سكان غزة وخانيونس لصالح خانيونس، وبين دير البلح ورفح لصالح رفح.

   ويعزو الباحث ذلك إلى الدور الذي تمارسه بلدية خانيونس ورفح في اشراك السكان في القرارات المتخذة على المستوى المحلي من خلال لجان الأحياء وهذا ما تفتقر إليه غزة ودير البلح.

4. بالنسبة لمتغير طبيعة مكان السكن: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.003 < 0.05) نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية تعزى

لمتغير طبيعة مكان السكن، حيث يوجد فروق بين الذين يقيمون في المخيم و(المدينة والقرية) والفروق لصالح (المخيم).

ويعزو الباحث ذلك الى الحاجة الحقيقية لتنمية المخيمات الفلسطينية والتي تفتقر الى الكثير من مقومات التنمية.

5. بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.000 < 0.05) نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية تعزى لمتغير المستوى الدراسي، حيث يوجد فروق بين السنة الأولى و(الثانية، والثالثة، والرابعة فأكثر) والفروق لصالح (الثانية، والثالثة، والرابعة فأكثر).

ويعزو الباحث ذلك إلى وعي المستويات المتقدمة بأهمية التنمية والمشاركة فيها.

6. بالنسبة لمتغير الجامعة: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.001 < 0.05) نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية تعزى لمتغير الجامعة، حيث يوجد فروق بين الجامعة الإسلامية و(القدس المفتوحة، والأقصى) لصالح الجامعة الإسلامية، وبين القدس المفتوحة وفلسطين لصالح جامعة فلسطين، وبين فلسطين والأقصى لصالح جامعة فلسطين.

ويعزو الباحث أن الاهتمام بالمستوى الاكاديمي لدى طلبة الجامعة الاسلامية على حساب المشاركة السياسية انعكس على اهتمامهم بقضايا التنمية وأهمية المشاركة فيها، وكذلك الأمر بالنسبة لجامعة فلسطين.

7. بالنسبة لمتغير الميول السياسية: بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig=0.000 < 0.05) نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية تعزى لمتغير الميول السياسية، حيث يوجد فروق بين ميولهم لحماس وميولهم نحو المستقل لصالح حماس، وبين اليسار مع المستقل لصالح اليسار، وبين فتح والمستقل لصالح فتح، وبين الجهاد الإسلامي والمستقل لصالح الجهاد الإسلامي.

ويعزو الباحث أن المشاركة السياسية للشباب من خلال انتماءاتهم الفصائلية والحزبية المختلفة تولد لديهم الوعي الانتماء للقضايا الاجتماعية والتنموية بشكل عام على عكس المستقلين. وهذا ما يعزز رأي الباحث بأهمية تمكين الشباب من المشاركة السياسية لأنه سيكون لذلك انعكاسات ايجابية على تحقيق التنمية في المجتمع الفلسطيني.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات والمقترحات

1.5 مقدمة:

تم في هذا الفصل استعراض أهم النتائج المستخلصة من إجراء الدراسة، وكذلك أهم نتائج التحليل لأداة الدراسة (الاستبانة)، وإعطاء أهم التوصيات الهامة المقترحة بناءً على نتائج الدراسة، كما تم إضافة أهم الدراسات المستقبلية المقترحة بناء على نتائج هذه الدراسة.

2.5 النتائج:

من خلال التحليل الإحصائي خلصت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها:

- ❖ وجود درجة موافقة منخفضة على محور الدراسة الأول وهو تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية:

مما انعكس ذلك على نتائج الأبعاد كوجود موافقة منخفضة على بعد مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات السياسية، وأيضاً وجود درجة موافقة منخفضة على بعد مشاركة الشباب في الانتخابات ترشيح وترشح، وموافقة متوسطة لبعدي حرية الانضمام للأحزاب والاندية وكذلك حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية، وموافقة منخفضة لبعد المشاركة السياسية حق وواجب وطني.

❖ وجود درجة موافقة مرتفعة على المحور الثاني: انعكاس المشاركة في الحياة السياسية للشباب على التنمية.

3.5 التوصيات:

بناء على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم عدد من التوصيات كما يلي:

1. توصي الدراسة بضرورة تعزيز الاهتمام بجيل الشباب باعتباره مكوناً أساسياً من مكونات المجتمع، وعلى عاتقه تقع مسئولية البناء والتنمية، وفتح آفاق المشاركة في البرامج والأنشطة التنموية لكافة الشباب، وفي جميع المناطق الجغرافية دون تمييز.
2. توصي الدراسة بضرورة اعتماد استراتيجية وطنية من أجل تنمية الوعي السياسي للشباب، والذي يؤهلهم للمشاركة السياسية الفعالة، والتي يتمكنون من خلالها تحقيق التنمية المنشودة في المجتمع الفلسطيني، وتبدأ هذه الاستراتيجية من أعلى هرم اتخاذ القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية، باتخاذ كل القرارات، والإجراءات، ورسم السياسات، وتنفيذ البرامج، بالشراكة مع المؤسسات الأهلية والأحزاب، من أجل صياغة وعي سياسي وطني موضوعي، قائم على تبني القضايا الوطنية دون تعصب.
3. توصي الدراسة بضرورة تفعيل برلمان الشباب المنصوص عليه في القانون الأساسي الفلسطيني.
4. توصي الدراسة بضرورة قيام الأحزاب السياسية المختلفة بإعادة النظر في طرق وأساليب التعبئة والتوجيه لدى شبابها، واعتماد سياسة الانفتاح الفكري والأيديولوجي ونبذ التعصب، وقبول الآخر والتدريب على الشراكة حتى مع المخالفين، وأيضاً فتح المجال أمام الشباب لتولية مناصب تشريعية داخل الأحزاب، وفتح آفاق التدريب على تلك المهمات.
5. ضرورة الاهتمام والتركيز من خلال البرامج التعليمية والمناهج والأنشطة في كافة المراحل، وإدراج البرامج التي تعزز ثقافة الديمقراطية وقبول الآخر، وقيم المواطنة، والتبادل السلمي للسلطة، والنظرة الشمولية للمصلحة الوطنية العليا.
6. ضرورة قيام الجامعات بدورها في تعزيز قيم المشاركة السياسية لدى طلبتها، من خلال فتح آفاق انتخابات ديمقراطية دورية، والتوجه نحو الشراكات المنفتحة على مختلف المؤسسات، من أجل تنفيذ البرامج التي تساعد الشباب على الاندماج في التنمية المجتمعية من جانب، وإبراز للشخصيات والقدرات والعقليات المميزة والكفؤة من طلبتها.

7. ضرورة تفعيل دور الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والتعريف بالحقوق والواجبات السياسية لدى الشباب، وتعزيز القيم الوطنية والاجتماعية الإيجابية مثل قيم التسامح ونبذ الكراهية، ونبذ العنف الاجتماعي والسياسي، وقبول الآخر، ونشر ثقافة الموضوعية في الخلافات السياسية والنقد البناء.
8. ضرورة قيام منظمات المجتمع المدني بدورها بتعزيز ثقافة الحوار المنفتح ما بين التيارات والأيدولوجيات المختلفة للشباب، من خلال برامج وأنشطة مختلفة.
9. ضرورة قيام جميع الأطراف بالضغط لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وإعادة الدور للمجلس التشريعي في تشريع القوانين المتعلقة بحقوق الشباب، والعمل الدؤوب من أجل إنجاح الانتخابات التشريعية والرئاسية، والإسراع بإجرائها في أجواء من النزاهة والشفافية، وضمان حرية التعبير والرأي، وعدم تقييد الحريات السياسية، مع التركيز على مبدأ الديمقراطية التشاركية.
10. أن يقف الجميع عند مسئولياته لإعادة الدور الوطني الكامل لمجلس تشريعي جامع يمثل الكل الفلسطيني، وفق انتخابات حرة وديمقراطية.
11. ضرورة رد الاعتبار للهيئات المحلية وعدم الاكتفاء بدورها الخدمي فقط، فلابد من دور تنموي تقوم به مع التركيز على المشاركة الشبابية في هذا الدور.
12. الانفتاح على عقد اللقاءات الدورية ما بين صناع القرار على المستوى الوطني، أو حتى المستوى الفصائلي وما بين الشباب باختلاف توجهاتهم، والاستماع لآرائهم وتطلعاتهم من أجل تفعيل برامج المشاركة التي تتلاءم مع تطلعاتهم السياسية والتنموية.
13. العمل على سد الثغرات التشريعية الناظمة لحقوق الشباب وواجباتهم، مع ضرورة إيجاد المؤسسات الوسيطة القادرة على تمثيل الشباب بشكل حقيقي، ليتسنى لهم الاندماج والتطور في مجتمعهم من خلال إبراز قدراتهم ومواهبهم في مشاركتهم الفاعلة.

4.5 خلاصة القول:

وبناء على ما تقدم فإن الباحث يرى أن هناك ثلاث مشاكل حقيقية في مجال تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية يعاني منها المجتمع الفلسطيني وهي:

1. أن مجمل الشباب الجامعي في قطاع غزة يقع ضمن فئة الهامشيون من حيث المشاركة السياسية.

2. تدني مستوى تمكين الشباب من المشاركة السياسية على المستوى الرسمي وعلى مستوى الأحزاب.
3. قصور مفهوم المشاركة في الحياة السياسية لدى الشباب الفلسطيني، واقتصاره على جوانب ضيقة ومحددة بعينها.
4. تدني مشاركة الشباب في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع انخفاض مؤشرات التنمية في فلسطين.

وهنا يقترح الباحث صياغة استراتيجية وطنية لتمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، واستثمار الطاقات المدمجة في تلك المشاركة لتحقيق التنمية المنشودة على النحو التالي:

أولاً: العنوان:

الاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب والتنمية.

ثانياً: الرسالة:

استراتيجية وطنية لتنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني، من خلال الفهم الكامل والشامل للمشكلات المتعلقة بمشاركة الشباب في الحياة السياسية، وتقديم الحلول الفعالة لحل تلك المشكلات، من خلال تدريب الشباب وتطوير قدراتهم، وصولاً لدمجهم في العمل السياسي، وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية بكافة أشكالها، وفتح آفاق العمل المشترك بين كافة المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني، لاستثمار كافة الطاقات الشبابية من أجل تحقيق التنمية في المجتمع الفلسطيني، منطلقين من إيماننا بأهمية دور الشباب في تحقيق التنمية الشاملة.

ثالثاً: الرؤية:

نحو تحقيق التنمية في المجتمع الفلسطيني، المُمَّكن شبابه من المشاركة في الحياة السياسية.

رابعاً: هدف الاستراتيجية:

- تنمية الوعي لدى الشباب بأهمية المشاركة في الحياة السياسية بكافة أشكالها، وعدم اقتصار مفهوم المشاركة على شكل بعينه.

- تنمية قدرات وتطوير مهارات الشباب التشاركية، وتدريبهم على الحوار البناء وقبول الآخر، وحل الخلافات بأساليب حضارية وعقول متفتحة.
- استثمار الطاقات الشبابية المختلفة ودمجها في مواقع صناعة القرار على المستوى الرسمي والحزبي، وكذلك منظمات المجتمع المدني.
- الوصول إلى حالة تمكين الشباب التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، من خلال إرساء قواعد الديمقراطية التشاركية والتداول السلمي على السلطة، واحترام سيادة القانون وصولاً لمجتمع مدني يمهد الطريق أمام التنمية المنشودة.

خامساً: أدوار الجهات المختلفة والمعنية بتنفيذ الاستراتيجية:

أمام تحليل الواقع كان لابد من وقوف الكل أمام مسؤولياته، والقيام بدوره تجاه الشباب، من خلال الاعتماد على نقاط القوة في المجتمع الفلسطيني، ومعالجة كل نقاط الضعف، مع استثمار الفرص وتحويل التهديدات إلى فرص، وهذا لن يتأتى إلا من خلال العمل الجماعي المشترك، خاصة في هذه المرحلة الحساسة والتي يراد منها تصفية القضية الفلسطينية، وبالتالي فإن مقدار الجهد المطلوب من الجميع كبير، والجهود ستكون مكلفة، والنتائج لن تأتي بين عشية وضحاها، ولكننا من خلال العمل المنهجي لتحليل وحل المشكلات التي تواجه الشباب سنتمكن من أن نصيب تقدماً كبيراً نحو تحقيق رؤى جديدة أكثر طموحاً في واقع تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، واستثمار هذه المشاركة في تحقيق التنمية، والأدوار المنوطة بكل طرف ستكون كالتالي:

- **دور منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية:**

✓ البدء بدعوة الفصائل والقوى للقاء شامل، يتفق من خلاله الجميع على برنامج وطني جامع يعيد الأمل للشعب الفلسطيني، ومن ثم مخاطبة العالم على أساسه.

✓ الحرص على أن يكون الكل ممثلاً في منظمة التحرير الفلسطينية.

✓ البدء بتجديد الشرعيات في مختلف المؤسسات من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

✓ تبني سياسات عامة تهدف لتنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني، من خلال سياسات إعلامية وطنية غير حزبية، ومناهج دراسية وأنشطة مختلفة قائمة على أساس الحوار المنفتح، وقبول الآخر وحرية التعبير والرأي، وترسيخ مفاهيم الوحدة الفلسطينية مع التركيز على المبادئ والثوابت الفلسطينية.

- ✓ تفعيل القانون الفلسطيني المتعلق ببرلمان الشباب، وتدريب الشباب على صياغة البرامج السياسية للأحزاب والحكومة، وممارسة الديمقراطية بكافة أشكالها.
- ✓ فتح قنوات التواصل واللقاء المباشر بين الشباب ودوائر صناعة القرار في السلطة الفلسطينية والحكومة، وإتاحة الفرصة للشباب للتعبير عن آرائهم بحرية.
- ✓ مراقبة دور الجامعات في غرس ثقافة الحوار والانتخابات الطلابية الدورية.
- ✓ إشاعة الحريات العامة، وعدم تقييد حرية التعبير عن الرأي.
- ✓ تقديم تسهيلات وامتيازات لرجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج من أجل الاستثمار، وفتح فرص عمل جديدة في الداخل.
- ✓ التواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية والدول المختلفة، للاستفادة من برامجهم ودعمهم في الجهود الرامية لتحقيق التنمية.

- **دور الأحزاب والقوى الوطنية:**

- ✓ الاتفاق على تحريم وتجريم استخدام العنف في الخلافات الداخلية.
- ✓ مراجعة كافة برامج التعبئة لعناصرها، ونبذ كل ما يدعو للفرقة بين أبناء الوطن الواحد.
- ✓ إقامة اللقاءات والحوارات على مستوى الشباب وليس على مستوى القيادات، لتعميق حالة الشراكة الفلسطينية.
- ✓ فتح أفق أمام الكوادر الشابة للمشاركة في دوائر صنع القرار داخل الأحزاب.
- ✓ تدريب الشباب على العمل السياسي والإعلامي والنقابي، وتصدير وجوه شبابية بشكل مستمر.
- ✓ الاتفاق على إقامة أنشطة (رياضية، ثقافية، اجتماعية،....) مختلفة تضم كل الفصائل والأحزاب.
- ✓ تعميق مفاهيم التنمية بين عناصرها وكوادرها، وأهمية تحقيقها في المجتمع الفلسطيني.

- **دور منظمات المجتمع المدني:**

- ✓ الاتفاق على توحيد الجهود الرامية لتحقيق التنمية على قاعدة شركاء في التنمية بين جميع منظمات المجتمع المدني.

- ✓ البدء بفعاليات لتعريف الشباب بحقوقهم المدنية والسياسية، وأهمية مشاركتهم الفاعلة في الحياة السياسية، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي ومؤسساتها والمدارس الثانوية.
- ✓ مراقبة السياسات العامة وتشكيل رأي عام ضاغط على الحكومة للتراجع أمام أي قرار يكبح الحريات، أو يعمل على إقصاء الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية، والتصدي لمحاولات التغول على حقوق الإنسان من قبل الأجهزة الحكومية.
- ✓ مراقبة أداء الأحزاب السياسية المختلفة، وتقديم التوصيات بشأن أساليب التعبئة والتوجيه من ناحية، وضرورة مشاركة الشباب من ناحية أخرى.
- ✓ تبني برنامج تنموي شامل يُدمج من خلاله الشباب في رؤية وطنية تعبر عنهم بمختلف انتماءاتهم الحزبية، وتوجهاتهم السياسية للنهوض الشامل بالمجتمع.
- ✓ مد جسور التواصل مع الجامعات والكليات من أجل مراقبة وتدريب الشباب على الممارسات الديمقراطية السليمة.

- **دور القطاع الخاص:**

- ✓ التواصل الدائم مع الجهات الاستثمارية الخارجية، وفتح آفاق لتشغيل الشباب ضمن مشاريع تشغيلية مستدامة.
- ✓ التعاون مع مؤسسات التعليم العالي المختلفة من أجل مواءمة مخرجات العملية التعليمية بمتطلبات سوق العمل.
- ✓ فتح المجال أمام فترات تدريبية مدفوعة الأجر للشباب الخريجين الجدد، لتدريبهم بهدف الانخراط في سوق العمل.
- ✓ التركيز على أهداف التنمية المستدامة في المشاريع الاستثمارية.

- **دور الجامعات:**

- ✓ تعزيز الثقافة الوطنية الجامعة لدى طلبتها.
- ✓ تعزيز روح العمل الجماعي المشترك ما بين الطلبة في مختلف الانشطة الأكاديمية وغير الأكاديمية.
- ✓ إقامة مؤتمر سنوي يضم مختلف الكتل الطلابية والمستقلين للبحث في القضايا والمستجدات السياسية الوطنية المختلفة، والخروج برؤية موحدة تعمق اللحمة الوطنية، وتعمق الفهم والوعي السياسي لدى الطلبة.

- ✓ الحرص على إجراء انتخابات سنوية لاتحاد الطلبة على أساس التمثيل النسبي، من أجل تدريب الطلبة على العمل التشاركي بين مختلف الأحزاب السياسية.
- ✓ فتح آفاق الحوار بين الطلبة وصناع القرار من مختلف المؤسسات والأحزاب، من خلال استضافة شخصيات مؤثرة بشكل دوري.
- ✓ التواصل الدائم بين الجامعات والمجتمع المحلي من أجل التعريف المتبادل بين الشباب ومؤسسات المجتمع، والاستفادة من طاقاتهم الشابة لصالح تنمية المجتمع.
- ✓ تعزيز ثقافة العمل التطوعي لدى طلبة الجامعات.
- ✓ التواصل مع المؤسسات الإعلامية المختلفة من أجل الإفصاح عن القدرات والإبداعات الشابة، وتعريف المجتمع بها للاستفادة منها في الجهود التنموية المختلفة.
- ✓ مواكبة التطورات العالمية وآخر مستجدات التكنولوجيا الحديثة، مع ضرورة أن توائم برامجها الأكاديمية بمتطلبات سوق العمل.
- ✓ اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من أجل حوكمة المؤسسة.
- ✓ دمج أهداف ومبادئ التنمية الشاملة في كافة التخصصات الأكاديمية والمهنية.

وأخيراً:

إن الشباب هم الثروة الحقيقية لنا كمجتمع فلسطيني، وعلى صناع القرار في بلادنا على اختلاف مستوياتهم ومؤسساتهم أن يتنبهوا لتلك الثروة، ولا يضيعوا فرصة استثمارها لصالح الجهود التنموية، والنهوض الشامل بالمجتمع الفلسطيني في كافة المجالات، وإن عدم التنبه لتلك الثروة وإهدارها سيعود حتماً بالضرر اللامتناهي على المجتمع بأسره، وعلى مستقبل أبنائنا، وعلى مستقبل وطننا فلسطين.

5.5 الدراسات المستقبلية المقترحة:

وهنا يقترح الباحث بعض الدراسات:

- استراتيجية مقترحة لتمكين الشباب من المشاركة في السياسات العامة الفلسطينية.
- دور الإعلام في تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية.
- الأنشطة اللامنهجية ودورها في تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. إبراهيم، أبو الحسن عبد الموجود.(2006): **التنمية وحقوق الإنسان**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
2. إبراهيم، مروان عبد الحميد. (2000): **أسس البحث لإعداد الرسائل الجامعية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان.
3. أبو ساكور، تيسير عبد الحميد. (2014): "دور إدارة جامعة القدس المفتوحة في تمكين الشباب وتنمية قدراتهم في المجتمع الفلسطيني". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، المجلد 2. **6**.
4. أبو سنينة، عودة عبد الجواد وغانم، بسام عمر. (2011): "حقوق المواطنة وواجباتها كما يراها معلمو الدراسات الاجتماعية في مدارس وكالة الغوث الدولية في الأردن". مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الانسانية). مجلد 15. **2**، غزة.
5. أبو عبدو، هالة وبركة، أنس والقدسي، تالة. (2019): **ورقة حقائق: تمثيل الشباب في الهيئات القيادية العليا للأحزاب الفلسطينية**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، غزة.
6. إسماعيل، سماء. (2018): **مدى ممارسة الرشاقة الاستراتيجية ودورها في تحسين جودة القرارات في المنظمات غير الحكومية**، جامعة الأزهر، غزة. (رسالة ماجستير منشورة).
7. الأغا، رياض والأغا، نهضة. (1997): التربية ومشكلات المجتمع الفلسطيني المعاصر، الطبعة الأولى، مطابع شركة البحر والهيئة الخيرية، غزة.
8. الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض). (3 – 14 يونيو، 1992): **إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية**، ريو دي جانيرو، البرازيل.
9. الأمم المتحدة. (1948): **الإعلان العالمي لحقوق الانسان.**
10. الأمم المتحدة. (1965): **الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.**
11. الامم المتحدة. (1966): **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.**
12. الأمم المتحدة. (1986): **إعلان الحق في التنمية.**

13. الأمم المتحدة. (2005): **مذكرة تطبيق حول: حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

14. الأمم المتحدة. (2012): بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع، تقرير الأمين العام.

15. الباز، ماجدة إبراهيم. (2017): **الانتخابات كآلية من آليات التغيير السياسي ودورها في إعاقة التحول الديمقراطي في العالم العربي**. جامعة النجاح الوطنية، نابلس.(رسالة ماجستير غير منشورة).

16. بخاري، عبلة عبد الحميد. (2009): **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

17. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2010): **تقرير التنمية البشرية، مسارات إلى التنمية البشرية**، عدد خاص في الذكرى العشرين (الثروة الحقيقية للأمم).

18. البطش، محمد، واخرون. (2006): **مناهج البحث العلمي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان الأردن.

19. بلقاسم، مصباح. (2015): "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة". مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، **18**. جامعة البويرة.

20. بيومي، علي محمد. (2004): **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

21. تاج الدين، أحمد.(2010): **الشباب والمشاركة السياسية**، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

22. توفيق، إبراهيم حسنين. (1999): **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

23. الجابري، محمد عابد، وآخرون. (1995): التنمية البشرية في الوطن العربي، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

24. الجامعة الإسلامية. (2011): **مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني في عصر العولمة**، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الأقصى في خانيونس. "مجلة الجامعة الإسلامية"، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد **2**.19، غزة.

25. جعفر، أحمد صادق. (2019): "عوامل نجاح حرية المشاركة السياسية". مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثامن. **1**.جامعة ديالى، ديالى.

26. جلالة، أيمن. (2009): **الشباب الجامعي، التعريف والخصائص.**

27. جمعة، سعد ابراهيم. (1984): **الشباب والمشاركة السياسية،** دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر.

28. جودة، وسام. (2016): **ورقة مرجعية حول أثر تعطل المجلس التشريعي على قطاع الشباب،** شبكة المنظمات الأهلية، غزة.

29. الجوهري، عبد الهادي. (2006): "المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية". المجلة الاجتماعية . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

30. الجوهري، عبد الهادي، وآخرون. (1999): **دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

31. الحافظ، مهدي. (2005): نحو رؤية إنمائية للعالم العربي، سلسلة كتاب في جريدة، 15، المؤسسة العربية للصورة، بيروت.

32. حريزي، موسى بن ابراهيم وغربي، صبرينة. (معدان). (2013): "دراسة نقدية لبعض المناهج الوصفية وموضوعاتها في البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، **13**، ص 23–34.

33. حسن، بركات حمزة. (2008): **علم النفس السياسي،** الطبعة الأولى. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.

34. الحقباني، فائز. (2009): **مشكلات الشباب الجامعي وكيفية معالجتها،** جامعة دمشق. (رسالة ماجستير غير منشورة).

35. الحلبي، علي. (2001): **الشباب والمشاركة السياسية في مجالات علم الاجتماع: أسس نظرية ودراسات واقعية،** دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

36. حلس، رائد محمد. (2017): **"**مستقبل الشباب الفلسطيني في ظل التحديات الراهنة**"**. مجلة شئون فلسطينية، **267**.

37. حلس، رائد. (2016): "هجرة الشباب الفلسطيني وتداعياتها الاقتصادية". مجلة شئون فلسطينية. **265**، رام الله.

38. حلمي، إحلال. (2003): **العولمة وقضايا المرأة والعمل**، الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات– جامعة عين شمس، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة.

39. الخميسي، السيد سلامة. (2007): **دور كليات التربية في خدمة المجتمع والبيئة بين النجاحات والاخفاقات وخيارات المستقبل**، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

40. الخواجة، محمد ياسر وشومان، إيمان. (2008): **الأحزاب والتنشئة السياسية في مصر**. تحرير كمال المنوفي وحسنين توفيق، بحث منشور في كتاب الثقافة السياسية بين الاستمرار والتغير، المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، القاهرة، من 4 إلى 7 ديسمبر 2007، المجلد الثاني، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

41. خوري، عصام ومخول، أمطانيوس وهديوة، ندى. (2006): "تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية: الواقع والآفاق". مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، **2**. جامعة تشرين، اللاذقية.

42. داود، نبيلة. (ب.ت): **الموسوعة المعاصرة**، مدارس مصطلحات، منظمات وهيئات القرن العشرين، مكتبة غريب، القاهرة.

43. الدرويش، محمد. (2002): تربية الشباب: **الأهداف والوسائل**، الطبعة الأولى. دار الوطن، الرياض.

44. الدريملي، إياد. (2019): **أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في منظمات العمل التنموي على تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة**، جامعة القدس أبوديس، غزة، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

45. الدسوقي، إبراهيم عبده. (2007): **التلفزيون والتنمية**، الطبعة الأولى. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

46. ربيع، عمرو هاشم. (2009): **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية**، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

47. ربيع، أسامة. (2007): **التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS**، الطبعة الثانية. الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

48. رزيج، فهيمة كريم. (2015): **تمكين الشباب الفرص والتحديات دراسة اجتماعية**، جامعة بغداد، بغداد.

49. زامل، عبد جبر ولعيبي، حسام عبد الحمزة. (2019): "الشباب والتنمية"، دراسة سوسيولوجية. مجلة آداب المستنصرية. **87**. العراق.

50. الزايدي، المنجي. (2008): **الشباب والتنشئة وقيم المواطنة** ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر قضايا الشباب في العالم الإسلامي، رهانات الحاضر وتحديات المستقبل، منظمة المؤتمر الإسلامي، تونس.

51. الزبن، ثامر غازي. (2014): **المشاركة السياسية في الأردن وعلاقتها مع قوانين الانتخاب (2001 – 2013)**، جامعة الشرق الأوسط، عمان. (رسالة ماجستير غير منشورة).

52. الزراد، فيصل. (1997): **مشكلات المراهقة والشباب**، دار النفائس، بيروت.

53. الزيات، السيد عبد الحليم. (2002): **التنمية السياسية: الأبعاد والمعرفة والمنهجية**، الجزء الأول. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

54. الزيات، السيد عبد الحليم. (2002): **التنمية السياسية: البنية والأهداف**، الجزء الثاني. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

55. الزيود، ماجد. (2006): **الشباب والقيم في عالم متغير**، دار الشروق، عمان.

56. سبع دويكات، سامح. (2016): **دور الشباب الفلسطيني الجامعي في المشاركة السياسية والفعاليات الجماهيرية والوطنية (1993– 20115)**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

57. سراج الدين، عثمان وآخرون. (2004): **القاموس الاجتماعي السياسي لحقوق الانسان**، مركز الدراسات السودانية، الخرطوم.

58. سراج الدين، إسماعيل ويوسف، محسن. (1997): **الفقر والأزمة الاقتصادية**، مركز ابن خلدون ودار الأمين، القاهرة.

59. سرية، نور عصام. (2006): **دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية.

60. سعيد، نادر. (محرراً). (1998): **التنمية البشرية في فلسطين**، برنامج دراسات التنمية، رام الله.

61. السمادوني، ابراهيم عبد الرافع وأحمد، سهام ياسين. (2005): تفعيل دور هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع، مجلة التربية، العدد 127، الجزء الأول، اكتوبر 2005، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة.

62. السيد، السيد عبد العاطي. (1990): **صراع الأجيال**. دار المعرفة ، الإسكندرية.

63. السيد، عليوة ومحمود، منى. (2001): "مفهوم المشاركة السياسية". مجلة مقاربات، دمشق.

64. شعبان، خالد. (2012): **تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية**، مركز التخطيط الفلسطيني، مقدمة لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة.

65. شعبان، خالد. (2012): **تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية**، بحث مقدم لمؤتمر علمي، الجامعة الاسلامية.

66. شفيق، محمد نبيل. (ب.ت): **التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

67. الشيمي، محمد نبيل. (فبراير، 2009): "**أنماط المشاركة السياسية وأهميتها**"، **الحوار المتمدن، 2554**.

68. الشيمي، محمد نبيل. (فبراير، 2009): "**محددات المشاركة السياسية**"، **الحوار المتمدن، 2551**.

69. صافي، يوسف. (2008): **متطلبات النهوض بحالة حقوق الشباب الفلسطيني: دراسة قطاع غزة كنموذج**، مركز هدف لحقوق الإنسان.

70. ظاهر، أحمد جمال. (1986): "**اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني**"، دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن. مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 14.

71. عارف، نصر. (2008): "في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها". مجلة ديوان العرب، القاهرة.

72. رحوي، عائشة. (2018): **المواطنة والتنمية المحلية في الجزائر، مشاركة الشباب نموذجاً**، المدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، وهران.

73. العاجز، فؤاد. (2006): **دور الجامعة الاسلامية في تنمية بعض القيم من وجهة نظر طلبتها**، مجلة الجامعة الاسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، مجلد 15، العدد الأول، يناير 2006، الجامعة الاسلامية، غزة.

74. عبد الرازق، عادل عبد الرشيد. (ب. ت): **دور الجهوية في تمكين الشباب والاستفادة من طاقاته في تحقيق التنمية المستدامة (بالتركيز على الوطن العربي)**، الجمعية اليمنية للبيئة والتنمية المستدامة.

75. عبد الرحمن، إسماعيل وعريقات، حربي. (1999): **مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد**، الطبعة الأولى. عمان.

76. عبد الستار، رضا. (2007): **التمكين السياسي للمرأة العربية بين الفقر والتعليم**، المؤتمر السنوي الرابع لمركز تعليم الكبار بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار الفكر العربي، القاهرة،.

77. عبد العاطي، صلاح. (2014): **معيقات المشاركة السياسية للشباب**، مقال، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية "مسارات".

78. عبد الفتاح، محمد. (1996): **الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع**، الطبعة الثانية. المكتب العلمي للنشر، الإسكندرية.

79. عبد الله، طارق. (1999): "التنمية مطلب حضاري أم وهم". مجلة المستقبل العربي. **216**، بيروت.

80. عبد الوهاب، طارق محمد. (1999): **سيكولوجية المشاركة السياسية**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة.

81. عثامنة، صلاح. (1997): **التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج**، الطبعة الأولى. مؤسسة دار العلماء، إربد، الأردن.

82. العجلان، فيصل بن عبد العزيز. (2011): **برامج الأندية الرياضية ودورها في حماية الشباب من الانحرافات الفكرية**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

83. العجلة، مازن والخضري، إيمان. (2016): **بطالة الشباب في قطاع غزة (تطورها – خصائصها – سبل علاجها)**، سلسلة قراءات استراتيجية، السنة ال 8، **18**، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة،.

84. العزى، سويم. (1987): **المفاهيم الأساسية المعاصرة ودول العالم الثالث**، دراسة تحليلية نقدية، المركز الثقافي العربي، المغرب.

85. عفيفي، ريما. (2011): **الشباب كعامل تغيير**، من كتاب الشباب العربي: المشاركة المدنية والاقتصادية، مكتب اليونسكو، بيروت.

86. مكاوي، بهاء الدين. (2017): **القرار السياسي (سلسلة كتيبات برلمانية)**. معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين.

87. علي، عطا أحمد. (2009): **تقدير الذات والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعة في غزة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

88. عليوة، السيد ومحمود، منى. (2008): المشاركة السياسية، **موسوعة الشباب السياسية**، سلسلة خاصة يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

89. عودة، رمزي. (2017): **المشاركة الشبابية في المجتمع الفلسطيني بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة ملتقى الطلبة، بيت لحم.

90. عودة، ياسر علي. (2014): **المشاركة السياسية (الإتجاه والممارسة) وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية وتأثير الأقران لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة**، الجامعة الإسلامية، غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة).

91. عودة، رشا. (2018): **دور إدارة تصميم العمليات في اتخاذ القرارات من خلال التفكير التصميمي دراسة تطبيقية على المنظمات الأهلية المحلية في قطاع غزة**. جامعة الأزهر. غزة. فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

92. العيسوي، إبراهيم. (2000): **التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة.

93. عيسوي، عبد الرحمن. (1988): **الإسلام والتنمية**، دار النهضة العربية، بيروت.

94. عيسى، نيفين محمد. (2015): **دور الإعلام المرئي في تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية**، جامعة دمشق، سوريا.

95. غلوم، علي وآخرون. (1997): "المشاركة السياسية في الكويت". مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 25. **4**، ص 12.

96. غليون، برهان وآخرون. (1999): **حقوق الإنسان العربي**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

97. غنام، بسام عمر وأبو سنينة، عودة عبد الجواد. (2014): **دور الشباب في التنمية الشاملة للمجتمع من وجهة نظر طلبة مؤسسات التعليم العالي في وكالة الغوث في الأردن**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ال 34 (أ)، جامعة القدس المفتوحة، القدس.

98. الغنيمين، زياد محمد وآخرون. (2018): "واقع المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعة الأردنية"، بحث محكم. مجلة دراسات العلوم التربوية، مجلد 45. **4** ، ملحق 7، الجامعة الأردنية، عمان.

99. فتيحة، بلحاج. (2016): "الاسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار". المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، **7**. الجزائر.

100. الفرا، منى اسماعيل رفيق. (2018): **درجة ممارسة طلبة الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة للعمل التطوعي وعلاقتها بالمهارات القيادية لديهم**. كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

101. فهمي، نورهان منير حسن. (1999): **القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

102. القصبي، عبد الغفار رشاد. (2006): **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الحراك السياسي وإدارة الصراع**، " الكتاب الثاني"، الطبعة الثانية.، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

103. كامل، تامر محمد. (2000): "إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان، في الوطن العربي". مجلة المستقبل العربي، **251**. بيروت.

104. الكرد، ضياء أحمد، (2018): الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، مؤتمر التنمية المستدامة، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

105. الكفارنة، أحمد عارف وسالم، رفقة خليف. (يناير، 2011): "دور الانتخابات النيابية (1989– 2007) في تمكين المرأة الاردنية سياسياً من وجهة نظرها". مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد 15. **2**.

106. كمال، فتاح. (2012): **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية**. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

107. لعجال، ليلى. (2010): **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

108. ليلة، علي. (2005): **الشباب العربي وإدارة التغيير من داخل التراث**، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

109. ماس وآخرون. (2007): "المراقب الاقتصادي والاجتماعي". **9**. معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطيني.

110. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية. (2006): **حقائق حول الشباب الفلسطيني وقيادة المجال العام**.

111. مجلس حقوق الإنسان ، تقرير 29 يناير 2007.

112. مجلس وزراء الشباب والرياضة العربي. (2002): **السياسة العربية للشباب**، جامعة الدول العربية، القاهرة.

113. مجموعة من المؤلفين. (2004): **المعجم الوسيط**، الطبعة الثانية، دار الدعوة، إسطنبول.

114. ربيع، محمد محمود ومقلد، إسماعيل صبري. (1994): **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت.

115. المخادمي، عبد القادر رزيق. (2004): **آخر الدواء الديمقراطية**، الطبعة الأولى. دار الفجر للنشر والتوزيع.

116. مرعي، جمال. (1996): **الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني**، مركز إيداع الرسائل الجامعية، الجامعة الأردنية، عمان.

117. مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس". (2001): **الشباب والمشاركة في التنمية**، رام الله.

118. مركز هدف لحقوق الانسان. (2018): **واقع مشاركة الشباب الجامعي الفلسطيني في الحياة السياسية في قطاع غزة**، دراسة مسحية، غزة.

119. المزين، محمد حسن.(2009): **دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها**، رسالة ماجستير، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة

120. المصري، إبراهيم. (2016): "دور الشباب الجامعي الفلسطيني في تنمية المجتمع المحلي من خلال العمل التطوعي والمعيقات التي تحول دون انخراطهم فيها من وجهة نظرهم". مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.. **7**.جامعة الوادي، الجزائر.

121. المصري، رفيق. (2008): **"**الشباب والتنمية في المجتمع الفلسطيني**"**، دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعات قطاع غزة". مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية). مجلد 22. **1**، نابلس.

122. مكتب الأمم المتحدة. (1999): تقرير حول إعلان الحق في التنمية.

123. منظمة العفو الدولية. (2016): الاستراتيجية الدولية للشباب 2017– 2020.

124. منظمة العمل الدولية. (2005): **الشباب: سبل الوصول إلى العمل اللائق**، مكتب العمل الدولي، جنيف.

125. ميعاري، محمود. (2003): **الثقافة السياسية في فلسطين**، دراسة ميدانية– سلسلة دراسات استراتيجية، الطبعة الأولى. معهد إبراهيم ابو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، رام الله.

126. ميلسون، فرد. (2007): **الشباب في مجتمع متغير**، ترجمة يحيى مرسي عيد بدر، دار الوفاء للطباعة والنشر.

127. نافعة، حسن. (2006): **مبادئ علم السياسة**، الطبعة الثانية. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

128. نصر الله، عبد الفتاح. (2019): **التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة**، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، رام الله.

129. هيدي، فيريل. (1985): **الإدارة العامة من منظور مقارن**، ترجمة محمد القريوتي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.

130. وحدة الأبحاث والمساعدة الفنية. (2019): **واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة**. مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة.

131. وزارة التربية والتعليم. (1985): **المعجم المدرسي**، الطبعة الأولى، سوريا، دمشق.

132. وطفة، علي أسعد. (2019): **من النمو الاقتصادي إلى التنمية الانسانية مسارات الاحتواء والتجاوز**، مؤمنون بلا حدود للأبحاث والدراسات، الرباط.

133. وهبان، أحمد. (2003): **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

134. ويبستر، أندرو. (1986): **مدخل لسيسيولوجيا التنمية**. ترجمة حمدي حميد يوسف، سلسلة المائة كتاب، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد.

135. ياسين، بسيم.(2010): **واقع الثقافة الاجتماعية لدى طلبة جامعة دمشق والمصادر المكونة لها**، كلية التربية، جامعة دمشق. (رسالة ماجستير غير منشورة).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Buckingham, M. & Clifton, D. (2001): **Now Discover your strength**. Ny: Simon and Schuster, New York.
2. Dreze, J. & Sen A.K. (2002): **India Economic Development and Social Opportunity**, New York, United States: Oxford University Press.
3. Feltes, (2013): **Youth and Democracy: The Promotion of Youth Participation by the International Community in Kosovo, Security and Human Rights**.
4. Foegen, J (1999): "Why Not Empowerment: Business and Economic Review", vol.45.**3**.
5. Ghadi, I et al. (2012): "Construct Validity Examination of Critical Thinking Dispositions for Undergraduate Students in University Putra Malaysia". Higher Education Studies, Vol. 2. **2**. pp 138-145.
6. Gita, W. & Zahra, N. (2005**): Governance For The Future: Democracy and Development in the Least Developed Countries**, UNDP:UN Office of the High Representative For the Least Countries(United Nations Report).
7. Henn, (2011): **Young People, Political Participation and Trust in Britain**, Research Gate.

a. Ingvar ,C. & Lindgren,A. (2007): **What Is Social Democracy?**. Sweeden: Idé Och Tends House.

8. Mansbridge, J. (1983): **Beyond Adversary Democracy**, University of Chicago Press, Chicago, United States.
9. Namdeo, S., Rout, S. (2016): "Calculating and interpreting Cronbach's alpha using Rosenberg assessment scale on paediatrician's attitude and

perception on self esteem". International Journal of Community Medicine and Public Health, Vol. 3. **6**. PP1371-1374.

10. Paulo, Viera. (April 1996): **The Limits and Merits of Participation**, World Bank , Mexico.
11. Pontes, Henn & Griffiths, (2018): **Towards a Conceptualization of Young People's Political Engagement: A Qualitative Focus: Group Study, Societies**.
12. Quintelier, (2014): **Differences in political participation between young and old people**, A representative study of the differences in political participation between young and old people, Research Gate.
13. Robert, J.Franzes. (1998): **Political Participation: Income Distribution and Public Transfers in Developed Democracies**. University of Michigan: Center for European Studies International Institute.
14. Taherdoost, H. (2016); **Validity and reliability of the research instrument; how to test the validation of a questionnaire/survey in a research. How to Test the Validation of a Questionnaire**/Survey in a Research (August 10, 2016).
15. Uma, S. (2000): **Researh Methods For Business**. University at Carbondale. Southern Illinois.
16. Weiner, J. (2007): **Johns Hopkins Bloomerg School of Public Health**. The Johns Hopkins University and Jonathan Weiner.

ثالثاً: مواقع الإنترنت:

المواقع العربية:

1. أبو بكر، زينب. (2008): **التعليم وتمكين الشباب في المجتمع، رؤية مستقبلية للتخلص من المشكلات التي تواجه قطاع الشباب.**(http://www.nesasy.org).
2. أحمد، فراس محمد. (ب. ت): أثر المعلومات في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي. جامعة الموصل. (رسالة ماجستير غير منشورة).

(https://portal.arid.my/Publications/436beb1a-b1fa-4e.pdf).

3. أجندة السياسات الوطنية 2017 – 2020 – المواطن أولاً، فلسطين، 2016. (http://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/GOVPLAN/NPA%20Arabic.pdf).

4. الإدارة المركزية للبحوث. (2009): **ملخص ورقة عمل عن المشاركة السياسية للشباب ودوره في المجتمع**، الجهاز المركزي للتنظيم والادارة، القاهرة.

(file:///C:/Users/acer/Downloads/Documents/youth4.pdf).

5. إطار التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة الفلسطينية 2018 – 2022.

(https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/palestine_undaf_2018-2022_ar.pdf).

6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2013): ، **دليل الممارسات السليمة**، الملحق الثاني، القرارات والوثائق الإطارية.

(https://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/Electoral%20Systems%20and%20Processes/AR_UN-Youth_Guide-LR.pdf).

7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2016): **تقرير التنمية الإنسانية العربية، الشباب وآفاق التنمية في واقع متغير**. (https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr16.pdf).

8. تاج الدين، أحمد سعيد. (ب. ت): الشباب والمشاركة السياسية.

(http://sharekshabab.com/userfiles/016-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9.pdf).

9. تقرير التنمية البشرية. (2015).

(file:///C:/Users/Guest/Desktop/رسالة%20د%20حسن/تقرير%20التنمية%20البشرية%202015.pdf).

10. جامعة الأزهر (العلم الدراسي 2019 – 2020) .

(http://www.alazhar.edu.ps/arabic/index.asp).

11. جامعة الأقصى (العلم الدراسي 2019 – 2020).

(https://www.alaqsa.edu.ps/ar/page/2770/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B5%D9%89-%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9-%D8%B9%D9%86).

12. الجامعة الإسلامية (العلم الدراسي 2019 – 2020).
(http://www.iugaza.edu.ps).

13. جامعة فلسطين (العلم الدراسي 2019 – 2020).(https://up.edu.ps/ar)

14. جامعة القدس المفتوحة (العلم الدراسي 2019 – 2020).

(https://www.qou.edu/ar/qouGuide/index.jsp).

15. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017.

(https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3214)

16. السعدي، رحاب. (2008): الأسرة والعنف لدى الشباب، فلسطين. (www.ahu.edu.jo).

17. الصاوي، علي. (2005): **الشباب والحكم الجيد والحريات**، الرباط.

(http://info.wafa.ps/userfiles/server/pdf/G_0004.pdf).

18. عوض، علا: استعراض واقع العمال في فلسطين لعام 2018، 2019.

(http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Pressar.aspx?CatId=7).

19. فتيان، رشا رأفت. (2013): **نحو أجندة لتمكين الشباب**. فلسطين. (www. Annabaa.com)

20. فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019): **الاحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب.**

(http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3529).

21. قانون الشباب الفلسطيني رقم 2 لسنة 2011.

(https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=951574).

22. قباني، نادر. (2011): **الشباب العربي: المشاركة المدنية والاقتصادية**، مكتب اليونسكو الإقليمي، بيروت.(www.unesco.org/beirut).

23. رحال، عمر. (2006): **الشباب والمؤسسات والأطر والمشاريع والنوادي الشبابية**، فلسطين. (www.Montada shark alshababi.com).

24. سالم، محمد. (2018): **فرنسا "السترات الصفراء ثورة شعبية أم مجرد فوضى"**، مدونات الجزيرة.

(https://blogs.aljazeera.net/blogs/2018/12/12/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%A1-
%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-
%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85-
%D9%85%D8%AC%D8%B1%D8%AF-

%D9%81%D9%88%D8%B6%D9%89).

25. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2015).

(http://www.pchrgaza.org/images/2015/m4.pdf).

26. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا. (2020): **دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي.**

(http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3202).

27. المشاركة السياسية للشباب، تلخيص النقاش، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب، يونيو 2017.

(http://iknowpolitics.org/sites/default/files/consolidated_reply_youth_political_participation_ar.pdf).

28. الناشف، نديم. (2019): مؤتمر رؤى شبابية 2019، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، غزة،.

https://www.masarat.ps/article/5290/600-%D8%B4%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AA%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%B1%D8%A4%D9%89-%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-2019

29. الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني " حشد " ، لقاء: الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، 2019.

(https://icspr.ps/ar/?p=6179).

المواقع الأجنبية:

1. השתתפות-יוגב הילה (2013). **אוניברסיטת של צעירים חברתית קרן**: **בן בישראל-גוריון** בנגב.

(**http://wiki.sheatufim.org.il/w/upload/sheatufim/1/16/%D7%94%D7%A9%D7%AA%D7%AA%D7%A4%D7%95%D7%AA_%D7%97%D7%91%D7%A8%D7%AA%D7%99%D7%AA_%D7%A9%D7%9C_%D7%A6%D7%A2%D7%99%D7%A8%D7%99%D7%9D_%D7%91%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C_2013.p**)

2. האם (2012). **ומעורבות פוליטי אמון ,פורטוגז פוליטית מסוגלות** נירית: חברתית **2011**. **קיץ במחאת ישראלים נוער בני?חברתית במחאה לפעילות קשורים** בנגב גוריון. בן אוניברסיטת

(in.bgu.ac.il/humsos/conflict/DocLib/Pages/teza/נירית%20פורטוגז.pdf).

الملاحق

ملحق رقم (1): الاستبانة قبل التحكيم:

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

معهد التنمية المستدامة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع: استبانة

يتشرف الباحث ان يضع بين أيديكم استبانة لإجراء بحث بعنوان:

مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساتها على التنمية

"دراسة حالة : طلبة الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية.

إعداد الباحث:

وليد الاغا

اشراف الدكتور:

حسن السعدوني

ديسمبر، 2019

وأقدم لحضرتكم استبانة لتحكيمها حول مدى وضوحها واهميتها وملائمتها لموضوع الدراسة، حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على فقرات الاستبانة (موفق بشدة=5، موافق= 4، محايد= 3، غير موافق=2، غير موافق بشدة=1).

مع بالغ التقدير والاحترام

يرجى التكرم باختيار البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية وذلك بوضع إشارة (x).

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

1. النوع الاجتماعي	
☐ ذكر	☐ أنثى
2. التخصص	
☐انساني	☐علمي
2. مكان السكن	
☐ محافظة شمال غزة	☐ محافظة غزة
☐ محافظة دير البلح	☐ محافظة خانيونس
☐ محافظة رفح	
3. طبيعة مكان السكن	
☐ مدينة	☐ مخيم
☐ قرية	☐ أخرى (حدد) .....
4. المستوى الدراسي	
☐ السنة الأولى	☐ السنة الثانية
☐ السنة الثالثة	☐ الرابعة فأكثر
الجامعة التي انتمي إليها	
☐ الاسلامية	☐ غزة
☐ الأزهر	☐ فلسطين
☐ الأقصى	☐ القدس المفتوحة
الميول السياسي	
☐ حماس	☐ اليسار
☐ فتح	☐ الجهاد الاسلامي
☐ أخرى حدد _____	

القسم الثاني: متغيرات الدراسة

المحور الأول: تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية

البعد الأول: المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية.						
م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يقوم النظام السياسي الفلسطيني بصناعة برامج تشجع الشباب على الانخراط في العمل السياسي.					
2.	يرسخ النظام السياسي الفلسطيني لدى الشباب أسس الحوار المنفتح الواعي في معالجة القضايا والتحديات المختلفة.					
3.	تعقد السلطة حوارات مفتوحة مع الشباب لمناقشة خطة الحكومة السنوية.					
4.	تطور السلطة أدوات التفاعل والتواصل بين الشباب وأصحاب القرار.					
5.	تقوم الحكومة بتمكين الشباب من مهارات العمل الديمقراطي المؤسسي.					
6.	يشرع النظام السياسي الفلسطيني القوانين اللازمة من اجل ادماج الشباب في الحياة السياسية.					
7.	تحث السلطة الجامعات على تدريب الشباب على المشاركة السياسية.					
8.	وصول الشباب للمناصب القيادية في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية أمر متاح بشكل للجميع.					

البعد الثاني: المشاركة في الانتخابات " ترشح وانتخاب".						
م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يشجع النظام السياسي الفلسطيني على مشاركة الشباب في الترشيح والانتخابات.					
.2	تقوم المؤسسات الحكومية بتدريب الشباب على العمل البرلماني.					
.3	تشجع السلطة نشر ثقافة العمل التطوعي من أجل خدمة المجتمع.					
.4	تقوي السلطة أواصر العلاقة الايجابية بين الشباب وبين المجتمع المحلي.					
.5	يسمح القانون الفلسطيني للشباب بالترشح للانتخابات التشريعية.					
.6	ترسخ السلطة مفاهيم المسؤولية المجتمعية لدى الشباب.					
.7	ترسخ السلطة مفاهيم التعددية السياسية في أوساط الشباب.					
.8	توفر السلطة البرامج التدريبية الخاصة لصياغة البرامج السياسية لدى الشباب الفلسطيني.					
.9	تقوم الجهات الرسمية بتدريب الشباب على الحياة النيابية لمحاكاة العمل في المجلس التشريعي.					
البعد الثالث: حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية.						
م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	تشجع قوانين السلطة الفلسطينية الشباب الجامعي على الانتماء للأحزاب والتنظيمات السياسية.					

.2	يجد الشباب صعوبة في تنظيم الندوات والمؤتمرات السياسية.					
.3	يعبر الشباب عن انتماءه السياسي بحرية تامة في الانضمام للأحزاب السياسية.					
.4	تعزز مشاركتي السياسية من انتمائي للوطن.					
.5	يسن النظام السياسي الفلسطيني قوانين تسمح بمشاركة المرأة في الحياة السياسية.					
.6	يسمح النظام السياسي الفلسطيني إقامة الفعاليات السياسية المعارضة له.					
.7	الانضمام لأي حزب سياسي لا يحتاج إلى اجراءات قانونية معقدة.					
.8	يمنح النظام السياسي الفلسطيني الحرية الكاملة في اقامة الفعاليات السياسية المختلفة.					

البعد الرابع: ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية.						
م.	**الفقرة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
.1	تسهل السلطة القيام بالنشاطات التطوعية التي تنظمها المنظمات الشبابية المختلفة.					
.2	تنظيم النشاطات التطوعية الاجتماعية متاح لكافة المنظمات الشبابية على اختلاف انتماءاتهم السياسية.					
.3	تدعم السلطة المنظمات الشبابية في أي نشاط تطوعي يخدم الواقع الاجتماعي.					
.4	تشجع السلطات الحاكمة جميع المنظمات على العمل التطوعي الذي يخدم جميع الشرائح الاجتماعية.					
.5	يشجع المنهاج الفلسطيني على النهج التطوعي لدى الشباب.					

.6	يقوم الاعلام الفلسطيني الرسمي بتخصيص مساحة كافية لتغطية الفعاليات والأنشطة التطوعية التي يبادر بها الشباب في المجتمع الفلسطيني.					
.7	تخصص السلطة الفلسطينية مكافآت لمن يبادر بأي فكرة تنموية تطوعية.					
.8	سهولة الإجراءات في الحصول على تصريح للقيام بأنشطة تطوعية.					
.9	تمنح السلطة الفلسطينية التسهيلات للشباب (المعارضين لها سياسياً) من تنفيذ الأعمال التطوعية الاجتماعية.					
10	مشاركة أو عدم مشاركة الشباب في الأنشطة التطوعية هو شأن شخصي لا يرتبط بأي عامل خارجي.					

البعد الخامس: المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني.						
م.	**الفقرة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
.1	تعزز السلطة المشاركة في الحياة السياسية كونها حق من حقوق المواطنة.					
.2	توفر السلطة مساحة كافية للتعبير عن الرأي والراي الآخر.					
.3	تعزز المناهج الفلسطينية مهارات فن الحوار وقبول الآخر.					
.4	تقوم الجامعات بعقد ندوات سياسية مفتوحة بين الشباب والشخصيات السياسية المختلفة.					
.5	تتيح السلطة حرية التواصل مع المسولين السياسيين بمختلف المستويات.					
.6	نتمتع بكامل الحرية لانتقاد أي مسئول دون محاسبة الجهات الأمنية.					

.7	يشارك الشباب في عملية صنع القرار السياسي.					
.8	تقوم السلطة بترسيخ الفهم الكامل للحقوق والواجبات الوطنية لدى الشباب الجامعي.					
المحور الثاني: التنمية						
م.	**الفقرة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
.1	مشاركة الشباب في الحياة السياسية يضمن تقديم خدمات حكومية أفضل لكافة شرائح المجتمع.					
.2	المشاركة السياسية للشباب يعزز تحقيق العدالة في المجتمع الفلسطيني.					
.3	مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات السياسية يساعد في تحقيق التنمية في المجتمع الفلسطيني.					
.4	المشاركة الفعلية للشباب في الحياة السياسية تعزز من قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان في المجتمع الفلسطيني.					
.5	مشاركة الشباب في الحياة السياسية يعزز من تكافؤ الفرص في الحصول على الوظائف الحكومية.					
.6	مشاركة الشباب في الحياة السياسية يحافظ على السلم والأمن الاجتماعي.					
.7	مشاركة الشباب في الحياة السياسية يحافظ على التوزيع العادل للمقدرات القومية التي تمتلكها السلطة الفلسطينية.					
.8	مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات الحكومية يساهم في مشاركة جميع الشرائح الاجتماعية في عملية التنمية.					
.9	مشاركة الشباب في الحياة السياسية يزيد من كفاءة القرارات الحكومية.					
10	يعزز ممارسة الشباب لحرياتهم السياسية و احترام حقوقهم الانسانية من قيم الانتماء للوطن					

11	يساهم وجود الشباب في مراكز اتخاذ القرار في الأحزاب السياسية المتنوعة في توطيد العلاقات الايجابية بين الاحزاب.					
12	تساهم مشاركة الشباب في السياسات العامة من تقليل مشكلة البطالة لدى الشباب.					
13	وجود أعضاء شباب في المجلس التشريعي يعزز من مشاركة الشباب في عملية التنمية الانسانية.					
14	وجود الشباب في دائرة صنع القرار التعليمي يحسن من جودة مخرجات التعليم الفلسطيني.					
15	تعزز المشاركة السياسية للشباب فرص حل المشكلات الصحية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني.					
16	توفير الحرية السياسية للشباب يقلل من رغبة الشباب بالهجرة إلى الخارج.					
17	يعزز سيادة النظام العام ونزاهة القضاء من مشاركة الشباب في حل قضايا مجتمعهم.					
18	يعتبر وضع حوافز مادية ومعنوية ضرورياً لضمان مشاركة الشباب في قضايا التنمية.					
19	تنمية روح القيادة والمبادرة عند الشباب يساهم في تعزيز مشاركتهم في قضايا التنمية.					
20	نشر الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني يساعد على تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية.					
21	انهاء الانقسام الفلسطيني يعزز من مشاركة الشباب في عملية التنمية.					
22	يعتبر تعديل القانون الانتخابي بالسماح لطلبة الجامعات بالترشح للانتخابات التشريعية أمراً ضرورياً لعملية التنمية الانسانية.					

ملحق رقم (2): استبانة التوزيع:

الاخوة والأخوات الطلاب والطالبات . السلام عليكم . وبعد،

يقوم الباحث: وليد الأغا بإجراء بحث بعنوان:

مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساتها على التنمية

" دراسة ميدانية : طلبة الجامعات الفلسطينية" .

وذلك لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في التنمية المستدامة.

لذلك يشرفنا مشاركتكم معنا بتعبئة الاستبانة التي بين أيديكم مع رجاء حار بتحري الدقة والمسئولية، وذلك بوضع اشارة (X) أمام خيار العبارات التالية وفق مقياس ليكرت (موافق بشدة ، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة).

شاكرين لكم حسن تعاونكم ... الباحث: وليد محمود الأغا

القسم الأول : البيانات الديموغرافية

5. النوع الاجتماعي	
☐ ذكر	☐ أنثى
2. التخصص	
☐انساني	☐علمي
6. مكان السكن	
☐ محافظة شمال غزة	☐ محافظة غزة
☐ محافظة دير البلح	☐ محافظة خانيونس
☐ محافظة رفح	
7. طبيعة مكان السكن	
☐ مدينة	☐ مخيم
☐ قرية	☐ أخرى (حدد) .....
8. المستوى الدراسي	
☐ السنة الأولى	☐ السنة الثانية
☐ السنة الثالثة	☐ الرابعة فأكثر

الجامعة التي انتمي إليها	
☐ الجامعة الاسلامية	☐ جامعة القدس المفتوحة
☐ جامعة الأزهر	☐ جامعة فلسطين
☐ جامعة الأقصى	
الميول السياسي	
☐ حماس	☐ اليسار
☐ فتح	☐ الجهاد الاسلامي
☐ أخرى حدد _____	☐ مستقل

القسم الثاني: متغيرات الدراسة

المحور الأول: تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية

البعد الأول: المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية.						
م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.9	تقوم السلطة الفلسطينية بوضع برامج تشجع الشباب على الانخراط في العمل السياسي.					
.10	ترسخ السلطة الفلسطينية لدى الشباب أسس الحوار المنفتح الواعي في معالجة القضايا والتحديات المختلفة.					
.11	تعقد السلطة الفلسطينية حوارات مفتوحة مع الشباب لمناقشة خطة الحكومة السنوية.					
.12	تطور السلطة الفلسطينية أدوات التفاعل والتواصل بين الشباب وأصحاب القرار.					
.13	تقوم السلطة الفلسطينية بتمكين الشباب من مهارات العمل الديمقراطي المؤسسي.					

.14	تراقب السلطة الفلسطينية مجهود الجامعات في مجال تدريب الشباب على المشاركة السياسية.					
.15	وصول الشباب للمناصب القيادية في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية امر متاح بشكل عام للجميع.					
البعد الثاني: المشاركة في الانتخابات " ترشح وانتخاب".						
.10	تقوم المؤسسات الحكومية بتدريب الشباب على طبيعة العمل البرلماني.					
.11	ترسخ السلطة مفاهيم التعددية السياسية في أوساط الشباب.					
م	**الفقرة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
.12	تساعد الجامعات على نشر ثقافة الانتخاب والترشح من خلال انتخابات سنوية لهيئات تمثيل الطلبة.					
.13	تعزز الجامعات العلاقة الايجابية بين الكوادر الشبابة من طلبتها وبين المجتمع المحلي.					
.14	يرفع "السماح للشباب دون سن 28 عام بالترشح للانتخابات التشريعية" من مستوى المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني					
.15	توفر السلطة الفلسطينية برامج تدريبية خاصة بإعداد البرامج الانتخابية لرفع الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني.					
.16	تقوم وزارة الشباب بتنفيذ مشروع برلمان الشباب لتدريب الشباب على الحياة النيابية لمحاكاة العمل في المجلس التشريعي.					

البعد الثالث: حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية.						
9.	تتيح قوانين السلطة الفلسطينية للشباب الجامعي على الانتماء للأحزاب والتنظيمات السياسية.					
10.	تشجع الجامعات بإقامة الفعاليات السياسية بحرية.					
11.	يعبر الشباب عن انتماءه السياسي بحرية تامة في الانضمام للأحزاب السياسية.					
12.	تعزز مشاركتي السياسية من انتمائي للوطن.					
13.	تسمح السلطة الفلسطينية بمشاركة المرأة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجل.					
14.	الانضمام لأي حزب سياسي لا يحتاج إلى اجراءات معقدة.					
15.	تمنح السلطة الفلسطينية الحرية الكاملة في اقامة الفعاليات السياسية المختلفة.					

البعد الرابع: ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية.						
11.	تنظيم النشاطات التطوعية الاجتماعية متاح لكافة الفرق الشبابية على اختلاف انتماءاتهم السياسية.					
م.	**الفقرة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
12.	تدعم السلطة الفرق الشبابية في أي نشاط تطوعي يخدم الواقع الاجتماعي.					
13.	ترسخ الجامعات مفهوم المسئولية الاجتماعية لدى طلبتها.					
14.	يشجع المنهاج الفلسطيني على النهج التطوعي لدى الشباب.					

.15	يقوم الاعلام الفلسطيني الرسمي بتخصيص مساحة كافية لتغطية الفعاليات والأنشطة التطوعية التي يبادر بها الشباب في المجتمع الفلسطيني.					
.16	تخصص السلطة الفلسطينية مكافآت لمن يبادر بأي فكرة تنموية تطوعية.					
.17	مشاركة أو عدم مشاركة الشباب في الأنشطة التطوعية هو شأن شخصي لا يرتبط بأي عامل خارجي.					

البعد الخامس: المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني.						
.9	تعزز السلطة المشاركة في الحياة السياسية كونها حق من حقوق المواطنة.					
.10	توفر السلطة مساحة كافية للتعبير عن الرأي والراي الآخر.					
.11	تعزز المناهج الفلسطينية مهارات فن الحوار وقبول الآخر.					
.12	تقوم الجامعات بعقد برامج لتأهيل الشباب للانخراط في العمل السياسي.					
.13	توفر السلطة الفلسطينية الحرية الكاملة لانتقاد الشخصيات والقرارات السياسية.					
.14	يتيح الاعلام الرسمي مساحة كافية لتأثير الشباب على عملية صنع القرار السياسي.					
.15	ترسخ المناهج التعليمية الفلسطينية الفهم الكامل للحقوق والواجبات الوطنية لدى الشباب.					

المحور الثاني: التنمية						
م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.23	مشاركة الشباب في الحياة السياسية يضمن تقديم خدمات حكومية أفضل لكافة شرائح المجتمع.					
.24	المشاركة السياسية للشباب يعزز تحقيق العدالة في المجتمع الفلسطيني.					
.25	مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات السياسية يساعد في تحقيق التنمية في المجتمع الفلسطيني.					
.26	مشاركة الشباب في الحياة السياسية يعزز من تكافؤ الفرص في الحصول على الوظائف الحكومية.					
.27	مشاركة الشباب في الحياة السياسية يحافظ على السلم والأمن الاجتماعي.					
.28	مشاركة الشباب في الحياة السياسية يحافظ على التوزيع العادل للمقدرات القومية التي تمتلكها السلطة الفلسطينية.					
.29	يعزز ممارسة الشباب لحرياتهم السياسية و احترام حقوقهم الانسانية من قيم الانتماء للوطن					
.30	يساهم وجود الشباب في مراكز اتخاذ القرار في الأحزاب السياسية المتنوعة في توطيد العلاقات الايجابية بين الاحزاب.					
.31	تساهم مشاركة الشباب في السياسات العامة من تقليل مشكلة البطالة لدى الشباب.					
.32	وجود أعضاء شباب في المجلس التشريعي يعزز من مشاركة الشباب في عملية التنمية الانسانية.					

.33	وجود الشباب في دائرة صنع القرار التعليمي يحسن من جودة مخرجات التعليم الفلسطيني.					
.34	تعزز المشاركة السياسية للشباب من فرص حل المشكلات الصحية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني.					
	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.35	توفير الحرية السياسية للشباب يقلل من رغبة الشباب بالهجرة إلى الخارج.					
.36	يعزز سيادة النظام العام ونزاهة القضاء من مشاركة الشباب في حل قضايا مجتمعهم.					
.37	نشر الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني يساعد على تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية.					
.38	انهاء الانقسام الفلسطيني يعزز من مشاركة الشباب في عملية التنمية.					
.39	يعتبر تعديل القانون الانتخابي بالسماح لطلبة الجامعات بالترشح للانتخابات التشريعية أمراً ضرورياً لنجاح عملية التنمية الانسانية.					

ملحق رقم (3): أسماء محكمي الاستبانة:

	المحكم	الدرجة العلمية	المؤسسة	ملاحظات
1	إبراهيم يوسف عبيد	أستاذ مساعد	جامعة الأقصى	
2	عبد الناصر محمد سرور	بروفيسور	جامعة الأقصى	
3	علاء حمودة	أستاذ مساعد	الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني	ناشط حقوقي وسياسي
4	تهاني جفال	أستاذ مساعد	جامعة القدس	
5	علي عبد الله شاهين	أستاذ مساعد	جامعة فلسطين	
6	بدر شحدة حمدان	دكتور	جامعة فلسطين	
7	محمد إبراهيم المدهون	أستاذ مشارك	الجامعة الإسلامية	وزير الشباب والرياضة الأسبق
8	وليد شلاش شبير	أستاذ مشارك	الجامعة الإسلامية	
9	رياض خضر صيدم	دكتور	جامعة غزة	
10	يوسف محمود صالح (أحمد يوسف)	دكتور	الجامعة الإسلامية (رئيس معهد بيت الحكمة)	مستشار رئيس الوزراء الأسبق
11	نادر أبو شرخ	أستاذ مساعد	جامعة فلسطين	

ملحق رقم (4): مستوى وأبعاد تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية:

المستوى	ماهية المستوى	مراحل المشاركة	نمط المشارك	خصائص المشاركة	أبعاد الدراسة
الاول: الأعلى وهم ممارسو النشاط السياسي	ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاثة من الشروط التالية: • عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، • حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، • المشاركة في الحملات الانتخابية، • توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة، • الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.	المرحلة الاولى : التصويت السياسي: الاتصال بالدوائر الرسمية وتقديم الشكاوى والانتماء للأحزاب . المرحلة الثانية المعرفة السياسية: معرفة الشخصيات السياسية واعضاء البرلمان.. .	تقليدي	الفعل : الحركة النشطة في سبيل تحقيق هدف معين. التطوع : من باب الشعور بالمسئولية الاجتماعية. الاختيار: مساندة عمل سياسي ما او قادة سياسيين معينين. غير محددة بقيود جغرافية ولا بمكان محدد. المشاركة السياسية حق وواجب في نفس الوقت.	1. المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية. 2. المشاركة في الانتخابات " ترشح وانتخاب". 3. حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية. 4. ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية. 5. المشاركة السياسية للشباب حق وواجب.
الثاني: المهتمون بالنشاط السياسي	ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.	المرحلة الثالثة الاهتمام السياسي: الاهتمام بمتابعة النشاط السياسي.	تقليدي		
الثالث: الهامشيون	ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور		تقليدي		
الرابع: المتطرفون	وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلى أساليب تتسم بالحدة والعنف. فيشعرون بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسي بصفة خاصة وإما أن ينسحب من المشاركة وينضم إلى صفوف المتقاعسين.		غير تقليدي		

ملحق رقم (5): مقارنة الدراسات السابقة

	الدراسة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	المنهج المستخدم
1	(المصري، 2008)	الشباب والتنمية في المجتمع الفلسطيني" دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعات قطاع غزة".	التعرف إلى دور الشباب الجامعي الفلسطيني في التنمية ومدى مشاركتهم في تنمية المجتمع الفلسطيني، وتحديد المعوقات التي تواجههم، وما التصور المقترح لتعزيز هذه المشاركة.	المنهج الوصفي التحليلي
2	(الشامي، 2011)	مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني في عصر العولمة (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الأقصى في خانيونس).	هدفت هذه الدراسة الحالية إلى معرفة مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني.	المنهج الوصفي الاستطلاعي.
3	(شعبان، 2012)	تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية.	إلى توضيح المعوقات والعراقيل التي تحول دون المشاركة السياسية الفلسطينية، وتقديم شرح موضوعي للإشكاليات السياسية لدى الشباب الفلسطيني، وعلاقة الشباب بأزمات المجتمع الفلسطيني.	المنهج الوصفي التحليلي
4	(أبو ساكور، ذ2013)	دور إدارة جامعة القدس المفتوحة في تمكين الشباب وتنمية قدراتهم في المجتمع الفلسطيني.	الكشف عن دور إدارة جامعة القدس المفتوحة في فلسطين في تمكين الشباب وتنمية قدراتهم في المجتمع الفلسطيني.	المنهج الوصفي التحليلي
5	(المصري، 2016)	دور الشباب الجامعي الفلسطيني في تنمية المجتمع المحلي من خلال العمل التطوعي والمعيقات التي تحول دون انخراطهم فيها.	التعرف على دور الشباب الجامعي الفلسطيني في تنمية المجتمع المحلي من خلال العمل التطوعي والمعيقات التي تحول دون انخراطهم فيها من وجهة نظرهم.	المنهج الوصفي التحليلي
6	(عودة، 2017)	المشاركة الشبابية في المجتمع الفلسطيني بين النظرية والتطبيق.	التعرف على درجة المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني وفحص المتغيرات التي تؤثر على هذه الدرجة مثل الوعي بالحق في التنظيم. الثقافة السياسية، المجتمع المدني والمتغيرات الديمغرافية.	المنهج الوصفي الكمي

	الدراسة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	المنهج المستخدم
7	(نصر الله، 2019)	التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة.	توضيح مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها والجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاع غزة وتحليل أبرز مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين.	المنهج الوصفي التحليلي
8	(مرعي، 1996)	الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الاردني (دراسة اجتماعية على عينة من طلبة الجامعات الاردنية).	تحليل المشاركة السياسية للشباب وتأثرها بالظروف الأسرية المختلفة سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية ومعرفة إذا ما كان هناك علاقة ما بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشباب ومستوى مشاركتهم السياسية وكذلك مدى تأثر المشاركة السياسية للشباب بالمناخ السياسي المتاح في الأردن.	المنهج الوصفي التحليلي
9	(عيسى، 2015)	دور الإعلام المرئي في تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية دراسة تحليلية تقويمية لبعض برامج القناة الفضائية السورية .	تحليل مضمون برامج الشباب والتعرف على دور الإعلام المرئي (برامج القناة الفضائية السورية) في تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية.	المنهج الوصفي التحليلي
10	(العابد، 2017)	أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري دراسة الانتخابات التشريعية 2012.	إلى محاولة إثبات وجود أزمة مشاركة سياسية للشباب في الجزائر، ومحاولة لرصد بعض المؤشرات والمعايير التي تثبت ذلك، من أجل معرفة الأسباب والعوامل والجهات المسؤولة (النظام السياسي والمواطن الجزائري في حد ذاته) التي تقف وراء هذه الأزمة.	المنهج الوصفي التحليلي. المنهج التاريخي.
11	(رحوي، 2018)	المواطنة والتنمية المحلية في الجزائر، مشاركة الشباب نموذجاً.	توضيح دور مشاركة الشباب في تنمية وتطوير المجتمع المحلي وكذلك الكشف المعوقات والصعوبات التي تقف في وجه مشاركة الشباب في التنمية على المستوى المحلي . وأيضا تحديد تأثَير أزمة المواطنة التي يعيشها الشباب الجزائري على مشاركتهم في التنمية المحلية	المنهج التاريخي. المنهج الوصفي التحليلي.

	الدراسة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	المنهج المستخدم
12	(جعفر، 2019)	عوامل نجاح حرية المشاركة السياسية.	هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور كل من العوامل الدستورية والقانونية وكذلك العوامل الثقافية والمؤسساتية في حرية المشاركة السياسية.	المنهج الاستقرائي. المنهج الوصفي التحليلي.
13	(زامل، ولعيبي، 2019)	الشباب والتنمية دراسة سوسيولوجية.	إلى توضيح اهمية الشباب ودوره في التنمية وأيضا تحديد معالم الرؤية المقترحة لتنمية الشباب.	المنهج الوصفي التحليلي
14	(هين،2011)	الشباب ، المشاركة السياسية والثقة في بريطانيا.	البحث في اسباب انخفاض معدل تصويت الشباب في الانتخابات العامة في بريطانيا خلال العقد الماضي.	المنهج الوصفي التحليلي
15	(بورتوجز، 2012)	هل القدرات السياسية، الثقة السياسية، والمشاركة الاجتماعية، ذات علاقة بأنشطة الاحتجاجات الاجتماعية؟ الشباب في اسرائيل في احتجاجات صيف 2011.	التعرف على مدى مشاركة الشباب في إسرائيل في الأنشطة السياسية بمظاهرها المختلفة مناقشات، تظاهرات، تعبير عن المواقف، عبر الانترنت، .. إلخ، والتعرف إذا ما كان هناك تأثير مستوى الثقة السياسية على مستوى مشاركة الشباب في احتجاجات 2011.	المنهج الوصفي التحليلي.
16	(فيلتس،2013)	الشباب والديمقراطية: تشجيع مشاركة الشباب من قبل المجتمع الدولي في كوسوفو.	البحث في تشجيع الشباب على المشاركة السياسية لمعرفة مدى نجاح الجهود الدولية الرامية لتعزيز الديمقراطية في اقليم كوسوفو بعد اعلان الاستقلال و حصول كوسوفو على السيادة الكاملة .	المنهج الوصفي التحليلي.

	الدراسة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	المنهج المستخدم
17	(هيلا يوجاف –كيرن، 2013	عنوان الدراسة: المشاركة الاجتماعية للشباب في اسرائيل	التعرف إلى أسباب انخفاض المشاركة السياسية للشباب في إسرائيل، وقياس وتمييز بين المشاركة عبر الإنترنت والمشاركة الفعلية، والتعرف إلى أنماط المشاركة الاجتماعية ووسائطها المختلفة.	المنهج الوصفي التحليلي المنهج المقارن
18	(كوينتيلر، 2014)	عنوان الدراسة: الاختلافات في المشاركة السياسية بين الشباب وكبار السن. دراسة تمثيلية للاختلافات في المشاركة السياسية بين الشباب وكبار السن.	البحث في أسباب ضعف المشاركة السياسية للشباب مقارنة بالمشاركة السياسية لكبار السن.	المنهج الوصفي التحليلي
19	(بونتس ،هين ، جريفش،2018)	نحو تصور لمشاركة الشباب السياسية: دراسة جماعية مركزة.	البحث في تدني نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات وانخراطهم في العمل السياسي من أجل محاولة فهم كيفية تعريف الشباب للعمل السياسي و توراتهم للمشاركة	المنهج الوصفي التحليلي
20	الدراسة الحالية (الأغا، 2020)	مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، وانعكاساته على التنمية. دراسة ميدانية: طلبة الجامعات الفلسطينية.	في التعرف على مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساتها على واقع التنمية في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.	المنهج الوصفي التحليلي.
16				المنهج الوصفي التحليلي.

فهرس الملاحق

ملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	الاستبانة قبل التحكيم	210
2	استبانة التوزيع:	219
3	أسماء محكمي الاستبانة	226
4	مستوى وأبعاد تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية	227
5	مقارنة الدراسات السابقة	228

فهرس الجداول

جدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجامعات الفلسطينية.	124
2.3	يوضح توزيع حجم العينة على الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة.	125
3.3	مستويات الموافقة على فقرات وأبعاد ومحاور الدراسة.	129
4.3	يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي للبعد الأول "المشاركة في صناعة القرارات السياسية".	132
5.3	"يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي للبعد الثاني "المشاركة في الانتخابات "ترشح وانتخاب".	133
6.3	يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي للبعد الثالث "حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية".	134
7.3	يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي للبعد الرابع "ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية".	135
8.3	يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي للبعد الخامس "المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني".	136
9.3	يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني " تحقيق التنمية الشاملة ".	137
10.3	"يوضح الصدق البنائي والتمييزي لأبعاد ومحاور الدراسة".	139
11.3	نتائج اختبارات الثبات لأبعاد ومحاور الدراسة.	141
12.3	الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	142
1.4	الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفقاً للبيانات الديموغرافية (عدد المستجيبين= 441).	144
2.4	نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد ومحاور الدراسة.	145
3.4	ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول "المشاركة في صناعة القرارات السياسية".	147
4.4	ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني "المشاركة في الانتخابات (ترشح وانتخاب)".	150

5.4_أ ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث "حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية". 153

6.4 ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الرابع "ضمان حرية التطوع في الاعمال الاجتماعية" 155

7.4_أ ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الخامس "المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني". 157

7.4_ب ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الخامس "المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني". 158

8.4 ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثاني "التنمية". 160

9.4 يوضح نتائج العلاقة بين المتغيرات الدراسة. 164

10.4 نتائج أثر تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساتها على التنمية. 167

11.4_أ يوضح نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية تعزي للبيانات الديموغرافية..... 174

11.4_ب يوضح نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية تعزي للبيانات الديموغرافية..... 175

11.4_ت يوضح نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية تعزي للبيانات الديموغرافية..... 176

12.4_أ يوضح نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية تعزي للبيانات الديموغرافية... 180

12.4_ب يوضح نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية تعزي للبيانات الديموغرافية. 181

فهرس الأشكال

شكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	الأثر بين المتغير التابع والمتغير المستقل.....	11
1.3	يوضح توزيع فقرات أداة الدراسة على محاور وابعاد الدراسة.	128
2.3	يوضح تصحيح أداة الدراسة بخمس درجات وفق مقياس ليكرت (من إعداد الباحث استناداً لمقياس الإجابة "ليكرت الخماسي").	129
1.4	يوضح الأوزان النسبية لأبعاد ومحاور الدراسة.	146
2.4	يوضح العلاقة بين أبعاد تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية والتنمية.	165

فهرس المحتويات

الرقم	المبحث	الصفحة
الإهـــــداء		**ت**
الإقرار		**أ**
مصطلحات الدراسة		**ت**
الملخص		**خ**
Abstract		**ذ**
الفصل الأول: خلفية الدراسة		**1**
1.1	مقدمة	1
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	أهمية الدراسة	4
4.1	مبررات الدراسة	6
5.1	أهداف الدراسة	7
6.1	أسئلة الدراسة	8
7.1	فرضيات الدراسة	8
8.1	حدود الدراسة	9
9.1	المنهج العام للدراسة	10
10.1	متغيرات الدراسة	10
11.1	صعوبات الدراسة	12
1.2 المبحث الأول: الشباب وماهية التمكين		13
1.1.2	مقدمة.	13
2.1.2	أولاً – مفهوم الشباب	14
1.2.1.2	الشباب	14
2.2.1.2	أهمية الشباب	17
3.2.1.2	خصائص الشباب	18
4.2.1.2	واقع الشباب الفلسطيني	22

3.1.2 ثانياً: تمكين الشباب 25
1.3.1.2 مفهوم تمكين الشباب 25
2.3.1.2 أهداف تمكين الشباب 27
3.3.1.2 أبعاد ومؤشرات تمكين الشباب 28
4.3.1.2 اتجاهات حول تمكين الشباب: 33
5.3.1.2 أسس مقترحة للتعامل مع مفهوم تمكين الشباب 35
2.2 المبحث الثاني: المشاركة السياسية 36
1.2.2 مقدمة..... 36
2.2.2 أولاً: ماهية المشاركة السياسية 37
1.2.2.2 مفهوم المشاركة السياسية 37
2.2.2.2 خصائص المشاركة السياسية 39
3.2.2.2 دوافع المشاركة السياسية 40
4.2.2.2 مستويات المشاركة السياسية 42
5.2.2.2 نسبية المشاركة السياسية 44
6.2.2.2 مراحل المشاركة :هناك أربع مراحل للمشاركة 45
7.2.2.2 أنماط المشاركة السياسية 45
8.2.2.2 متطلبات المشاركة السياسية 46
9.2.2.2 المتغيرات المؤثرة على المشاركة السياسية للشباب 47
3.2.2 ثانياً: الشباب والمشاركة السياسية 50
1.3.2.2 أهمية المشاركة السياسية للشباب 51
2.3.2.2 معوقات المشاركة السياسية للشباب في فلسطين 57
3.3.2.2 مقومات المشاركة الفاعلة للشباب 59
3.2 المبحث الثالث: التنمية الشاملة والشباب 62
1.3.2 مقدمة..... 62
2.3.2 ماهية التنمية: 62
3.3.2 أنواع التنمية: 65
1.3.3.2 التنمية الاقتصادية: 65

2.3.3.2 التنمية الاجتماعية: 66
3.3.3.2 التنمية السياسية: 67
4.3.2 أبعاد التنمية الشاملة: 68
5.3.2 التنمية الشاملة والمشاركة السياسية: 69
6.3.2 التنمية والمشاركة السياسية والتغيير الاجتماعي 74
7.3.2 التنمية الشاملة وتمكين الشباب 75
8.3.2 مشاركة الشباب في النشاطات التنموية 78
4.2 المبحث الرابع: الجامعات الفلسطينية 83
1.4.2 المقدمة 83
2.4.2 سمات وخصائص الجامعات 84
3.4.2 دور الجامعات في المجتمع 84
4.4.2 واقع الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة 85
1.4.4.2 جامعة الأزهر (الدليل العام، 2019 – 2020) 85
2.4.4.2 الجامعة الإسلامية (الدليل العام، 2019 – 2020) 87
3.4.4.2 جامعة الأقصى (دليل جامعة الأقصى، 2019 – 2020) 88
4.4.4.2 جامعة القدس المفتوحة (دليل الجامعة 2019 – 2020) 90
5.4.4.2 جامعة فلسطين (دليل 2019 – 2020) 91
1.5.4.2 مخرجات لقاء: الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية في ديسمبر 2019م 92
2.5.4.2 الدراسة المسحية لمركز هدف لحقوق الإنسان 2018م 93
6.4.2 دور الجامعات في تحقيق التنمية الشاملة 94
7.4.2 الخلاصة 95
5.2 المبحث الخامس: الدراسات السابقة 96
1.5.2 مقدمة 96
2.5.2 أولاً: الدراسات المحلية 96
3.5.2 ثانياً: الدراسات العربية 105
4.5.2 ثالثاً: الدراسات الأجنبية 112
5.5.2 التعليق على الدراسات السابقة 119

6.5.2 الفجوة العلمية 120

الفصل الثالث: 122

الإجراءات المنهجية للدراسة 122

1.3 المقدمة 122

2.3 أولاً: منهج الدراسة 122

3.3 ثانياً: طرق جمع بيانات الدراسة 123

4.3 ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسـة 124

1.4.3 مجتمع الدراسة: 124

2.4.3 عينة الدراسة الفعلية 124

3.4.3 مبررات اختيار عينة ومجتمع الدراسة 126

5.4.3 عينة تجريبية (استطلاعية) 126

6.3 خامساً: أداة الدراسة (الاستبانة) 127

7.3 سادساً: صدق وثبات أداة الدراسة 130

1.7.3 صدق أداة الدراسة (الاستبانة) 130

1.1.7.3 صدق المحتوى (Content validity) 131

2.1.7.3 صدق الاتساق الداخلي 131

3.1.7.3 الصدق البنائي والتمييزي 138

2.7.3 ثبات أداة الدراسة 140

1.2.7.3 مؤشر ألفا كرونباخ والثبات المركب 140

8.3 التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة 141

9.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة 142

الفصل الرابع: تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج 143

1.4 أولاً: الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفقاً للبيانات الديموغرافية 143

2.4 ثانياً: نتائج تحليل أبعاد ومحاور الدراسة بشكل عام 144

3.4 ثالثاً: نتائج تحليل الوصفي لمتغيرات لأبعاد ومحاور أداة الدراسة: 147

1.3.4 نتائج تحليل المتعلقة بالمحور الأول "تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية" 147

1.1.3.4 نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الأول "المشاركة فصناعة القرارات السياسية" 147

2.1.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثاني "المشاركة في الانتخابات (ترشح وانتخاب)" 150
3.1.3.4 نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الثالث "حرية الانضمام للأحزاب والأندية الاجتماعية والسياسية" 152
4.1.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الرابع "ضمان حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية" 154
5.1.3.4 نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الخامس "المشاركة السياسية للشباب حق وواجب وطني" 157
2.3.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الثاني " تحقيق التنمية الشاملة " 159
4.4 رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة 163
1.4.4 قياس العلاقة بين متغيرات أداة الدراسة 163
2.4.4 الفرضية الرئيسة الثانية: 166
2.4.4. 1 الفرضية الفرعية الأولى 169
2.2.4.4 الفرضية الفرعية الثانية 170
3.2.4.4 الفرضية الفرعية الثالثة 171
4.2.4.4 الفرضية الفرعية الرابعة 172
5.2.4.4 الفرضية الفرعية الخامسة 173
3.4.4 الفرضية الرئيسة الثالثة: 174
4.4.4 الفرضية الرئيسة الرابعة 179
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات والمقترحات 184
1.5 مقدمة 184
2.5 النتائج 184
3.5 التوصيات 185
4.5 خلاصة القول 186
5.5 الدراسات المستقبلية المقترحة 191
المراجع 192
الملاحق 209
فهرس الملاحق 232
فهرس الجداول 233
فهرس الأشكال 235
فهرس المحتويات 236